جامعة الجزائر 03

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم: التنظيم السياسي والاداري

مطبوعة دروس في مقياس: مدخل إلى علم السياسة

موجهة لطلبة: السنة أولى ليسانس علوم سياسية

من إعداد الدكتورة: قصري فريدة

السنة الجامعية: 2025/2024

مقدمـــــة

تهدف هذه المطبوعة لتحســين معلومات الطلبة المعنيين بهذا المقياس، وهذا بتقديم أهم المحاور العلمية المتعلقة بمدخل إلى علم السّياسة، موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس علوم سياسية، فمن خلال هذه المطبوعة يمكن الإحاطة بمختلف الجوانب الضــرورية بما يســمح للدارس اســتيعاب هذه المادة وإمكانية توظيفها للتحليل العلمي والتحكم بصــفة دقيقة في أدبيات العلوم السّــياســية، وقد تمت الاســتعانة فيها بقواعد التهميش والاقتباس وأعداد قائمة المراجع.

تهدف هذه المادة للانتقال من دراســـة تاريخ الأفكار إلى بناء معرفة الطالب بتاريخ الأفكار إلى الأطر الكلية لفهم الظاهرة السّياسية والأدوات المختلفة التي يمكنه توظيفها في أي فرع من فروع العلوم السّياسية، وبذلك ينبني تدريس النظرية السّياسية على دراسة الفكر السّياسي ، ويتوازى مع مادة مناهج البحث، ويعين الطالب على فهم أعمق لمواد الأيدلوجيات المعاصرة والفكر العربي المعاصر، وتساهم دراسة النظرية السّياسية في تكوينه من أجل تجويد قدرته على التحليل والتنظير والبحث العلمي بشـــكلٍ عام، فهي مادة مفتوحة تقوّي الطالب في المواد الأخرى.

فقد تنوعت القضـايا التي شـغلت المفكرين، والتي صـنفها العقل الأكاديمي المعاصـر تحت حقول مختلفة للعلم، ممّا يجعل على ســبيل المثال قراءة كانط للسّــلام العالمي أو رؤية مكيافيللي للقيم في العلاقات الدولية أو تصور الفارابي للمدينة الفاضلة والمعمورة غاية في الأهمية لدراسة العلاقات الدولية، بمثلما يهم دارس الحكومات المقارنة مطالعة تاريخ الأفكار في تقسـيم الأنظمة السّـياسـية والحكومات، وهكذا، ومادة علم السّـياسـية هي التي تحدث للطالب هذه النقلة بين مضـمون الفكر ونظرياته الكبرى من ناحية، والجدل السّياسي وموضـوعات الدراسة في فروع العلوم السّياسية والأطر الحاكمة والمنطلقات الفلسفية والنظرية من ناحية أخرى.

لذا يعد هذا المقياس مادة أسـاسـية في دراسـة كافة فروع العلوم السّـياسـية، حيث تزود الطالب بالمفاتيح الأساسية لفهم الظواهر السّياسية وتعرفه ببنية المفاهيم المركزية وخرائط فهم القضايا التي تشغل العقل السّياسي.

وتسـاهم المادة بشكل رئيسـي في بناء العقلية المنهاجية للطالب، حيث تربط بين القضـايا والمفاهيم، وبين ملاحظة الظواهر ودراسـتها والتجريد باتجاه تنظيرها، وتوضـح التفاعل بين الأفكار عبر العصـور وصـولاً للواقع الراهن، وصـعود ظواهر جديدة، وتفيده في فهم واسـتجلاء أنسـب المداخل النظرية والحقلية لدراسـتها، وتوضـح له أهمية الدراســـة البينية داخل حقول علم السّـــياســـية وبين العلوم الإنســـانية، والتغذية المتبادلة بين أفرع العلوم الاجتماعية، وتكرس الوعي بأهمية العقل النقدي والاقتراب المقارن، وتحفز التفكير المتعمق في القضـــايا والوعي المنظم بالواقع، وتبين العلاقة المركبة بين التغير والاستمرارية في الظواهر كما في الأفكار السّياسية.

المحاور الأساسية للمادة:

محور تمهيدي: ماهية السّياسة وعلم السّياسة وعلاقته بالعلوم الأخرى

المحور الأول: الدولة ونظم الحكم

- **نظرية الدولة**
- **نظرية السُّلطة**
- **ماهية النظام السّياسي أنواع الأنظمة السّياسية**
- **النسق السّياسي: أنموذج دايفيد أستون**

المحور الثاني: الوظائف المجتمعية والسّياسية

- **التنشئة السّياسية والثقافة السّياسية**
- **التنمية السّياسية**
- **المشاركة السّياسية**

المحور الثالث: الوسط السّياسي والتفاعلات السّياسية

- **التمثيل والنظم الانتخابية**
- **الأحزاب السّياسية**
- **جماعات المصالح**
- **المجتمع المدني**
- **الإعلام والاتصال والرأي العام**

المحور الرابع: في الإدارة والعلاقات الدولية

- **السّياسات العامة وصنع القرار**

العلاقات الدولية

المحور التمهيدي: ماهية السّياسة وعلم السّياسة وعلاقته بالعلوم الأخرى

أولاً: تعريف علم السّياسة

1–التعريف القديم لعلم السّياسة: «هو علم دراسة الدولة وما له علاقة بها كالحكومة والمؤسّسات الرسمية المتفرعة عنها أو المتصلة بها » هذا التعريف التقليدي يرتكز على النظرة الكلاسيكية التي كانت تركز على الدولة، وهو ما يمكن إرجاعه إلى جذور الفكر السياسي عند أرسطو[1]. وأُخذ على هذا التعريف عدم شموليته حيث حصر علم السّياسة في إطار ضيق وفي حدود الدولة.

أخذ على هذا التعريف عدم شموليتة حيث حصر علم السّياسة في إطار ضيق وفي حدود الدولة

2–التعريف الشامل لعلم السّياسة: «هو علم السُّلطة أين وجدت وحيثما كانت وعلى أي مستوى. هذا التعريف الحديث يوسع نطاق الدراسة ليشمل كل علاقات السلطة، ليس فقط داخل الدولة ولكن أيضاً في المنظمات والأحزاب والمجموعات الاجتماعية المختلفة. أحد أشهر التعبيرات عن هذا المنهج هو تعريف هارولد لاسويل للسياسة بأنها "من يحصل على ماذا، ومتى، وكيف"[2].

3– وبين هذين التعريفين يوجد العديد من التعريفات كالتإلى:

– هو علم حكم الدولة أو دراسة المبادَىء التي تقوم عليها الحكومات والتي تحدّد علاقاتها بالمواطنين وبالدول الأخرى.

– هو دراسة عملية التوزيع السلطوى للقيم في المجتمع

– هو دراسة الحكومات ودراسة عملية الممارسة السّياسية ودراسة المؤسّسات والسّلوك السّياسي

– هو العلاقة بين الطبقات والاشتراك في شؤون الدولة وتوجيه الدولة وتحديد أشكال ومهام ومضمون نشاط الدولة.

ثانيًا: علاقة علم السّياسة بالعلوم الأخرى

1. علاقة علم السّياسة بعلم الاقتصاد:

يوجد ارتباط قوى بين علم السّياسة وعلم الاقتصاد، حيث لا يمكن تفسير القرارات السّياسية التي تتخذها الدولة بمعزل عن الدوافع الاقتصادية، لذا يرى البعض تبعية السّياسة للاقتصاد وهناك من يرى العكس، ودائما تقود المشاكل الاقتصادية إلى ازمات سياسية بين الدول[3].

2. علاقة علم السّياسة بعلم التاريخ:

---

[1] أرسطو، السياسة، ترجمة أحمد شفيق، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2004)، ص 21.

[2] Harold D. Lasswell, Politics: Who Gets What, When, How (New York: McGraw-Hill, 1936).

3– آدم سميث، ثروة الأمم، ترجمة أمين عز الدين، (القاهرة: دار الشروق، 2005)، ص 458.

يرتبط العلمان بروابط متينة يصعب فيها الفصل بين الحدث السّياسي والحدث التاريخي، فمثلا لا يمكن تخيل تناسى الشَّعب الفيتنامى للمعاناة التي تكبدها أثناء الحرب مع الولايات المتحدة، كذلك الشَّعب اليابانى لا يعتقد نسيانه آثار القنابل النووية بالرغم من أن تكون المصالح قد تملى على كليهما التعامل السلمى بسبب المصالح المشتركة.

وعلى الجانب الآخر، وكما يؤثر التاريخ في صنع سياسة الدول، تؤثر السّياسة والكتابات السّياسية في صنع الأحداث التاريخية. فمثلاً، لعبت كتابات مفكري عصر التنوير مثل فولتير ومونتسكيو دورًا حاسمًا في تهيئة المناخ الفكري لقيام الثورة الفرنسية[3]، كما أثّر النقد الاجتماعي العميق في روايات تولستوي، رغم معارضته للثورة البلشفية، في الأجواء الفكرية التي سبقت ثورة 1917 في روسيا[1].

3. علاقة علم السّياسة بعلم القانون:

يوجد قواسم مشتركة بين العلمين، فالقانون الدستوري هو الذي يحدّد نوع السُّلطة وشكلها، والسُّلطة هي جوهر السياسة. يرى المفكر القانوني كارل سميت أن "السيادي هو من يقرر في حالة الاستثناء"، مما يوضح أن العلاقة بين القانون والسياسة هي علاقة تحديد للسلطة وحدودها في النهاية[2].

4. علاقة علم السّياسة بعلم الاجتماع:

كليهما يهتم بدراسة الإنسان ولكن من زاويتين مختلفتين. عرّف ماكس فيبر الدولة بأنها "كيان بشري يطالب بالاحتكار المشروع للعنف المادي داخل إقليم معين"[3]. هذا التعريف يفصل بوضوح بين المجال السياسي (الذي يتعامل مع الدولة والسلطة والعنف) والمجال الاجتماعي (الذي يهتم بالعلاقات والتفاعلات الأخرى كعلاقة الإنسان بأسرته أو أصدقائه).

5. علاقة علم السّياسة بعلم الجغرافيا:

يوجد ارتباط قوي، حيث تعتبر الجغرافيا من العوامل الأساسية المؤثرة في العلاقات الدولية وسياسات الدول الخارجية. هذا المجال المعروف بـ "الجيوبوليتيك" وضع أسسه العالم الجغرافي هالفورد ماكيندر الذي طرح نظريته عن "منطقة القلب" (Heartland)، مؤكدًا أن من يسيطر على هذه المنطقة يسيطر على العالم، مما يظهر كيف أن الجغرافيا تشكل طموحات الدول السياسية[4].

6. علاقة علم السّياسة بعلم النفس:

---

1 – أورلاندو فايغز، مأساة شعب: تاريخ الثورة الروسية 1891–1924، ترجمة فؤاد أيوب، (بيروت: دار المتوسط، 2019)، ص 119.

2 – كارل شميت، اللاهوت السياسي، ترجمة سمير أمين، (بيروت: دار الطليعة، 2009)، ص 15.

3 – ماكس فيبر، "السياسة كمهنة"، في العلم والمهنة، ترجمة إبراهيم فتحي، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1994)، ص 143.

4 Halford J. Mackinder, "The Geographical Pivot of History", The Geographical Journal, Vol. 23, No. 4 (Apr., 1904), p. 421.

شهد النصف الثاني من القرن العشرين اهتمام الحكومات بعلم النفس، حيث أصبحت دراسات اتجاهات الرأي العام داخليًا وخارجيًا أداة أساسية لصناع القرار. يرى والتر ليبمان في كتابه "الرأي العام" أن المواطنين يشكلون صورًا ذهنية عن العالم، وأن السياسة الفعالة تعتمد على فهم هذه الصور والتأثير فيها، وهو ما دفع الحكومات لتبني أدوات نفسية لقياس وتوجيه الرأي العام[1].

ثالثًا: مناهج البحث في علم السّياسة

مناهج البحث هي الطرق والإجراءات أو الوسائل المنظمة التي تستخدم في التوصل إلى حقائق علمية جديدة مع الأخذ في الاعتبار أن الباحث في الأمور الاجتماعية والإنسانية لا يمكن أن يصل إلى نتائج تبلغ مصداقيتها إلى 100% ، ويعتمد الباحث على مجموعة من المناهج التي تتوفر فيها نسبة معقولة من العلمية وهي ما يلى:

1 .المنج التاريخي: وهو من أقدم مناهج البحث، ويعتمد على الأسلوب الوصفي في دراسة الأحداث والظواهر السّياسية الماضية، وعقد مقارنات بين الظواهر المتشابهة – حيث أن فهم الماضي يساعد على التعرف على الظواهر الحاضرة.

ويعتمد هذا المنهج على السجلات الرسمية والوثائق الأصلية والمذكرات والسير الذاتية للذين شاركوا في صناعة الحدث السّياسي.

2- المنهج المؤسّسي: يهتم هذا المنهج بالنظم السّياسية، كوحدات تشكل محور التحليل والدراسة، وهذا المنهج ظهر بوضوح في كتابات أسطو.

3 .منهج البحث المقارن: يهتم بتحديد عناصر الشبه والاختلاف بين الظواهر السّياسية المختلفة وقارنتها.

4 .المنهج الوصفي: حيث يعتمد على وصف الظاهرة وصفا كميا وكيفيا

5 .المنهج التجريبي: حيث اعتقد البعض أن النجاح في التجريب في العلوم البحتة قد ينجح في مجال العلوم السّياسية، لكن صادف تطبيق هذا المنهج بعض النجاح النسبي والمتواضع.

رابعًا: أهم خطوات البحث العلمي

1. حديد مشكلة البحث تحديدًا دقيقًا.
2. صياغة الفرضيات
3. اختيار الفرضية

---

1 Walter Lippmann, Public Opinion (New York: Harcourt, Brace and Company, 1922), p. 29.

خامسًا: أدوات البحث العلمي

1-الاستبيان – 2 المقابلة 3 – الملاحظة 4 – المكتبة.

سادسًا: تطور الفكر السّياسي

عرفت مصر القديمة قبل آلاف السنين التنظيم السّياسي، وبرغم أن الملك أو الحاكم أُسبغ عليه صفة الألوهية إلاَّ أنَّه ظل في حاجة إلى تعيين الوزراء والقضاة للاضطلاع بشؤون الرعية. وكذلك عرفت الهند الظاهرة السّياسية وإن كانت تأثرت بالمعتقدات الدينية والاجتماعية السائدة، حيث انعكست الديانة البرهمية على وجود تفاوت طبقي صارم بين فئات المجتمع المختلفة، بينما سعت الديانة البوذية القديمة إلى تقليص هذا التفاوت من خلال دعوتها للمساواة. أما الصينيون القدماء، فكانوا يعتقدون أن الإمبراطور يستمد حكمه من "السماء" (مبدأ السماء)، ولكنهم ظلوا يعتبرونه بشرًا قابلاً للخطأ، وجاءت كتابات مفكريهم السياسيين مثل كونفوشيوس ومنشيوس لتمثل مرحلة من النضج والتحرر الفكري[1].

أ-الفكر السّياسي الإغريقي

تعود المصطلحات السّياسية الحديثة مثل الديمقراطية والحكومة الدستورية والحرية والعدالة إلى المفكرين الإغريق أمثال أفلاطون وأرسطو.

ب-الطبقات الاجتماعية في الدولة الإغريقية: وهي ثلاث طبقات[2]:

- **طبقة العبيد والأرقاء:** وهي النسبة الكبرى من سكان الدولة ولا يتمتع أفرادها بأي حقوق سياسية، بل محرومة حتى من حضور المناقشات.
- **طبقة الأجانب:** وهم الأجانب المقيمين في الدولة، ويسمح لهم بالقبام ببعض الحرف لكن لا يسمح لهم المشاركة السّياسية.
- **طبقة المواطنين:** وهم الوحيدون الذين لهم حق المواطنة وإدارة شؤون الدولة، ويكتسب الإغريقي حق المواطنة بالميلاد.

ج-المؤسّسات السّياسية في أثينا:

توزعت الوظائف السّياسية في أثينا القديمة كالتإلى[3]:

1- ويليام ثيودور دي باري، وآخرون، مصادر التقاليد الصينية: من الأصول إلى 1600، المجلد الأول، (نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، 1999)، ص 120.

2 – أرسطو، السياسة، ترجمة أحمد لطفي السيد، (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1921)، ص 180.

3- م. م. أوستن، وبيير فيدال-ناكي، المجتمع والاقتصاد في أثينا القديمة، مصدر سابق، ص 72.

1 .الجمعية العمومية أو المؤتمر العام: وتنحصر المشاركة فيها للذكور الذين لا تقل أعمارهم عن 20 عاما من طبقة المواطنين، وتقوم هذه الجمعية نظريًا بمهام السُلطة التشريعية في الديمقراطيات الحديثة من حيث وضع القوانين واتخاذ قرار الحرب والسلم والتصديق على المعاهدات... في الواقع يصعب أداء تلك المهام لعدد المشتركين فيها

2..المجلس النيابي أو مجلس الخمسمائة: يتكون من خمسمائة عضو، ويتكون من القبائل العشر في مجنمع أثينا، حيث يتم توزيع تلك المقاعد بالتساوي على تلك القبائل، ويتمتع بمهام كبيرة في الجوانب التشريعية والمدنية، ويتركز في هذا المجلس جميع شؤون الحكم وبعض أمور القضاء كإصدار العقوبات في حق مرتكبي المخالفات أو الجرائم، غير أن كبر عدد أعضائه يحول دون قبام هذا المجلس بمهام تصريف شؤون الدولة بكامل أعضائه، لذا كان يوكل تصريف شؤون الدولة للجنة تعمل بالتناوب، حيث يقوم الخمسون عضوًا التابعين لقبيلة معينة مضافا اليهم عضوًا من كل قبيلة من القبائل التسعة المتبقية بتصريف شؤون الدولة لمدة عشر السنة (1/10)، ويرأس هذه اللجنة رئيسًا يتم اختياره ليوم واحد فقط.

3 .المحاكم: يتكون من عدد كبير يتراوح بين 201 – 501 ويتم اختيار القضاة من قبل الشَّعب بحيث لا يقل العضو عن 30 سنة عمرًا، وتقوم تلك المحاكم علاوة على الوظيفة الأساسية للمحاكم من البت في الخصومات وإصدار الأحكام إلى مهام ليست من مهام محاكم الحكومات الحديثة، ومن مهام المحاكم الإغريقية.:

- **الإشراف على القانون:** فيتم محاكمة القانون كما يتم محاكمة الأشخاص وتستمع إلى تظلمات أي مواطن ادعى الضرر من القانون
- **الإشراف على الموظفين العموميين:** عن طريق اختبار ملاءمة المرشح المتقدم للوظيفة ومراجعة أعمالهم عند انتهاء خدماتهم.
- **إصدار الأحكام القانونية:** وهي صميم عمل المحاكم قديمًا وحديثا لكن الإجراءات في المحاكم الإغريقية (بالتصويت أولا لتحديد وضع المتهم هل مذنب أم لا، فإذا كان مذنبا يتم التصويت مرة أخرى لتحديد العقوبة وليس أمام المتهم أي فرصة للاستئناف كما في المحاكم الحديثة)

د: فلاسفة الإغريق

1- **سقراط 468-400 قبل الميلاد:** أحد أشهر الفلاسفة، لكن تكمن عدم شهرتة لعدم العثور على أثر مكتوب، له وهو أول من نادَّى بسيادة القانون، واعتبر طاعتة مقياس للفضيلة والفضيلة هي المعرفة،

فالإنسان بطبعته يحب الخير ويكره الشر وإذا ارتكب جريمة فليس عن سبق إصرار ولكن بسبب جهله. وأهم تلامذتة أفلاطون[1].

2- **أفلاطون ولد عام 427 ق م:** هو أشهر الفلاسفة الإغريق ، ولد لأسرة ارستقراطية تأثر كثيرًا بأستاذه سقراط وبالتحديد في أن الفضيلة هي المعرفة والتي جعلها محور كتابه **الجمهورية**، وهو كتاب في السّياسة والاقتصاد وعلم النفس والتربية والأخلاق وقد ناقش فيه (المدينة الفاضلة)، وفي كتابه الثاني **السّياسي** حاول تعريف السّياسة وما هو مطلوب من السّياسي، وفي كتابه **القوانين** اعترف بصعوبة تحقيق حلم المدينة الفاضلة الذي ضمنه في كتابه **الجمهورية**، لذا فقد كان في هذا الكتاب أكثر واقعية والفضيلة هي الغاية، ولذا قد وضع أصحاب المعرفة في مكانٍ متميزٍ في دولته الفاضلة، بل وجعلهم وحدهم المؤهلين لتولى الحكم[2].

هـ-كيفية قيام الدولة:

تنشأ عن طريق أفراد المجتمع لسد حاجاتاتهم المتعدّدة التي لا يمكن استيفاؤها بمفردهم، وعن طريق تبادل الخدمات والمنافع بين الأفراد والذي تكفله الدولة، لذا فالأساس في إنشاء الدولة أسباب اقتصادية.

هـ-مبدأ تقسيم العمل:

التخصّص في نشاط معين يرتفع بمستوى أداء الفرد واكتسابه المهارة المطلوبة لإتقان هذا النشاط، ولاختلاف البشر في مواهبهم، لذا فإنّ أهم مهام العلماء والفلاسفة في كيفية وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

ك-وظائف الدولة واختصاصات الطبقات:

وظائف الدولة ثلاثة: 1- إشباع الحاجات 2- حماية الدولة 3-حكم الدولة، لذا فإن هناك ثلاث طبقات من المجتمع: **الطبقة الأولى:** تتكون من المنتجين كالعمال والزراع والتجار، **الطبقة الثانية:** الجنود ومهمتها حماية الدولة، **الطبقة الثالثة:** الحكام، ومهمتها وضع القواعد والنظم للمجتمع وحكم الدولة.

وطبقات أفلاطون تختلف على النظام الطبقي المعروف حاليًا والذي يقسم الطبقات حسب القدرة الاقتصادية، لكن عند أفلاطون يقسّمها حسب القدرات والمواهب والاستعدادات.

ل-التعليم في دولة أفلاطون:

التعليم لدى أفلاطون له منزلته الخاصّة، فهو الذي يحقق للدولة المكانة الفاضلة.

م-أفلاطون والشيوعية:

---

1 -أفلاطون، دفاع سقراط وكريتو، ترجمة سهيل إبراهيم حسن، (بيروت: المنشورات المتحدة، 1995)، ص 88.

2 - أفلاطون، القوانين، ترجمة حسن ناجي، (بيروت: المنشورات المتحدة، 1999)، ص 25.

يعتقد أفلاطون أن الملكية الخاصّة هي المسؤول الأول عن الانقسامات والخلافات بين أفراد المحتمع ما يؤدّي إلى نتائج سلبية على الدولة، حيث يؤدّي إلى تقسيمها بسبب الصِّراع بين الفقراء والأغنياء لذا فقد دعا أفلاطون إلى إلغاء الملكية الخاصّة ممّا دعا الكثيرين إلى اتهامة بالشيوعية، لكن أبرز أوجه الاختلاف بين ما نأدَّى به أفلاطون وبين الشيوعية الحديثة التي مبدأها تحقيق العدالة الاجتماعية، لكن هدف أفلاطون يتمثل في حرصة على تماسك الدولة واستقرارها[1].

كذلك حدّد أفلاطون سببًا آخر لضعف الدولة، وهو وجود الأسرة للحكام، حيث تنصرف عاطفة الحكام إلى الاعتناء بأبنائهم، لذا فالحل يكمن في إلغاء الزواج بين الطبقة الحاكمة.

ن-أفلاطون والقانون: ينفرد أفلاطون بضرورة استبعاد القانون من دولتة الفاضلة.. حيث لا سيادة في هذه الدولة للقانون ولكن السيادة للحاكم الفيلسوف، هذا ما أورده في كتابه الجمهورية، لكن بعد 30 سنة كتب كتابه القوانين الذي أقر فيه بصعوبة (وليس استحالة) تحقيق أفكاره في إنشاء الدولة المثالية ووجود الحاكم الفيلسوف، لذا يمكن القبول بدولة أقل مثالية (المرتبة الثانية) وفي هذه الحالة لابد من وجود القانون.

و-تقسيمات أفلاطون للدول في كتابة الجمهورية[2]:

- **الدولة المثالية:** وهي التي يحكمها فيلسو
- **الدولة التيموقراطية: أو دولة الأقلية العسكرية:** وتمثل مرحلة من مراحل فساد الدولة المثالية.
- **دولة الأقلية الغنية أو الأوليجاركية:** وتمثل مرحلة الفساد في الدولة التيموقراطية
- **الدولة الديموقراطية:** وتمثل مرحلة الانحطاط في دولة الأقلية الغنية
- **حكم الفرد الطاغية:** ويأتي من فساد الدولة الديموقراطية.

3- **أرسطو 384 – 322 ق.م.:** تتلمذ على يد أفلاطون وتأثر بالكثير من مقولاته ولكن اختلف معه في بعض الآراء -ألّف الكثير من الكتب، مثل كتابيه في علم السّياسة (السّياسة والدساتير) ويحتوي الأخير على 158 دستورا وتحليلا لهذه الدساتير، وفي كتابه الأول تحدث عن الدولة ومقوماتها (كالشَّعب والإقليم والسُّلطة السّياسية ووظائفها وأشكال الحكومات) علما أن نظرياته موضوعيه وتتمتع بدرجة كبيرة من المصداقية والأصالة والعلمية[3].

---

1 – أفلاطون، الجمهورية، مصدر سابق، ص 421. (الكتاب الثامن، حيث يصف بداية تدهور الدولة المثالية بسبب الصراع على الممتلكات).

2 – أفلاطون، القوانين، مصدر سابق، ص 15. (في المقدمة، يوضح أن هذا الكتاب هو مشروع لدولة ثانية أفضل يحكمها القانون).

3- أرسطو، السياسة، ترجمة أحمد لطفي السيد، (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1921)، مقدمة المترجم.

الخلاف بين أرســـطو وأفلاطون: ففي حين يرى أفلاطون الدولة المثالية لا وجود للقانون فيها..... يرى أرسطو أنّ الدولة لا يمكن أن تكون مثالية إذا لم يوجد فيها القانون حتى وإن حكمها فيلسوف، ومهما كانت درجة معرفته حيث أنه بشـــر لا يمكن أن يصـــل إلى درجة التجرد مثل القانون حيث أن القانون هو العقل مجردا من الأهواء، وهو أقوى ضـمانة لحرية الأفراد، كذلك يؤمن أرسـطو أن القوانين التي تكتب في عصـر معين يجب أن تتغير لتلائم العصـور التالية.... وإن كان أرسطو أمن بأن وجود القانون ليس ضـمانة لنظام حكم صـالح. كذلك اختلف مع أفلاطون حول طبيعة مجتمع الدولة، حيث لم يفرق أفلاطون بين أنواع الجماعات وشبه الدولة بالأسرة ويرى أرسطو ان جماعة الأسرة تختلف عن جماعة الدولة وبالتإلى تختلف سلطة الحاكم عن سلطة رب الأسرة كذلك في حين لم ينكر أرســـطو أهمية العدالة الاجتماعية لكنه اختلف مع أفلاطون في ضـــرورة إلغاء الملكية الخاصّة[1].

كيفية قيام الدولة عند أرســـطو: إن قيام الدولة كان نتيجة تطور طبيعي لميل الإنســـان إلى الحياة في جماعة والعيش فيها بطمأنينة واسـتقلال، لذا فهو يشـير أن مراحل تطور الدولة تبدأ بالأسـرة ومن مجموع الأسـر تكونت القرية ومن مجموع القرى تكونت المدينة المســـتقلة أو الدولة، والتطور ليس في حجم الدولة فحســـب بل أيضًا في احتياجات الإنسان[2].

دولة أرسـطو المنشـودة: كان أرسـطو قريبًا من واقعه، ففكر بالدولة كماهي قائمة فعلاً، وأن الدولة التي تحكمها الطبقة الوسـطى وهي الطبقة الأصـلح لحكم الدولة لكونها التي لم يفسـدها بطر المادة والغناء كما في الدولة الأوليجاركية – ولم تحطمها الفاقة كما هو الحال في الدولة الديموقراطية.

تقسيم السلطات: وظائف الدولة عند أرسطو هي:

1 –سن القوانين ووضع القواعد المنظمة لأفراد المجتمع.

2 –تنفيذ القوانين.

3 –الفصل في الخصومات التي تحدث في المجتمع.

وللقيام بهذه الوظائف يجب أن يكون هناك ثلاث هيئات: سـلطة تشـريعية – سـلطة تنفيذية – سـلطة قضائية.

ويحدّد الدسـتور كل ما يتعلق بهذه السـلطات، ويرى أرسـطو ضـرورة ضـمان الفصـل بين هذه السـلطات لسلأمة أداء الحكومة.[3]

---

1 – أفلاطون، الجمهورية، مصدر سابق، ص 150.

2 – أرسطو، السياسة، مصدر سابق، الكتاب الثالث، الجزء 16.

3 – أرسطو، السياسة، ترجمة أحمد لطفي السيد، (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1921)، ص 180.

الفسلفة الرواقية (العالم زينو 300 ق م): حيث يؤمنون بأن الغرض من الحياة هو تحقيق سعادة الفرد ولا يتمثل ذلك عن طريق إشباع الرغبات المطلقة وإنّما تتمثل السعادة في "كبت الانفعالات العاطفية وإخضاع الرغبات غير الأخلاقية لحكم العقل[1]".

الاختلاف بين الرواقيين وبين كل من أفلاطون وأرسطو: ففي حين يرى الرواقيون أنّ الحياة السّياسية ليست ضرورة للفرد – احتلت السّياسة مكانًا محوريًا في أفكار أفلاطون وأرسطو حيث، أنّ الكمال لا يتم إلا بوجود الدولة – في حين أنّ الرواقيين يضعون للأخلاق المكانة المحورية ويهملون الدولة، والقانون لديهم هو القانون الطبيعي وهو قانون يصلح لكل زمان ومكان، **وينأدّى الرواقيون بالمساواة بين البشر، فالكل يخضع للقانون الطبيعي الواحد قبل ظهور مجتمع الدولة**

الفكر السّياسي الرومانى: يتعزز العثور بين علماء الرومان على مفكرين سياسيين عمالقة مثل اليونايين مثل أفلاطون وأرسطو لكن لا يمكن تجأهل تأثير الرومان على التطور السّياسي لأوروبا.

الاختلاف بين اليونانيين والرومانيين: في حين ذهب الفلاسفة اليونانيين إلى التوحد بين الفرد والدولة، ذهب الرومانيون إلى الفصل بين الفرد والدولة، حيث لم يهتم الرومانيون بالجانب النظري والفكري في السّياسة مثل اليونانيين وإنّما انصبّ اهتمامهم على الجانب العملي في كيفية قبام الدولة وتنظيمها، ولذلك نجح الرومانيون في صياغة أول قانون يعتبر أب القوانين الأوربية[2]. وكان القانون عند الرومان عبارة عن عقد بين الشَّعب والحاكم يتم الاتفاق عليه بعد أن يبحثه طرفا العقد.

صاحب السُلطة العليا لديهم هو الشَّعب وأنّ الحاكم هو الذي تم إنابتة ليمارس السُلطة بدلًا عنه، ولا يمكن للشعب التراجع عن هذه الإنابه ولهذا أصبح للحاكم سلطة مطلقة لا يجوز للشعب أن يسحبها منه. ويختلف هذا العقد الحكومى عن العقد الاجتماعي الذي تحدث عنه مفكرو عصر النهضة الأوربية مثل هوبز ولوك ورسو[3].

شيشرون وإسهاماتة الفكرية 106 –41 ق م: أكثر من ساهم فكريًا في تطور الامبراطورية الرومانية ولقد تأثر بالفلاسفة اليونانيين حتى أنه ألف كتابين أطلق عليها "الجمهورية – والقوانين"

أهم **إسهاماته:** شرحه لنظرية القانون الطبيعي "وهي من إنشاء الرواقيين" لكن شرحه لها أعطتها تأثيرا عميقا على مفكرين أتوا بعده بقرون، فلولا شيشرون لما وصلت نظرية القانون الطبيعي إلى مفكري العصور الحديثة.

---

1 – جورج سابين، تاريخ النظرية السياسية، ترجمة محمد سليمان، (بيروت: دار الطليعة، 1980)، ص 120.

2 – المرجع السابق، ص 145.

3 – شيشرون، الجمهورية، ترجمة حسن ناجي، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2018)، ص 55.

والقانون العام صـــالح لكافة الدول والأزمنة... وهو قانون حق ثابت وغير متغير، وقد أبدى صـــاحب هذا القانون إلها واحدًا للبشـــر.. والبشـــر في قوانينهم الوضـــعية يجتهدون في الاقتراب من القانون الطبيعي – وما يخالف ذلك لا يستحق أن يطلق عليه اسم قانون.

ووفقا للقانون الطبيعي، الأفراد سـواسـية في التوجهات العامة وامتلاك العقل وليسـت المسـاواة في الملكية والدولة في رأيه عبارة عن كيان معنوي قوأمة الأفراد الذين يملكون الدولة وقوانينها، الحكومة الأفضـــل في رأيه هي التي تأخذ من كل نظام حكم إيجابياته والدســـاتير عرضـــة للتغييرات، ووفقًا للتغييرات التاريخية الحكومات عرضة للفساد والتحولات.

الفكر السّياسي المسيحي: أدَّى ظهور المسيحية وقبام الكنيسة ككيان مستقل بجوار الدولة إلى وجود آثار سلبية حيث تنازعت السّلطات بينهما حتى نهاية القرن 15، حيث وُجدت سلطتان، أحدأهما دينية والأخرى زمنية أو دنيوية[1].

وخلال الـــ 5 قرون الأولى من الميلاد لم يظهر هذا التعارض والصِّراع بين السلطتين، حيث نأدَّى خلال تلك الفترة رجال الدين بالخضوع لسلطة الامبراطور، فنجد أن **البابا الأول سانت –بير** يدعو للخضوع للامبراطور و**القديس بول** افتى بأن سـلطة الحاكم مسـتمدة من سـلطة الإله، واسـتمر هذا الوضـع إلى أن شـعرت الكنيسـة بشيءٍ من القوة، فبدأ الصِّراع بين السلطتين وبسببه لم تقدم أوروبا خلال هذه الفترة شيء ذا شأن في مجال الفكر السّياسي.

بسبب الصِّراع، سيطر على رجال الفكر المسيحي موضوع ازدواجية الولاء بين سلطة الكنيسة وسلطة الامبراطور، وانشغلوا بمناقشة العلاقة بين السلطتين واختفى الفكر على الأسس العلمية.

اورليوس اوجستين 354 – 430 م: تأثر بالفكر المسيحي، وفي كتابه المعـنون بـ: مدينة الله **city of god** ناقش فكرة الولاء المزدوج للفرد بين دولتي، دولة الروح أو دولة الله أو دولة السـماء و**دولة الجسـد أو دولة الأرض أو دولة الشـيطان، ولقد برر وجود هذه الازدواجية بقوله إن الإنسـان يتكون من عنصـرين؛ عنصـر الروح وعنصـر الجسـد، لذا لزم قبام دولتين تهتم أحدهما بالروح والأخرى بالجسـد، لذا بكومنولث مسـيحي** في حين أن الدولة الأولى تعتني بالروح وتستهدف الخير والمحبة[2].

ونجد أن الدولة الثانية تهتم بغرائز الإنســان وأطماعه المادية، حيث **لم يتخذ أوجســتين موقفا مناهضــا للدولة الثانية وإنّما كان موقفه مفسرا لنظرية الازدواجية.**

1- جورج سابين، تاريخ النظرية السياسية، ترجمة محمد سليمان، (بيروت: دار الطليعة، 1980)، ص 190.

2- القديس أوغسطين، مدينة الله، ترجمة حنا حداد، (بيروت: دار المشرق، 1990)، ص 580.

توماس الاكوينى (1225 – 1273م) : اتخذت المســـيحية منذ قدومها إلى أوروبا موقفا ســـلبيا من مشاهير الفكر السّياسي القدماء (أفلاطون–أرسطو) واعتبرتهم كفارًا يجب محاربة آرائهم... **لكن كان تأثير أرسطو واضحًا في أعمال توماس الاكوينى وإن غلف ذلك بمسحة من الديانة المسيحية.**

ويقول الاكوينى.. أن الإنســان اجتماعي بطبعه، وقامت الدولة بمســاهمة جميع الطبقات عن طريق تبادل الخدمات بينها[1] (ملاحظة: هذه فكرة يونانية قديمة اقتبسها الاكوينى ولم يبتدعها) ولقد شبه الحاكم بالروح والأفراد في الدولة بالجسد، لذا فإن كلاًهما في حاجة إلى الآخر.

ولقد كرر الاكوينى مبدأ ســيادة القانون الذي نأدَّى به أرســطو... وســيادة القانون تعني معارضــة الحكم الاســتبدادي، ولكن لا تشــجع الشــعوب على العنف في مقاومة الحاكم المســتبد. بحيث لا ينتج عن مقاومة ذلك المستبد مفاسد تساوي او تزيد عن مفاسة[2].

مارسيلو دى بادو 1442 – 1280)م ألف كتابه (المدافع عن السلام) حيث ظهر مدى تأثره بأرسطو، لكن لم يحاول صبغه بأفكار الديانة المسيحية مثلما فعل الاكوينى.،.. وقد أخذ مارسيلو عن أرسطو قوله إن الدولة كائن حى يتألف من أعضــاء مما يشــكل مجتمعًا يتشــكل من طبقات، وقال إنّ رجل الدين موظف يتاقاضــي راتبا، لذا فمن حق الدولة الإشـــراف على عمله، ويتحدث **عن نوعين من القوانين ونوعين من العقاب (دينى ودنيوي)**، ويؤكد أن الشَّعب هو مصدر القوانين سواءٌ مارس الشَّعب هذا الحق أو أسنده إلى هيئة نيابة عنه. والشَّعب يقوم بانتخاب جهاز تنفيذى لإدارة شؤون الدولة والتأكد من كل فرد في الدولة يقوم بواجباته.

الفكر السّياسي في الإسلام

لم يتحدث القرآن عن شكل الدولة ولا عن طبيعة الحكم ونوع السُّلطة وكيفية تنظيمها ولا عن وسيلة وصول الحاكم إلى الحكم، فقد أتت الآيات فيما يخص هذه المواضـــيع عامة مثل الآية﴿ ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ﴾ فهل يقصـــد بلفظ الأمة هنا الدولة أم لا كذلك في الأحاديث النبوية الشريفة.

لكن برغم عدم وجود تحديد لطبيعة الدولة، نجد أن كلا المصــدرين الســابقين (القرآن والسـنة) قد أكدا على المرتكزات الأساسية والمبأدَّىء العامة للحكومة الإسلامية بكل وضوح ومنها[3]:

- **مبدأ العدل:** العدل هو نقيض الانحياز في الحكم ضـــد آخر فقد قال تعالى ﴿واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل﴾ وقال ﴿ان الله يأمر بالعدل والإحسـان﴾ وقد قال الرسـول صـلى الله عليه وسـلم: «إن أحب

1 – توماس الأكويني، المجموع اللاهوتي (الجزء الأول)، ترجمة د. يوسف كرم، (القاهرة: دار المعارف، 1965)، ص 210.

2 – المرجع السابق، ص 225.

3 – وهبة الزحيلي، المدخل الفقهي العام، (دمشق: دار الفكر، 1998)، ص 320.

الناس إلى الله يوم القيامة وأقربهم منه مجلســـا: إمامٌ عادل وإن أبغض الناس إلى الله يوم القيامة وأشـــدهم عذابا: إمام جائر ».

- **مبدأ الشورى:** الشورى هي استعانة الحاكم بأهل الرأي من الشَّعب للوصول إلى القرارات الصائبة، وقد قال تعالى ﴿ وشاورهم في الأمر﴾ وقال﴿وأمرهم شورى بينهم﴾ وقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم يستشير كبار الصحابة...وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه "لا خلافة بدون شورى"
- **مبدأ المساواة:** المساواة في الإسلام هي عكس التمييز، وقد قال الله تعالى ﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن اكرمكم عند الله اتقاكم[1]﴾ وهذا ما أكد علية الرسول صلى الله عليه وسلم في حديثه الشريف "يا أيها الناس إن ربكم واحد، كلكم لآدم وادم من تراب، إن أكرمكم عند الله أتقاكم، وليس لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأحمر على أبيض ولا لأبيض على أحمر إلا بالتقوى."

الخلافة في الإسلام

الخلافة هي رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا عند المسلمين، وعرفت بأنها« **خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به** وعرفها ابن خلدون بأنها " **حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إلهيا**" ومصدر السُلطة في أغلب الآراء تقول بمسؤولية الخليفة أمام الشَّعب .... وكيفية اختيار الخليفة هي عملية اجتهادية بدليل اختلاف طرق اختيار الخلفاء الأربعة[2]، وإن كان هناك شروط يجب توفرها فيمن يتولى الخلافة وهي: العدل – العلم – الكفاءة – الاستعدادات الذهنية – سلأمة العقل والحواس والجسم – الاستقأمة – حسن الخلق.

الحريات والحقوق الفردية في الإسلام

أقر الإسلام الحريات الفردية ضمن حدود الشرع، وكذلك حرية الملكية الفردية بما لا يضر الآخرين، فالمال مال الله ويجب أن يكون إنفاقه وفقا للشرع.

والإسلام يشجع حرية الرأي وكان الرسول ضلى الله عليه وسلم يدعو إلى المجاهرة بالرأي، وحث الإسلام على احترام الحريات الشخصية ومنها حرية السكن ﴿يا أيها الذين أمنو لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسو وتسلموا على أهلها ذالكم خير لكم لعلكم تذكرون﴾

أهم مشاهير الفكر السّياسي الإسلامى:

1- سورة الحجرات، الآية 13.

2 المرجع السابق، ص 325.

-**الفارابي 870 – 950م** هو أبو نصـــر محمد بن محمد بن طرفان الفارابي نســـبة إلى بلدته فاراب- درس العلوم والرياضـــيات والدين والطب والفلســـفة واللغات، لقب بالمعلم الثاني (أرســـطو هو المعلم الأول) كان شـــديد الذكاء وغزير الإنتاج، ألف الكثير من الكتب في شـــتى فروع العلم والمعرفة ولقد تأثر بمشـــاهير الفكر السّياسي اليونانى ومن مؤلفاتة:

- **في مجال علم السّياسة**
- **آراء أهل المدينة الفاضـــلة:** ويتحدث فيه عن مثالية دور الفرد في المجتمع وما يجب أن يقوم به من نشاط طبقا لقدرته وكفاءته وشبه الأفراد في المجتمع بأعضاء الجسد الواحد، فالكمال يتحقق عن طريق تعاون الأفراد... ويشـــترط الفارابي فيمن يتولى رئاســـة الدولة شـــروطا ومواصـــفات صـــعبة إن لم تكن مستحيلة[1].
- **السّـياسـات المدنية** : يعالج مواضـيع الاقتصـاد السّـياسـي ويفرق فيها بين الإنسـان والحيوان بميزة العقل وغريزة العمل الجماعى[2].
- **التوفيق بين أفلاطون وأرسط**

ويقســم الفارابي الجماعات البشــرية إلى : **كاملة** : وهي التي تتيح فرصـــة تعاون الجميع على الوجه الأمثل لتحقيق ســعادة أفرادها...ومن هذه الجماعات مســتويات (العظمى وهي المعمورة والوســطى هة الأمة والصــغرى وهي المدينة. و**غير كاملة** وهي عكس السابقة

- **أبو حامد الغزالي 1058 -1111م** هو محمد بن محمد الغزالي نســـبة إلى بلدته غزالة ببلاد فارس ألف الكثير من الكتب في العديد من المواضـــيع ومن مؤلفاته في علم السّـــياســـة (المنقذ من الضـــلال – التبر المسـبوك – سـر العالمين – كشـف ما في الدارين. **قسـم الغزالي العلوم إلى قسـمين:** علوم الدين والعلوم التي ليس لها علاقة بالدين ، واعتبر علم السّياسة من النوع الأول، ولقد سبق الغزالي العالم هربرت سبنسر الذي قارن الدولة بجسم الإنسان[3].
- **ابن خلدون 1332 -1406م** : اكتســب ابن خلدون شــهرته من كتابه الموســوعي: **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أأام العرب والعجم والبربر ومن عاصـرهم من ذوي السـلطان الأكبر**، وتكمن أهميته في مقدمتة التي اشتهرت بمقدمة ابن خلدون وجعلته أحد عظماء الفكر الاجتماعي، وتعكس موسوعية المؤلف ومواهبه المتشـعبة وأسـبقيته في وضـع أسـس الكثير من العلوم التي ظهرت كالتاريخ والاجتماع والاقتصـاد

1- الفارابي، آراء أهل المدينة الفاضلة، تحليل وشرح ألبير نصري نادر، (بيروت: دار المشرق، 1991)، ص 95.

2 – المرجع السابق، ص 120.

3- أبو حامد الغزالي، المنقذ من الضلال، تحقيق حسين م. ديب، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1993)، ص 45.

والسّياسة والإدارة..... فهو أول من وضع أسس علم الاجتماع وأول من تحدث عن فلسفة التاريخ وسبق علماء الاقتصاد الغربيين في القول بأن العمل هو مصدر القيمة الأساسة، ويقول:

- ✓ إن الفرد عدواني بطبعه لذا وجب وجود الحاكم كبح عدوانيتة
- ✓ الدولة كيانٌ متغيرٌ ومتطورٌ ويحكمه 5 مراحل هي:

1. قبام الدولة على أنقاض دولة سابقة
2. يعمد الحاكم إلى التخلص ممن اشتركوا معه في تأسيس الدولة وينفرد بالحكم
3. مرحلة حياة الدعة والطمأنينه والراحة
4. مرحلة روح المسالمة والقناعة
5. مرحلة انقراض الدولة ونهايتها

ولقد أعطى ابن خلدون للعصبية (على أساس النسب والأصل) دورا في تماسك الدولة.

والحكومات لديه عدة أنواع هي:

1. الحكومة الطبيعية ويحكمها شخص مستبد
2. الحكومة الدينية وهي أفضل أنواع الحكومات

واشترط ابن خلدون في الخلافة: العلم – العدل –الكفاية – سلأمة الحواس والأعضاء – والنسب القرشي) علما أن شرط النسب القرشي موضع خلاف بين علماء الإسلام

الفكر السّياسي في العصور الحديثة

في نهاية العصور الوسطى وانتهاء الصِّراع بين السُّلطة والكنيسة وانتهاء الإقطاع وظهور الدولة القومية ذات السُّـــلطة المركزية القوية مع أمور أخرى أدَّى إلى ظهور الفكر الذي أنقذ أوروبا من تخلفها والانطلاق نحو آفاق أرحب.

ميكافيلي 1469 – 1527م: هو نيقولا ميكافيلي ولقد تأثر بالأوضـاع السّـياسـية في بلده إيطاليا تأثرا كبيرا، لكن لم تكن هذه الأوضـاع السّـياسـية الفاسـدة مطمئنة له علاوة على تقسـيم إيطاليا إلى إمارات صـغيرة وأخطار الأطماع الخارجية فجاءت كتاباته تعكس ذلك، فقد قام بالهجوم على الكنيسة والباباوات وحملهم مسؤولية ما آلت إليه الأمور... ولقد اشـتهر كتابه (الأمير **The Prince**) الذي صـدر عام 1513م[1]، وألف العديد من الكتب الأخرى من أشـهرها كتاب (المطارحات **The Discourses**) وتعتبر طريقة ميكافيلي في هذه الكتابات مختلفا عما كان مألوفا من قبل[2].

1- جورج سابين، تاريخ النظرية السياسية، ترجمة محمد سليمان، (بيروت: دار الطليعة، 1980)، ص 320.

2 – نيقولا ميكافيلي، الأمير، ترجمة حنا خيرالله، (بيروت: دار الكتاب اللبناني، 2013)، مقدمة المترجم.

ميكافيلي والحاجة إلى الحكومة: يأخذ موقفا سلبيًا من طبيعة النفس البشرية حيث الأنانية وحب الذات وحماية نفسه أو حياته وممتلكاته، وتتجلى تلك الأنانية لدى الحاكم بالرغبة في امتلاك القوة والسعي لتحقيق توسيع حدود دائرة السلطان، لذا فكانت الحاجة إلى الحكومة وإلا تحول الأمر بين الأفراد إلى شريعة الغاب وتبرز الدولة بمفهومها الحديث في كتابات ميكافيلي[1].

فن الحكم ووظيفة الحاكم : تتحدث كتاباته إلى أسباب قيام الدول وأسباب انهيارها، ويضع في كتابه **الأمير** نصائح للحاكم وخطوات للاحتفاظ بدولته قوية موحدة ومستقرة[2].

ونأدَّى بعزل السّياسة عن الدين والأخلاق، الأمر الذي دعا البعض إلى اعتباره مؤسّس علم السّياسة الحديث والبعض الآخر إلى اعتباره مجرداً من الدين والأخلاق.

وواقع الأمر أن ميكافيلي يؤمن أن الدولة القوية لا تقوم إلا على أساس من الأخلاق(علما أنه يختلف مع الحاكم، حيث ينأدَّى أن الحاكم يستطيع تحقيق أهدافه بأي وسيلة ممكنة **(الغاية تبرر الوسيلة وهو مبدأ غاشم وغير أخلاقي)** مما يؤكد على وجود معيارين للأخلاق عند ميكافيلي، أحدهما للشعب والآخر للحاكم.

موقف ميكافيلي من الحكم المطلق والحكم الديمقراطي: يوجد تناقض في موقف ميكافيلي بين تأيده للحكم المطلق المستبد ومناداته بالحكم الديمقراطي والذي فسره هو **بأنه: لايوجد نظام حكم معين صالح لكل الشعوب والأزمان،** ولقد قال أن الحكم المطلق يصلح للدولة حديثة النشأة، حيث يصاحبها فتن وقلأقل واضطرابات ويجب التغلب عليها، كذلك يصلح هذا النوع من الحكم عندما يستشري الفساد.

وينصح ميكافيلي الحاكم بعدم الاعتماد على المرتزقة، حيث أنهم سيعجلون بنهايتة لكن يجب بناء جيش وطني قوي، **وينصحه بالجمع بين الخير والشر** حيث يحبه الشَّعب ويخشاه، **وينصحه بتحقيق العدالة الاجتماعية بين شعبه** فهذا أدعى إلى الاستقرار وتحاشي الفتن[3].

توماس هوبز 1588-1679م: تأثر بالحرب الأهلية التي نشبت في بلاده بريطانيا والصِّراع بين الملك والبرلمان ووظف فلسفته في الدفاع عن النظام الملكي مستخدمًا نظرية القانون الطبيعي والعقد الاجتماعي لتبرير موقفه ففي كتابه **(الوحش الهائل أو التنين Leviathan)** يشبه الدولة بالوحش الضخم الذي لا يحبه الشَّعب لكن يخشونه، وينظر بسلبية للإنسان، فهو أناني وشرير وعدواني وفوضوي ومحب للسيطرة، لذا لن يتحقق للإنسان الطمئنينة إلا بقبام الدولة[4].

---

1 – المرجع السابق، ص 45.

2 – جورج سابين، تاريخ النظرية السياسية، مصدر سابق، ص 325.

3– نيقولا ميكافيلي، الأمير، ترجمة حنا خيرالله، (بيروت: دار الكتاب اللبناني، 2013)، ص 85.

4 – توماس هوبز، الوحش الهائل (الليفياتان)، ترجمة حسن حنفي، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009)، ص 120.

لا يعتنى هوبز بالمصلحة العامة بل إن نظريته قائمة على الفرد، وتأيده للنظم الملكي ليس مطلقًا وإنّما مرهون بقدرة هذا النظام على حماية المجتمع وتحقيق الأمن والطمائنينة لأفراده

ويعتبر هوبز أحد رواد نظرية العقد الاجتماعي إلى جانب كل من جان لوك وجان جاك روسو وملخص تلك النظرية (أن الأفراد الذين عاشوا في العصر الفطري قرروا بموجب عقد اجتماعي الانتقال من تلك الحياة إلى حياة المجتمع السّياسي والإعلان عن ولادة الدولة.

ولقد كان لأفكار هوبز الأثر البالغ في تطور الفكر السّياسي الغربي، لذا فهو يعد أبرز المفكرين السّياسين الغربيين على الإطلاق.

جان لوك 1632-1704م: يلتقى جان لوك مع هوبز في الأفكار التالية[1]:

- أهمية وجود الحكومة وضرورتها في حماية الحريات
- روح المفاهيم الفردية
- **يختلف جان لوك مع هوبز في الأفكار التالية:**
- يؤيد هوبز الحكومة المطلقة لكن يفضل لوك الحكومة المقيدة بالدساتير
- hالنظر في الحياة الفطرية، فقد كان هوبز ينظر إليها نظرة سلبية ويراها ما هي إلا حروب ونزاعات وشرور، لكن لوك يراها على وضع مختلف بما فيها من سلام ومحبة وتعاون.
- لم يميز هوبز بين الدولة والحكومة ولكن لوك ميّز بين الاثنتين، حيث احتلت الدولة محور الاهتمام عنده أمّا الحكومة فعرض للتغيير وهي جزء من الأصل (الدولة)

الحياة الفطرية عند لوك: كما تم شرحه سابقا لكن برغم الإيجابيات التي يحصل عليها الفرد في حياتة الفطرية عرضة للخطر لغياب الوسائل التي تحميها وتعاقب من يخالفها، والمقصود بتلك الوسائل (الدولة وأجهزتها وقوانينها[2]).

طبيعة العقد وقيام الحكومة عند لوك: المجتمع السّياسي جاء نتيجة عقد مكّنها من القيام بمسؤولياتها وهو العقد الأساسى **The Original Compact** كما أن التنازل من قبل الأفراد مقصور على ما يمكّن الحكومة بالقيام بمسؤولياتها، والدولة مسؤولة أمام الأفراد عن أي تقصير أواستبداد أو خروج عن القانون ولزم مقاومتها واستبدالها بأخرى **(علما أن هذا يخالف رأي هوبز والذي نادَّى بأن الحكومة خارج العقد وأن الأفراد تنازلوا لها عن كامل حقوقهم)**[3].

---

1 – جان لوك، رسالتان في الحكم، ترجمة ماجد فخري، (بيروت: دار المشرق، 1999)، ص 180.

2 – جان لوك، رسالتان في الحكم، ترجمة ماجد فخري، (بيروت: دار المشرق، 1999)، ص 210.

3 – المرجع السابق، ص 225.

ولقد نادَّى لوك بالفصل بين السلطات وإن قام بدمج السُّلطة التنفيذية والقضائية، وأضاف السُّلطة الاتحادية (لخارجية). أيد الحكم الديمقراطي ونادَّى بالحد من سلطة الدولة وتدخلها في حياة الأفراد وأنشتطهم.

جان جاك رسو 1778-1713م : ولد في سويسرا واستقر به المقام في فرنسا وألف العديد من الكتب في مجال العلوم السّياسية (العقد الاجتماعي) تأثر بآراء جان لوك وهوبز لكنه اختلف معهم في درجة حماسته للنظم الديموقراطية والتحريض على الثورة ضدّ الحكومات المستبدة، فقد نادَّى بالحلول الجذرية ونادَّى بالديمقراطية المباشرة والمساواة التامة بين الطبقات في المجتمع وكان لأفكاره بالغ الأثر على قبام الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية وتطور الفكر السّياسي الغربي[1].

الحياة الفطرية: كما عاشها الإنسان كانت حياة سعيدة اتسمت بالمساواة بين البشر وكان كل فرد يستطيع تامين متطلباته بنفسه ودون عناء. كانت حياة قريبة من المثالية لكنها كانت فاقدة لضمان استمراريتها وظهرت عوامل أدَّت إلى انتهاء تلك الحياة، مثل ظهور المدنية والتطور الصناعى وظهور الملكية الخاصّة ممّا عجل بالقضاء على الحياة الفطرية ومعها سعادة الإنسان وأصبح ظهور الدولة ضرورة حتمية.

طبيعة العقد وظهور المجتمع السّياسي: إنّ الانتقال إلى حياة الدولة جاء نتيجة عقد بين الأفراد تم بموجبه التنازل عن حقوقهم الطبيعية ليس لفرد أو لحاكم وإنّما لجميع الأفراد ككل أو كمجموعة موحدة، ونتج عن هذا العقد ما يعرف بالإرادة العامة **The General Will** وبمجرد قبام الدولة تمثلت الإرادة العامة في قرار الغالبية وإرأدَّتها لذا ينصح الأقلية بعدم معارضة الأغلبية.

مقارنة بين مفكري العقد الاجتماعي

- **الحالة الفطرية**
  - حالة حروب وشرور والإنسان فيها أناني
  - رأيه وسطي بين الرأيين
  - حياة سعادة والإنسان يتسم بالطيبة والصلاح
- **أطراف العقد**
  - الأفراد وحدهم دون الحاكم
  - الأفراد والحاكم
  - الأفراد والإرادة العامة المعبرة عن المجموع
- **طبيعة العقد**

1 - المرجع السابق، ص 240.

- الأفراد تنازلوا عن كل حقوقهم
- الأفراد تنازلوا عن جزء من حقوقهم
- الأفراد تنازلوا عن كل حقوقهم للإرادة العامة لكن لم يفقدوا حريتهم

- **التزامات العقد**

- طاعة من قبل الأفراد لصاحب السُلطة المطلقة
- ضرورة تقيد من يمارس السُلطة بشروط العقد
- الطاعة من قبل الأفراد للإرادة العامة

- **صاحب السيادة**

- من يتم التنازل له فردا أو مجموعة
- الشَّعب أو أغلبيته (الإرادة العامة).

- **نظام الحكم**

- استبدادي والسُلطة مطلقة
- ديمقراطي والسُلطة مقيدة
- ديمقراطي مباشر والسُلطة مطلقة لكنها سلطة الإرادة العامة

- **الدولة والحكومة**

- لم يميز بينهما
- ميز بينهما
- ميز بينهما وقال أنه يوجد حدود

- **الموقف من تغيير الحكومة**

- التغيير يعنى انحلال المجتمع السّياسي والعودة للحياة الفطرية حيث الفوضى والحروب
- حق للشعب عليه ممارسته لذلك اقتضت المصلحة ذلك
- الحكومة وكيل للشعب لتجسيد ما تمليه الإرادة العامة.

الفكر السّياسي المعاصر

ساعدت الأفكار الديمقراطية التي نأدَّى بها لوك ومنتسكيو وروسو على نجاح الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية اللتان عززتا تطبيق تلك الأفكار على أرض الواقع، أي تطبيق الجانب السّياسي دون الجانب الاقتصأدَّى.

وانتشـرت النظريات التي تمحورت حول مصـلحة الفرد وأهمها "النظرية الفردية" والتي دافعت عن حقوق الطبقة البجوازية وتبرير حقوقها وامتيازاتها– وأنّ الاقتصـاد يقوم على أسـاس المبادرات الفردية، فالمنتج من حقه تحديد إنتاجه كمًا وكيفا والتاجر له مطلق الحرية في تحديد سـعر سـلعته ورب العمل له مطلق الحق في تحديد سـاعات العمل والأجر وكل هذا دون تدخل من الدولة، ومن أبرز مفكري هذه النظرية (آدم سـميث – جان ستيوارت ميل – جيرى بنثام – هربرت سبنسر – ريكاردو)[1].

وينحصر دور الدولة الحمائي فيما يلى:

1. توفير الأمن الداخلي
2. الحماية من العدوان الخارجي.
3. القبام ببعض المشروعات المحدودة.

ولقد ثبت من الأفكار الديمقراطية التي نأدَّى بها مفكرو القرنين السـابع والثامن عشـر وإن نجحت في تحرير الشعوب من سلطة الحكم المطلق إلاَّ أنَّها لم تنجخ في تجسيد الديمقراطية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وإن كانت نجحت في تحرير الإنسـان من الدولة فإنها لم تنجح في تحرير الإنسـان من الإنسـان وبعد أن ظهرت عيوب النظرية الفردية الخطيرة كان لهذا أثر بالغ في تطور الفكر السّياسي الغربي وظهور الاشتراكية والماركسية

الفكر الاشتراكي

رغم إيجابيات الثورة الصـناعية إلاَّ أنَّه صـاحبَها الكثير من السـلبيات وفي مقدمتها الأحوال المزرية لأوضـاع العمال، علاوة على تعميقها للتفاوت بين الطبقات وتحويل المجتمع إلى مجتمع من طبقتين متناحرتين، ممّا ظهرت معه بوادر نسـف للنظرية الفردية، وظهر بعض الكتاب الاشـتراكيين أمثال روبرت اوين في بريطانيا وسان سايمون في فرنسا.

ثم ظهر كارل ماركس 1818– 1883م معلنا سـخطه على ما آلت إليه المجتمعات بسـبب النظام الرأسمالي لذا يجب القضاء على الطبقة البرجوازيه حتى والوسيلة لذلك هي الثورة[2].

ماركس والنظرية الشـيوعية: ولد ماركس في ألمانيا عام 1818م، أمضـى بها 30 سـنة من عمره (3عقود) دارسًا الفلسفة والتاريخ والسّياسة والصحافة والقانون..... نُفي إلى بريطانيا وبسبب الأوضـاع المزرية هناك اهتم بدراسـة الاقتصـاد.... ولقد نأدَّى بالملكية العامة لجميع أفراد المجتمع وإلّا سـوف تسـتعبد الملكية الخاصّة أغلبية أفراد المجتمع[3].

1– آدم سميث، ثروة الأمم، ترجمة أمين عز الدين، (القاهرة: دار الشروق، 2005)، ص 458.

2– كارل ماركس وفريدريك إنجلز، البيان الشيوعي، (بيروت: دار الفارابي، 2018)، ص 27.

3 – المرجع السابق، ص 35.

فائض القيمة: اســـتعان ماركس بأمثلة تاريخية لدعم آرائه عن تطور الملكية عبر مراحل التاريخ مع التركيز على الفكر الرأســمالي، حيث أوضـــح ظلم هذا النظام للعامل الذي لا يحصـــل على مقابل عادل نظير جهده، حيث يحصـــــل أقل مّما يجب بكثير، فمثلا إذا كان إنتاج طاولة يكلف 20 دولار من مواد خام وأجور وبيعت بمبلغ 50 دولار فإن الفارق 30 دولار (هو فائض القيمة) وهذا الفائض هو حق للعامل نظير جهده لكن الرأسمالي يحرمه منه.

المادية الجدلية (أو الديالكتيكية) هذا المفهوم في الأصـل للفليسـوف الألمانى هيجل والذي يقول أنه مع كل فكرة تولد معها بذرة فنائها، أو فكرة أخرى تصـــــارعها وهكذا إلى ما لا نهاية، ولقد اتفقت جدلية ماركس مع جدلية هيجل عند حدود مفهوم الصِّـــــراع وحتمية التغيير... أما ما عدا ذلك فكلاهما مختلفٌ، فمثلا أفراد الصِّراع عند هيجل هي الشّعوب وعند ماركس هي الطبقات الاجتماعية، ويرى ماركس أنّ الصِّراع بين الرأسمالية والاشـتراكية محسـومٌ لصـالح الأخيرة، وإنّ هلاك الرأسـمالية نابعٌ من طبيعتها ويضـرب على ذلك مثلا: إنّ جشـع الرأسـمالي سـيجعله يخفض أجور العمال ممّا يعنى انخفاض القدرة الشـرائية ممّا يجعله يخفض ثانية الأجور في محاولة للتعويض، وهذا بدوره ســـيؤدِّي إلى انخفاض جديد في القوة الشـــرائية وهكذا إلى أن يضـــعف النظام الرأســـمالي وتتحول بعض فئاته إلى الطبقة العاملة (البروليتاريا) ممّا يمهد الطريق لإنجاح الثورة البروليتارية وحدوث الثورة في مكان سوف يشجع على انتقالها إلى أماكن أخرى.

وبعد وصـول الطبقة البروليتارية إلى الحكم سـتبدأ فترة الديكتاتورية البروليتارية، وحتى يتم القضـاء التام على الطبقة الرأسـمالية يبدأ المجتمع الاشـتراكي الذي لا توجد فيه هناك حاجة لوجود الدولة، أما من يعاقب على جرائم مثل النهب والسلب والسرقة والقتل ففي رأي ماركس أن كل تلك الجرائم كانت نتاج الرأسمالية التي حرمت العامل من أبسـط حقوقة فبدل أن يحصـل العامل على كافة حقوقه من ملبس ومسـكن وطعام وشـراب وتعليم وعلاج فلن يكون هناك جرائم[1].

ومن أشـهر أعمال ماركس (البيان الشـيوعي عام 1848م) وكتابه الضـخم (رأس المال عام 1867م) وتبدو جهود زميله فردريك انجلز في بعض الأعمال التي اقترنت باسم ماركس ومنها الكتابين السابقين.

ولقد أثرت كتابات ماركس على مناطق كثيرة من العالم، وكان أبرز المتأثرين بالفكر الماركسـى فلاديمير لينن مفجر ثورة أكتوبر 1917م في روســـيا على عكس ما تنبأ به ماركس فقد بدأت الأوضـــاع الاقتصـــادية والاجتماعية في الدول الأوربية المتقدمة في التحســن، زالإجابة على هذا الوضـــع تأتي في كتاب فلاديمير لينن (الامبريالية أعلى مراحل الرأســـمالية) فهو يشـــير إلى التحولات التي أتت بعد عصـــر ماركس والتي تمثلت في

1- كارل ماركس وفريدريك إنجلز، البيان الشيوعي، (بيروت: دار الفارابي، 2018)، ص 27.

الاندفاع الاستعماري للدول الأخرى ممّا صدّر مشاكل أوروبا إلى البلدان المستعمرة وهذا ساهم في حل المشكلات الداخلية لتلك الدول الأوربية وتحسين أوضاع الطبقة العاملة فيها وارتفاع مستوى معيشتها، ويعتبر لينين هذا الوضع مؤقتًا[1].

ولينين كتابٌ آخر هو (الرأسمالية في روسيا) ولقد صدقت تنبؤات لينين في الكتابين، بأن المناخ مهيء في روسيا لنجاح الثورة الشيوعية والتي قامت 1917م.

الدولة والمؤسّسات السّياسية

الدولـــــــة: الدولة مجموعة كبيرة نسبيًا من البشر (الشَّعب) تقيم بشكل مستقر على مساحة معينة من الأرض (الوطن) وتخضع لسلطة أمر (الحكومة[2]).

عناصر الدولة: 1-الشَّعب أو المواطنين 2- الجغرافيا أو الوطن 3-الحكومة أو السُّلطة السّياسية. أي غياب لأي عنصر من العناصر السابقة يستحيل معه إطلاق اسم دولة أو تكوينها، وقد يضاف بعض العناصر الأخرى مثل: اعتراف الدول بها أو قبولها في المنظمات الدولية، وهذه العناصر إيجابية للدولة ولكنها ليست أساسية كالعناصر الثلاث السابقة، فغياب تلك العناصر الإضافية لن يؤثر على الدولة (مثال: جنوب إفريقيا إبان التفرقة العنصرية وإسرائيل، فبرغم عدم اعتراف كثير من الدول والمنظمات بهما إلاَّ أنَّهما مارسا مكانتهما كدولتين

العنصر الأول: الشَّعب أو المواطنين:

لا يوجد حجم معين من البشر لتصبح دولة لكن كلما زاد العدد كان ذلك مبعث قوة لها، وإن كان للعدد الكبير مزاياه إلاّ أنّ بعض دول العالم الثالث تتبرم من زيادة عدد سكانها

التفريق بين مفهوم الأمة ومفهوم الشَّعب:

- **الأمة:** عبارة عن مجموعة من البشر تربطهم عناصر واحدة كالعرق واللغة والدين والتاريخ المشترك والتشابه في العادات والتقاليد والأعراف (مثال إيطاليا – اليابان) أو تتوزع الأمة بين مجموعة من الدول (الأمة العربية)[3].

---

1 – فلاديمير لينين، الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، (موسكو: دار التقدم، 1975)، ص 85.

2 – ماكس فيبر، "السياسة كمهنة"، في العلم والمهنة، ترجمة إبراهيم فتحي، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1994)، ص 143.

3– بينيديكت أندرسون، المجتمعات المتخيلة: تأملات في أصل وانتشار القومية، ترجمة فاطمة الجواهري، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2018)، ص 25.

- الشَّـعب: هم مواطني الدولة الواحدة بغض النظر عن اشـتراكهم أو اختلافهم في عناصـر التجانس السـابق ذكرها (مثال: سـويسـرا حيث يتكون سـكانها من ثلاث أمم: الألمانية والفرنسـية والإيطالية – كذلك مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي تتكون من مجموعة ضخمة من الأعراق المختلفة=

العنصر الثاني: الجغرافيا أو الوطن أو الإقليم

يجب أن تكون الحدود موضـحة ومعروفة ولتلك الحدود أهمية قانونية بالغة، وتلك الحدود قد تكون طبيعية كالجبال أو البحار أو الأنهار وقد تكون حدودا صـطناعية عبارة عن معالم علامات تقيمها الدول المتجاورة[1].

ويتكون إقليم الدولة من اليابسـة وما يمر فيها من أنهار وإذا كانت هناك حدود بحرية، فللدولة 12 ميل بحري داخل البحر وقد يكون إقليمها متصـلاً أو منفصـلاً بعوائق طبيعية كالمحيطات أو البحار أو الأنهار، أو الجبال ولا شـك أن وحدة إقليم الدولة يسـاعد على تقوية وحدتها الوطنية وترابط أبنائها وانصـهارهم، فالأجواء المغطية لسطع الأرض الواقعة داخل حدودها جزء من سيأدَّتها، وكلما زأدَّت مساحة الإقليم كانت أفضل للدولة، حيث فرصـة اسـتيعاب أعداد كبيرة من السـكان وزيادة توفر الثروات الطبيعية وجعل مهمة الأعداء صـعبة في السّـيطرة عليها، وخير مثال مسـاهمة الأرض الروسـية الشـاسـعة في هزيمة أعدائها خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية... ونفس السّـبب جعل الولايات المتحدة تجد سـهولة في السّـيطرة على دولة صـغيرة المسـاحة كجزيرة جرينادا[2].

العنصر الثالث: السُّلطة السّياسية ذات السيادة

تعتبر أحد العناصـر الأسـاسـية لقبام الدولة، وتتكون الحكومات من أجهزة أو مؤسّـسـات أو هيئات مثل الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية والهيئة القضائية[3].

نظريات نشأة الدولة

أولا: نظرية الحكم المقدس (النظرية الدينية)

تقول هذه النظرية بأن الرب هو خالق الدولة وهو الذي يختار الحكام ليجسـدوا إرأدَّته على الأرض، ولقد قامت الديانة اليهودية وبداية الديانة المسيحية على هذا الأساس.

1- أندرو هيوود، مفاهيم علم السياسة، ترجمة ناصر الدين العطار، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2014)، ص 85.

2- سول كوهين، جغرافية السياسة: عالم في حالة تغير دائم، ترجمة محمد السيد جلال، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1992)، ص 110.

3- أندرو هيوود، مفاهيم علم السياسة، ترجمة ناصر الدين العطار، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2014)، ص 90.

واستغل الحكام المطلقون هذه النظرية للسيطرة التامة على شعوبهم، فهذا الملك لويس الرابع عشر يقول إن سلطة الملوك مستمدة من الخالق وليس من الشَّعب والخالق وحده الذي يستطيع محاسبتهم على استخدامه وهذا الامبراطور غليوم (امبراطور المانيا) يقول في إحدى خطبه إنه "يستمد سلطته من الله وأنه مختار من الله ولذا فليس عليه أن يحفل بالرأي العام أو بمشيئة البرلمان"[1].

خلاصة: من الظلم للدين أن توصف هذه النظرية به.

ثانيا: نظرية العقد الاجتماعي

ترتكز على نقطتين[2]:

1. الفطرة الأولى قبل قيام المجتمع السّياسي.
2. طبيعة العقد.

ولقد اختلف مفكرو العقد الاجتماعي في هذه الأمور كما أوضحنا في جدول المقارنة السابق وهم "توماس هوبرز – جان لوك –جان جاك رسو)

ثالثا: نظرية القوة

الدولة نشأت نتيجة لسيطرة القوي على الضعيف، على مستوى الأفراد والقبائل والدول[3].

رابعًا: نظرية التطور التاريخي

هي من أهم النظريات التي لاقت قبولاً من علماء السّياسة عن تطور أصل الدولة التاريخي حيث أن هناك عوامل عديدة وتطورات اجتماعية على فترات طويلة من الزمن أدَّت إلى قيام الدولة[4].

أنواع الدول

1- **الدول البسيطة أو الموحدة:** تمتاز بوحدة الدستور والقوانين في الدولة وحكومة مركزية واحدة، والعبرة هنا بالمركزية السّياسية وليس المركزية الإدارية (فقد تكون الإدارة مركزية أو لا مركزية).

2- **الدول المركبة أو الاتحادية:** وهي التي تتجزأ فيها السيادة الداخلية أو حتى الخارجية... وتأخذ هذه الدول أحد الأشكال التالية[5]: -

---

1 – جورج سابين، تاريخ النظرية السياسية، ترجمة محمد سليمان، (بيروت: دار الطليعة، 1980)، ص 375.

2 – المرجع السابق، ص 445.

3- أندرو هيوود، مفاهيم علم السياسة، ترجمة ناصر الدين العطار، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2014)، ص 95.

4 – المرجع السابق، ص 98.

5 – موريس دوفرجي، مؤسسات الحكم السياسية، ترجمة جورج كيوركجيان، (بيروت: دار الطليعة، 1975)، ص 30.

- **الاتحاد الشخصي:** وهو اتحاد بين دولتين (أو أكثر) مستقلتين وكاملتي السيادة في شؤونها الداخلية والخارجية حول اسم شخصية واحدة تقوم على رأس هذه الدل. وما عدا هذه الشخصية فهما دولتان مستقلتان تمامًا حتى في حالة الحروب، فالحرب بين تلك الدول حربًا بين دولتين وليست حربا أهلية (ليس لهذا النوع من الدول أمثلة في وقتنا الحاضر).
- **– الاتحاد الكونفدرالي:** هواتحاد بين مجموعة من الدول بموجب معاهدة على إنشاء كيان مشترك ومستقل وهو اتحاد ليس قويًا في الغالب وسلطاتة محدودة حيث لا يملك سلطة آمرة على الدول الأعضاء حيث أن قراراته تعتبر توصيات يمكن الأخذ بها أو تجاهلها، حيث ان الدول كاملة السيادة داخليًا وخارجيًا ودبلوماسيًا والحرب بين تلك الدول حربًا دولية وليست أهلية... وهذا الاتحاد أقوى من الاتحاد الشخصي لكن أضعف من الاتحادات الأخرى كالاتحاد الفعلي أو الحقيقي والاتحاد الفدرالي.
- **الاتحاد الفعلي أو الحقيقي:** وهو اتحاد حقيقي بين الدول، حيث تتخلى عن سيأدَّتها الخارجية لتكون في يد الاتحاد، وتلتزم الدول الأعضاء بكل الاتفاقات الدولية الموقعة من قبل الاتحاد وتلتزم بإعلان الحرب مع أي دولة خارجية، والحرب الداخلية حربٌ أهلية ويترك هامش من الحرية للدول الأعضاء في ممارسة بعض الأمور الداخلية
- **الاتحاد الفيدرالى:** عبارة عن اتحاد إقامة دولة واحدة بموجب دستور بعد موافقة محموعة على قبامها والاندماج فيها والدستور يحدّد علاقة الحكومة المركزية بالأقاليم أو الولايات ولتلك الدول شخصية دولية واحدة وجيش واحد وجنسية واحدة وتمثيل دبلوماسي واحد وعلم ونشيد وطني واحد، وهناك هيئات تشريعية وتنفيذية وقضائية اتحادية وأخرى على مستوى الحكومات المحلية ولكل مقاطعة أو ولاية حكومة محلية ودستور خاص ولها التشريعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والتجارة المحلية وتنظيم البوليس المحلي (أمثلة: الولايات المتحدة الأمريكية والهند وسويسرا وأستراليا)[1].

وظائف الدولة (وظيفة حكومتها أو السُلطة السّياسية).

تختلف وظيفة الدولة تبعًا للعقيدة السّياسية لهذه الدولة وعقيدة مفكريها، فمثلا وظيفة الدولة تختلف بين كل من الفكر الماركسي والفكر الفردي كما يلى:

1. **النظرية الفردية ووظيفة الدولة:** للدولة دور محدود يجب أن لا تتعداه مثل[2]:
   - توفير الحماية من العدوان الخارجي وذلك ببناء جيش قوي

---

1 – المرجع السابق، ص 55.

2 – آدم سميث، ثروة الأمم، ترجمة أمين عز الدين، (القاهرة: دار الشروق، 2005)، ص 458.

- توفير حماية أمن الأفراد في الداخل.
- حماية الملكية الخاصّة.
- إقامة المشاريع التي لا يستطيع الإنسان بمفرده القيام بها.

ويؤخذ على هذه النظرية أنّها كبلت الدولة وأظهرت استغلال الإنسان لأخيه الإنسان خلال الثورة الصناعية كما أسلفنا سابقا ممّا حدى بالدول إلى تغيير تلك النظرية وأصبح تدخلها أكبر بكثير مما نأدَّت به النظرية الفردية

2. **النظرية الاشتراكية:** ووظيفة الدولة عكس دور الدولة في النظرية الفردية، لذا تنادي بتدخل واسع للدولة حتى تتمكن من تحقيق الرفاهية للمجتمع عن طريق تملك الدولة لأدوات الإنتاج ورأس المال بدلا من الملكية الخاصّة، ولقد أدَّى نجاح الثورة الشيوعية في روسيا عام 1917م إلى قيام الدول الرأسمالية بتحسين مواطن الضعف والقصور في أنظمتها وسن القوانين لتحسين حال العمال والعمل على رفع مستوى معيشتهم عن طريق رفع الأجور.[1]

أنواع الحكومات

1- **التقسيمات وفقا للمفهوم القديم:**

- الحكومة الملكية وهي التي تنحصر فيها السُلطة في يد فرد واحد.
- الحكومة الارستقراطية وهي حكومة الأقلية الغنية.
- الحكومة الديمقراطية وهي حكم الأغلبية.

2- **التقسيمات وفقا للمفهوم الحديث:**

- الحكومة البرلمانية.
- الحكومة الرئاسية
- الحكومة الجمعية.

أوّلا: الحكومة البرلمانية أهم خصائصها[2]:

- تتداخل فيها السلطتين التشريعية والتنفيذية حيث لا يوجد فصل تام بينهما برغم احتفاظ كل منهما بوظائفها حسب ما يحدّده الدستور.
- السُلطة التنفيذية تتكون من جزأين هما: رئيس الدولة ورئيس الحكومة.

---

1 - جورج سابين، تاريخ النظرية السياسية، ترجمة محمد سليمان، (بيروت: دار الطليعة، 1980)، ص 610.

2- موريس دوفرجي، مؤسسات الحكم السياسية، ترجمة جورج كيوركجيان، (بيروت: دار الطليعة، 1975)، ص 30. (هذا المرجع يغطي أنواع الحكومات الثلاثة: البرلمانية، الرئاسية، والجمعية).

- نتائج الانتخابات التشريعية هي التي تحدّد من سيكون رئيسًا للحكومة (رئيس الحزب الفائز) وعندما لا يتمتع أي حزب بالأغلبية المطلقة يقوم رئيس الدولة باختيار من يشاء لرئاسة الحكومة.
- رئيس الدولة لا يمارس سلطة فعلية.
- تعيين الوزراء مسؤولية رئيس الحكومة.
- يستطيع البرلمان إسقاط الحكومة بحجب الثقة عنها.

ثانيا: الحكومة الرئاسية أهم خصائصها:

- الفصل التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.
- السُلطة التنفيذية غير مقسمة، فرئاسة الدولة ورئاسة الحكومة بيد شخص واحد.
- توجد انتخابات تشريعية وأخرى لرئيس السُلطة التنفيذية.
- لا يملك الرئيس سلطة حل البرلمان والبرلمان لا يملك سلطة حجب الثقة عن الحكومة.
- حق ترشيح وعزل الوزراء بيد رئيس الدولة.
- لا يستطيع الوزير الجمع بين الوزارة وعضوية البرلمان.

ثالثا: حكومة الجمعية الوطنية: هي عبارة عن جمعية أو مجلس منتخب من قبل الشَّعب، وينتخب هذا المجلس من بين أعضائه لجنة تستند إليها الأمور التنفيذية.. وأهم خصائص تلك الحكومة:

- يقوم بممارسة السلطتين التشريعية والتنفيذية مجتمعتين ومندمجتين.
- بامكان المجلس حل هذه اللجنة وانتخاب أخرى.
- يتم اختيار رئيس اللجنة من قبل المجلس وله حق محاسبتة وعزله.
- المجلس هو المسؤول عن حل نفسه وتحديد وقت انعقاده.
- **(وأمثلة تلك الحكومة متوفرة في الدول الشيوعية بشكل أكثر)**

الهيئات الحكومية:

توجد في كل دولة بغض النظر عن كونها ديمقراطية أو غير ديمقراطية نفس الهيئات (تشـــريعية – تنفيذية – قضائية) لكن الفارق الكبير يكمن في الكيفية التي يتم من خلالها تجسيد هذه المهام، وعلى ضوء هذه الكيفية يتم الحكم على الحكومة إذا كانت ديمقراطية أو غير ديمقراطية)مثال: فإذا كان القيام بهذه الوظائف عن طريق مؤسّسات مستقلة عن بعضها البعض ومحدّد صلاحيات واختصاصات كل منه دستوريا ويديرها الشَّعب عبر ممثلين منتخبين في انتخابات حرة مباشرة وخاصّة أعضاء السُلطة التشريعية أو البرلمان فهنا نقول أن

الحكومة ديموقراطية.... والعكس صحيح، ومعيار الفصل بين السلطات معيار نسبي حيث لا يوجد فصل مطلق بين هذه السلطات حيث أن التعاون والتناغم بين تلك السلطات هو الذي يؤدّي إلى النجاح[1].

ومنذ قديم الأزل نادَّى المفكرون بضرورة الفصل بين السلطات، فهذا أرسطو الذي عاش في القرن الرابع قبل الميلاد نادَّى بالفصل وإن لم يستخدم نفس تسميات اليوم... إلى أن أتى القرن 18 حيث شهد نقلة كبيرة على يد المفكر الفرنسي (شارلز دي مونتسكيو 1689-1755م) في كتابه (روح القوانين 1748م) والذي تحدث فيه عن أهمية الفصل بين السلطات، واتسمت مناقشة لهذا الموضوع بالعمق والدقة والوضوح والتفصيل ما لم يسبقه إليه أحد... ولقد قال أنّ السُلطة التشريعية والسُلطة التنفيذية إذا كانت في يد شخص واحد فإنها ستؤدّي إلى سن قوانين يقوم بتنفيذها نفس الشخص ممّا يؤدّي إلى التعسف ومن ثم الديكتاتورية.

أولاً: (السُلطة) الهيئة التشريعية

تقوم بوظيفة التشـــريع في الحكومات الديموقراطية، برلمان منتخب انتخابا حرًا مباشـــرًا، وتختلف تركيبة البرلمان من دولة لأخرى، فقد يكون مكون من مجلس أو من مجلســين وتختلف مســمياته من دولة لأخرى ففي الولايات المتحدة الأمريكية يسمى (الكونجرس)، وفي فرنسا يسمى (الجمعية الوطنية).

وبرغم اختلاف المسميات فالجوهر واحد، والوظيفة الأساسية للبرلمان هي[2]:

- سن التشريعات وتعديل القوانين وإلغاء القوانين التي ليس لها حاجة وإضافة ما ترى إضافته منها.
- حق المصادقة على المعاهدات الدولية.
- حق الموافقة على قرارات الحرب والسلم.
- الموافقة على الميزانية العامة للدولة وتحديد النفقات العامة بها وتحديد النظم الضــريبية والإشــراف على كل ما له علاقة بموارد الدولة ونفقاتها.
- مراقبة أداء المسؤولين في الحكومة ولها حق مساءلتهم واستجوابهم والتحقيق معهم عندما يقتضى الأمر.

والمســاءلة تعني حاجة البرلمان أو أحد أعضــائه معرفة أمر ما أو شــرح تصــرف ما لأحد المســؤولين أو الوزراء، والاستجواب درجة متقدمة على السؤال، وتتضمن نقد للوزراء أو لوم على سياسة أاو تصرف ما ويتم

1- جورج سابين، تاريخ النظرية السياسية، ترجمة محمد سليمان، (بيروت: دار الطليعة، 1980)، ص 520. (هذا المرجع هو المصدر الأساسي لتاريخ فكرة الفصل بين السلطات من أرسطو إلى مونتسكيو).

2- أندرو هيوود، مفاهيم علم السياسة، ترجمة ناصر الدين العطار، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2014)، ص 110. (هذا المرجع يوضح بالتفصيل وظائف السلطات الثلاث: التشريعية، التنفيذية، والقضائية).

بشكل مناقشة عامة وينتهي الاستجواب باتخاذ البرلمان لقرار... وقد يصل الحد إلى طرح الثقة في الوزارة أو حجبها، وقد يعمد البرلمان إلى تشكيل لجنة تحقيق بشأن قضية معينة.

ثانيًا: (السُلطة) الهيئة التنفيذية

تتمثل السُلطة التنفيذية في رئيس الدولة ورئيس الحكومة وأعضاء وزارته إلى أصغر موظف تنفيذى في الدولة. ففي الحكومة الرئاسية يعتبر رئيس الدولة الشخصية الأولى نظريًا وعمليًا، وفي الحكومة البرلمانية يعتبر رئيس الدولة هو الشخصية الأولى اسميًا أو بروتوكوليا فقط بينما يعتبر رئيس الحكومة صاحب السُلطة الفعلية في الدولة (مثال على الحكومة البرلمانية: الملكة في بريطانيا هي رئيسة الدولة اسميًا وذات سلطات محدودة أما السُلطة الفعلية بيد رئيس الحكومة (رئيس الوزراء)).

دور السُلطة التنفيذية يتجاوز وظيفة تنفيذ القرارات إلى ما هو أهم بكثير من الناحية العملية إلى كل ماله علاقة بشؤون الدولة:

- **داخليًا:** وزارة الداخلية توفر الاستقرار والأمن ووزارة الدفاع، الدفاع عن حدود الدولة ووزارة المالية لتنظيم الأمور المالية في الدولة من إيرادات ومصروفات ووزارة التعليم ووزارة الصحة ووزارة الزراعة ووزارة الشباب ووزارة الصناعة ووزارة التجارة ووزارة المواصلات... إلى آخر الوزارات المتخصّصة كلٌ حسب تخصّصه.
- **وخارجيًا:** وزارة الخارجية التي تقوم بكل ما له علاقة بالشؤون الخارجية بدءًا بتعيين الدبلوماسيين وعقد الاتفاقات ومتابعة أنشطة السفارات والبعثات الدبلوماسية..... الخ.

ثالثًا: (السُلطة) الهيئة القضائية

تعتبر إحدى الهيئات الأساسية الثلاث، وأهم ما تحتاج إليه هذه السُلطة في أداء مهمتها هو الاستقلالية التامة عن السُلطة النتفيذية وعدم التبعية لها مثلها مثل السُلطة التشريعية.

وأهم وظائف السُلطة القضائية:

- تفسير القانون وتطبيقه والتأكد من دستورية القوانين والقرارات حتى ولو كان مصدرها رئيس الدولة.
- الفصل في المنازعات التي تحدث بين أفراد المجتمع حسب القوانين والأنظمة فإن لم توجد يلجأ القاضي إلى الاجتهاد والقياس والاسترشاد بالأحكام السابقة في القضايا المشابهة.
- حماية حريات الأفراد وحقوقهم من سطوة الدولة وفقا للدساتير، والقضاء مسؤول عن إنصاف أصحاب التظلمات ووضع حد للتجاوزات من الإدارة التنفيذية (الحكومة).

ولأهمية دور القضاء يشترط في القاضي (العدل والنزاهةوالموضوعية والمعرفة الشاملة والعميقة بأدق تفاصيل القانون)، ويجب أن يكون القاضي مستقلاً والحياد بعيدًا عن الاعتبارات السّياسية والولائات الحزبية.... كذلك

هناك بعض الإجراءات التي تجعل القاضــي يؤدِّي عمله في جو من الطمأنينة والاســتقرار مثل بقائه في وظيفته مدة طويله وجعل إجراءات فصله من الصعوبة بحيث لا تتم إلّا في حالة ثبوت ارتكابه مخالفات دستورية خطيرة.

الدستــور:

هو الوثيقة الرسـمية المتضـمنة للقانون الأسـاسـى للدولة والمحدّدة لشـكلها وطبيعة نظام الحكم فيها وكيفية توزيع السـلطات وعلاقة كل منها بالأخرى وعلاقة الحكومة بالمواطن، وقد يكون الدسـتور مكتوبًا أو مدونًا وهو حال غالبية الدول، وقد يكون غير مدون (نادر الوجود).

وصـياغة الدسـتور تتلازم مع قبام الدولة أو قبام نظام حكم جديد بها وبعد مرور وقت طويل قد تقتضـي الحاجة إلى إجراء بعض التعديلات على بعض فقراتة عن طريق السُلطة التشـريعية، وتكمن صـعوبة أو سـهولة إجراء تلك التعديلات كما يرد في الدستور الذي قد يرد فيه نص يخظر التعديل إلّا بعد مرور فترة زمنية معينة أو حظر تعديل بعض النصوص فيه كعدم تغيير النص الخاص بشكل الحكومة.

في الماضـي عندما كان الوعي لدى الجماهير محدود كانت الدسـاتير تصـدر كمنحة من الحاكم، لذا كان الدسـتور يعكس مصـلحة الحاكم وينكمش فيه هامش حريات وحقوق المواطن مع تزايد الوعي صـارت الدسـاتير تأتى بضـغط جماهيرى ممّا جعلها متوازنة بين حقوق الحاكم والمحكوم في الدول الديمقراطية توكل مهمة أعداد الدستور إلى لجنة منتخبة أو قد تعد الهيئة التنفيذية، ومن ثم يتم طرحه إلى استفتاء شعبي، وأهمية الدستور تكمن في تقييد تصـرفات الحكومة والحاكم، مثلا إذا حظر الدسـتور بقاء الحاكم أكثر من فترتين رئاسـيتين فلا يمكن التجديد له لفترة ثالثة.

المحور الأول: الوظائف المجتمعية والسّياسية

المبحث الأول: التنشئة السّياسية والثقافة السّياسية

المطلب الأول: التنشئة السّياسية

أولاً: تعريف التنشئة السّياسية

يبدو من تسمية هذا لمصطلح أنه يهتم بجانب آخر من جوانب التنشئة، وهو الجانب السّياسي، إذ أن الفرد كما هو بحاجة إلى تنشـــئة اجتماعية ليتكيف مع محيطه، وينمي قدراته الحياتية حتى تصـــل إلى مرحلة النضـج الاجتماعي، فهو بحاجة أيضًـا إلى تنمية ثقافته السّياسية، إلاَّ أنّ هذا النوع من التنشئة يبدأ الاهتمام به في مرحلة متأخرة من مراحل التنشـئة الاجتماعية الأولى، إذ أن التنشـئة الاجتماعية تبدأ منذ ميلاد الطفل، بينما التنشئة السّياسية يبدأ الاهتمام بها في سن معينة من نمو الطفل، ولقد لقي مفهوم التنشئة السّياسية اهتمام الكثير من الباحثين، وذلك لارتباطها بالنظام السّياسي الذي يحكم المجتمع.

فتعرف التنشئة السّياسية بأنها: «عملية توصيل للثقافة السّياسية، وبالتالي تكون نتيجتها الطبيعية وجود مجموعة من الاتجاهات والمدارك ومعايير للقيم والأحاسيس تجاه النظام السّياسي، وأدواره المختلفة، وشاغلي هذه الأدوار، كما أنّها تتضـــمن الإلمام بالقيم المؤثرة والمشـــاعر تجاه مدخلات المطالب إلى النظام ومخرجاته السلطوية».

وهنـاك من يعرفهـا بـأنهـا: «عمليـة يحصـــل عن طريقهـا الفرد من جهـة على المعلومـات والمواقف والاتجاهات المتعلقة بالظواهر السّـياسـية، وينتقل المجتمع من جهة أخرى، إلى المعايير والعقائد السّـياسـية من جيل إلى آخر وإلى المهاجرين الجدد، وقد يتناقض هذان الجانبان حيث يكتسـب الفرد كما يبدو مواقف واتجاهات منحرفة.

تميل عملية التنشئة السّياسية إلى أن تكون مندرجة في الظروف المادية وإلى الامتداد من الطفولة المبكرة إلى مرحلة البلوغ وخلالها. وقد تحدث عملية التنشئة السّياسية عن طريق عمليات مباشرة أو غير مباشرة، وتشمل العمليات المباشـرة النوعية وتثقيف السّـياسـيين النظاميين..فضـلا عن المشـاركة السّـياسـية الشّـخصـية، وتشـمل العمليات غير المباشرة توسيع التنشئة الاجتماعية غير السّـياسية إلى الحالات السّـياسية مثل اكتسـاب المواقف

الاجتماعية العامة من مثل القوة[1] الاجتماعية على التأثير، والمشاركة في الحالات غير السّياسية التي قد تنطوي على المساومة واتخاذ القرارات أو ممارسة السُّلطة والتقليد.

وتعرف بأنها: «تلك المجهودات الخاصّة التي يقوم بها وينظمها المجتمع من أجل مساعدة أبنائه على استيعاب الواقع (الوطني) استيعابًا موضوعيًا ناقدًا، يتيح للمواطنين أن يتحركوا في مجتمعهم، في تجاه صياغة جديدة للحياة، تحقق للجماهير واقعًا أفضل من واقعها المماثل».

وتعرف بأنها: «عملية استقرار الثقافة السّياسية، ومحصّلتها النهائية، هي مجموعة الاتجاهات والمعارف والقيم والمستويات والمشعر نحو النظام السّياسي، وأدواره المختلفة، وهي أيضًا تتضمن معرفة القيم المؤثرة والمشاعر نحو المدخلات والمطالب الخاصّة بالنسق السّياسي والمخرجات التي يقدمها هذا النسق بعد ذلك».

يلاحظ أنّ التنشئة السّياسية تشترك مع التنشئة الاجتماعية في كونهما تتمان من خلال التفاعل بين المصدر والمتلقي، بحيث يؤدّي هذا التفاعل إلى التشكيل والنضج الاجتماعي أو السّياسي، إلاّ أنّ التنشئة السّياسية عادة ما تكون مركزة بشكلٍ كبيرٍ على فئة معينة من المجتمع، وهي الفئة المنضوية تحت حزب سياسي، أو جماعات ذات طابع سياسي، أو أيّ عمل أو خطاب يهدف إلى أغراض سياسية، بينما التنشئة الاجتماعية عملية يلقاها كل فرد يعيش في محيط اجتماعي بطريق مباشر أو غير مباشر، رغب في ذلك أو لم يرغب، وتبدأ مع الإنسان منذ ولأدَّته، وبهذا تكون عملية التنشئة الاجتماعية عملية شاملة ومستمرة طول فترة العمر[2].

1-تعريفها من حيث وجهة النظام السّياسي:

تهدف التنشئة السّياسية إلى ضمان استقرار النظام السّياسي ودوامة بواسطة تنمية وتطوير الاتجاهات التي تنسجم مع اتجاهات النظام السّياسي لدى الأفراد منذ الطفولة المبكرة. ولذلك يعطي المختصون أهمية كبرى لوظيفة التنشئة السّياسية لأنها تتعلق بعامل أساسي في المحافظة على النظام السّياسي وإسناده. وبسبب تنوع النظم السّياسية تختلف من قطر آخر، ولذلك يجب أن تؤخذ بتحفظٍ بالغ الدراسات التي تمت في هذا الشأن وقام بها باحثون في أقطار معينة، لأنها قد تنصب على تجربة محدودة بحدود مجتمع معين له خصائصه الذاتية، وإلا فإن التنشئة السّياسية في الو.م.أ مثلا لا يمكن أن تطبق على مثيلتها في الاتحاد السوفيتي لاختلاف طبيعة المجتمعين والإيديولوجية السائدة فيهما، وكذلك الأفكار والقيم والمؤسّسات التي يقوم على أساسها النظام السّياسي وعلى مستوى آخر لا يمكن أن تسحب نتائج البحوث المطبقة في المجتمعات الصناعية على مجتمعات بدائية

1 -عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الطبعة الأولى، الجزائر: المكتبة الجزائرية بوداود، 2005، ص 63.

2 -عامر مصباح، المرجع السابق، ص 64.

أو في أولى مراحل تطورها أو نامية، وما يزيد الأمر تعقيدًا أن العائلة تختلف بنيتها ونوع الرابط والقيم فيها من مجتمع لآخر باختلاف الحضارة التي تكون جزءا منها، وفي واقعها الراهن وفي خلفياتها التاريخية وإلّا فإن العائلة الأمريكية لا تطابق العائلة البوذية، أو العربية، أو اليابانية.

فالتنشئة السّياسية هي تجربة وطنية أولا وذات أبعاد متسعة تمس المجتمع الإنساني، من ثم ويجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار فقط الدراسات التي أثبتت صحتها لا في مجتمع واحد وإنّما في مجتمعات، وعندئذ لن نفعل سوى البحث فيما هو طبيعة إنسانية، وكيفية صياغتها بقوالب اجتماعية سياسية تنسجم مع الوسط السّياسي الذي توجد فيه[1].

تعريف **هربرت هايمان:** «تعلي الفرد لأنماط اجتماعية عن طريق مختلف مؤسّسات المجتمع التي تساعده على أن يتعايش سلوكيا مع هذا المجتمع».

ويعرفها آخرون بأنها هي «اكتساب المواطن للاتجاهات والقيم السّياسية التي يحملها معه فيما يجند في مختلف الأدوار الاجتماعية».

ويعرفها **ليفين:** «اكتساب الفرد لاستعدادات سلوكية تتفق مع استمرارية قبام الجماعات والنظم السّياسية بأداء الوظائف الضرورية للحفاظ على وجودها»[2].

وقال **وليام ميتشلMtchell.W** أن التنشئة السّياسية هي: «محاولة لتدريب الناس على أن يفعلوا ما يتطلبه النظام...أي اكتساب المعايير والقيم والمهارات المرغوبة والمفيدة في هذا المجتمع».

وقد قدم **فريد جرينشاينgreesien.i. Fred** مفهوما للتنشئة السّياسية يحل شقين: فهي تشير من جهة إلى: «عملية غرس المعلومات السّياسية والقيم والممارسات بطريقة متعمدة، وبواسطة هيئات تعليمية تقوم رسميًا بهذه المهمة، وهي تعني من جهة أخرى، كل نماذج التعلم السّياسي الرسمية وغير الرسمية والمقصودة وغير المقصودة، خلال كل مرحلة من مراحل العمر، ولا تتضمن فحسب تعليمًا سياسيًا واضحًا، وإنّما نماذج أخرى من التعليم لتموين الشخصية السّياسية».

تعريف **لانجتون:** «كيفية نقل المجتمع للثقافة السّياسية من جيل لآخر».

تعريف **سيفين Civin:** «اكتساب الفرد لاستعدادات سلوكية تتفق مع استمرارية قيم النظام السّياسي بأداء الوظائف الضرورية للحفاظ عليها».

1- صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده، بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1990، ص 353-354.

2- شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، الطبعة الثانية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1422/2001هـ، ص 138.

2-من وجهة نظر الفرد: يحقق للفرد عبر التنشئة السّياسية اكتساب معارف واتجاهات سياسية، أي يتعرف الفرد على مختلف عناصر النظام السّياسي والاجتماعي، ومن ثم يتكيف مع نظام معين، هذا التكيف ليس محايدًا أبدًا، ويساند هذا الرأي عدة متخصّصين نذكر منهم[1]:

-**ألموند باول:** «اكتساب المواطن للاتجاهات والقيم السّياسية التي يحملها معه حينما يجند في مختلف أدواره الاجتماعية"[2].

وفي معجم المصطلحات السّياسية: نجد تعريف التنشئة السّياسية بأنها عملية تعلم يكتسب الأفراد بمقتضاها مجموعة من التوجهات، وهي من المنظور الاجتماعي بمثابة السبيل إلى الإبقاء على أو تغير الثقافة السّياسية.

ويرى **كليري** أنها: «وظيفة النظام السّياسي وكل النظم التي تحاول الحفاظ على ثقافتها، وهي عملية تطبيع المواطن على الثقافة السّياسية ونتاج هذه العملية خلق قيم ومعايير واتجاهات نحو النظام السّياسي بمختلف مستوياته المحلية والقومية».[3].

كمال المنوفي: «هي بمثابة تلقين واكتساب لثقافة سياسية معينة، كما أنها مستمرة يتعرض لها بطريقة مباشرة وغير مباشرة وبدرجة متفاوتة»[4].

كما تعرف: على أنها «عملية توصيل الثقافة السّياسية، وبالتالي تكون نتيجتها الطبيعية وجود مجموعة من الاتجاهات والمدارك والقيم والأحاسيس تجاه النظام السّياسي وأدواره المختلفة».

وتعرف بأنها: «عملية يكتسب الأفراد بمقتضاها مجموعة التوجهات، وهي بمثابة الطريق إلى الاتجاه أو تغير الثقافة السّياسية ».

وتعريف آخر: «عملية تسعى كل المؤسّسات من خلالها إلى إكساب وتلقين الفرد قيم ومعايير وتوجهات سياسية للتكيف مع المجتمع»[5].

ثانيًا: خصائصها

1- صادق الأسود، مرجع سبق ذكره، ص 355.

2- أحمد منصور بلقيس، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004، ص 66.

3 -سمير الخطاب، التنشئة السياسية والقيم: مع دراسة ميدانية لطلاب المدارس الثانوية، الطبعة الأولى، القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2004، ص 40.

4 -أحمد منصور بلقيس، مرجع سبق ذكره، ص نفسها.

5 -شعبان الطاهر الأسود، مرجع سبق ذكره، ص 142.

ممّا ورد سابقا نستخلص مجموعة من الخصائص ركزت عليها التعاريف السابقة:

- أنها عملية من شأنها إكساب الفرد معارف وقيم واتجاهات سياسية.
- أنها تساعد على تغيير أو دعم الثقافة السّياسية السائدة.
- أنها عملية مستمرة طول حياة الفرد.
- تقوم بها كافة مؤسّسات التنشئة في المجتمع الرسمية منها وغير الرسمية[1].

ثالثًا: مضمون ومصادر التنشئة السّياسية

أ-**مضمونها:** هناك أربعة مجلات للتنشئة السّياسية هي:

1- **الثقافة السّياسية:** وهي ما يتعلمه الفرد من معلومات بهدف تنمية المفاهيم السّياسية (عن مجتمعه المحلي والقومي وكذلك العالمي) ومعرفة الحقوق والواجبات، والقيم والمعايير والتوجهات الضـــرورية للتكيف مع المجتمع (النظام السّياسي).

2- **مهارات التفكير السّياسي:** ويقصد بها تنمية قدرة الفرد على استخدام المهارات العقلية في وصف وتفسير وتحليل وتقييم الظواهر والمعلومات والحقائق السّياسية، التي يقرؤها أو يشاهدها، كذلك القدرة على استخدام حق التأييد أو المعارضة.

3- **الاتجاهات السّياسية:** وهي قدرة التنشئة على تكوين وبلورة اتجاهات سياسية لدى الفرد تساعد على تحديد موقفه إزاء الأشخاص أو الموضوعات أو الأحداث السّياسية.

4- **مهارات المشـاركة السّـياسـية:** وهي قدرة التنشـئة على تنمية مهارات لدى الفرد مثل الاتصـال بالآخرين والتعاون معهم وتعلم فن الحوار السّياسي أو التفاوض، والقدرة على الإقناع أو التأثير في الآخرين[2].

ب-مصادرها:

التنشئة السّياسية كإحدى مجالات التنشئة الاجتماعية، هي عملية بمقتضاها يتم تأهيل الفرد لكي يصبح قادرا على التفاعل الإيجابي ضمن النسق السّياسي من خلال أداء دوره في المجتمع بصورة فعالة، وهي عملية مستمرة طوال حياة الفرد وتقوم بها مؤسّسات عديدة (الأسرة-المدرسة-جماعات الرفاق-وسائل الإعلام-دور العبادة- الأحزاب...).

1- **الأسرة:** تعتبر الأسرة من أهم عناصر التنشئة الاجتماعية بصفة عامة والسّياسة بصفة خاصّة، وتكتسب هذه المكانة لكونها البيئة الاجتماعية الأولى التي تتولى الفرد منذ حياته المبكرة، وتعمل على إشـــباع

1 -سمير الخطاب، مرجع سبق ذكره، ص 41.

2 -سمير الخطاب، المرجع السابق، ص 41-42.

حاجاته الأساسية، كما أن التفاعل بين الأسرة والفرد يكون أشد كثافة وأطول زمنا، هذا إلى جانب العلاقة الانفعالية التي تربط الفرد بالأسرة. وتعتبر ما قبل المدرسة من أهم الفترات، فيفي تشكيل ملامح شخصية الطفل المستقبلية وتحديد معالم سلوكه الاجتماعي، والذي يؤثر بالطبع على سلوكه السّياسي مستقبلا، وتعد هذه المرحلة من أهم الفترات الإنّمائية لما يحدث فيها من تشكيل الأنا وبداية نمو الضمير أو الأنا الأعلى، والذي يتشكل عبر أساليب التنشئة الوالدية والملاحظة والتقليد ممّا يسهم في استدماج القيم والمعاير والاتجاهات التي تتميز الثقافة الفرعية التي ينتمي إليها الآباء.

وعلى الرغم من تعدّد علاقات الطفل –في مرحلة الطفولة المتأخرة– وارتباطه بالمؤسّسات المختلفة كالمدرسة وجماعات الأصدقاء، إلّا أنّ علاقته مع والديه تؤثر تأثيرًا كبيرًا في تشكيل الجانب الأكبر من شخصيته، وتسهم في توحده مع عدد من الأنماط الثقافية والقيم التي يتكون منها البناء الاجتماعي والسّياسي.

ومن خلال فحصه للعديد من الدراسات التي عنيت بالتعرف على مصادر السّلوك السّياسي، انتهي هربرت هايمان إلى أنّ الأسرة في كل الثقافات تحتل المرتبة الأولى في التنشئة السّياسية والاختيار الحزبي، كما تشير نتائج البحوث الحديثة إلى وجود تشابه بين الأبناء والآباء في الانتماء الحزبي والالتزام بالقضايا والآراء السّياسية.

وتتوقف القيم والاتجاهات التي يتعلمها الفرد داخل الأسرة إلى عوامل عدة منها مكانة الوالدين(الأسرة)على السلم الاجتماعي، ومدى قدرتهما على إشباع حاجاته المختلفة، ونوع القيم التي يؤمن بها الوالدان وثقافتهما وميولهما السّياسية. كما تسهم الأسرة بصورة غير مباشرة في غرس قيم معينة في نفوس الأطفال وذلك من خلال أسلوب التنشئة المتبع، فإذا كان الأب متسلطا في علاقته بأفراد الأسرة بات من المحتمل أن يؤدّي ذلك لدى الأبناء إلى قيم الإكراه والسلبية والخنوع، وفي المقابل إذا كان ديمقراطيا فإن ذلك قد يؤدّي إلى غلبة قيم الحرية والمساواة، ومن خلال الملاحظة البسيطة في المواقف الحياتية يكتسب الأطفال من الوالدين بعض الاتجاهات والقيم، فطاعة الأب لتعليمات رجل المرور مثلا في الطريق العام، يعرف الابن نمطا آخر من السُّلطة التي تستوجب الطاعة والاحترام. وهكذا يميل الأبناء عادة إلى التأثر بالسّلوك السّياسي للآباء، مما يجعلهم يميلون إلى تقليد آبائهم أو التوحد بهم في الانتماء الحزبي أو الآراء[1]، والقيم السّياسية، لكن يتوقف ذلك على مدى كفاءة الوالدين في إرساء دعائم الاحتكام إليهما كنماذج جذابة ومقنعة بالنسبة للابن.

2– **المدرسة:** تمثل المدرسة المؤسّسة الرسمية الأولى التي يوظفها النظام السّياسي في بث وترويج قيم معينة تتفق وأهدافها لدى صغار النشء، وذلك من خلال المقررات الدراسية التي تقدمها. وللمدرسة أهمية خاصّة في التنشئة لاعتبارات عديدة منها:

1– سمير الخطاب، المرجع السابق، ص 47–50.

- طول الفترة لتي يقتضيها الفرد في التعليم.
- ارتباط النظام المدرسي للسلطة السّياسية.

ونجد أن معظم النظم السّـياسـية قد عمدت على تخصـيص مقررات معينة لإكسـاب التلاميذ المعلومات والمعارف التي تعنيهم على فهم بناء المجتمع ونظامه السّـياسـي، ويشـمل هذا المعرفة بحقوق وواجبات المواطنة وتوزيع السُـلطة في المجتمع وتأكيد القيم الوطنية التي من شـأنها خلق الانتماء والولاء للوطن، أي أن التعليم هو الوسيلة الأساسية لإحداث التغيير الاجتماعي والثقافي الملائم للنظام.

وبسـب تنوع الأنظمة السّـياسـية من قطر إلى آخر حيث أن التنشـئة في الو، م، أ لا يمكن أن تطبق في الاتحاد السوفيتي أو تلقين ثقافة مجتمع صناعي لمجتمع زراعي[1].

3- **جماعات الرفاق:** تضـم هذه الجماعات الأفراد المتقربين من السـن أو الوظيفة، المسـتوى المادي... وتبدأ منذ الطفولة إلى غاية الكهولة، وتتكون من زملاء القسم أو العمل أو الجامعة... وأهم ما يميز علاقة الفرد بنظرائه، التكافؤ والشـــعور بالندية، ولهذا تتزايد درجة الترابط بينهم، كذلك التأثير المتبادل، حيث أن لتلك الجماعة دور أساسي في تعزيز وتعبر الثقافة أو مجموعة القيم المتكونة لديه وذلك عن طريق عملتين:

أ- نقل وتعزيز الثقافة: إذ عن طريق تلك الجماعة يمكن نقل الثقافة الفرعية سـواء كانت مهنية أو طبقية (طفل ينتمي إلى طبقة مالية عند الانضمام في القسم إلى ذات الطبقة تتعزز وتتأكد الاتجاهات السابق اكتسابها في الأسرة).

ب-غرس قيم ومفاهيم جديدة: قد يتعلم من جماعة الرفاق اتجاهات ونماذج سـلوكية جديدة بعيدة عن الاكتساب الأسري[2].

4- **وسـائل الإعلام:** تلعب وسـائل الإعلام دورًا هاما في بث قيم المجتمع، ويأتي في مقدمة ذلك الإذاعة والتلفاز على الأخص، حيث أن الطفل يقضـي وقتًا طويلاً في مشـاهدته، فإن تأثيره بتقاطع مع تأثير العائلة، ولخطورة هذا التأثير قامت الكثير من البلدان بتجسـيد قيم وأفكار المجتمع بصـور ضـمنية. لكن هذا الدور ذو حدين، ففي الوقت الذي يتم فيه سـن طريقها نقل القيم والمعايير المتفق عليها بين أفراد المجتمع فإنها في الوقت نفسـه تقوم بغير هذه القيم وإحلال أخرى جديدة تؤثر سـلبًا أو إيجابًا على حياة الفرد.

رابعًا: مراحل ووظائف التنشئة السّياسية:

---

1 -صادق الأسود، مرجع سبق ذكره، ص 363-366.

2 -سمير الخطاب، مرجع سبق ذكره، ص 54.

أ-مراحلها

1- **مرحلة الطفولة:** لكي يحافظ النظام السّياسي على كيانه وبقائه فإنه يعمد إلى الاهتمام بالتربية السّياسية للنشء، حيث يمثل الأطفال جزءًا من المجتمع، ولذا فهم يكتسبون نظم القيم والمعتقدات السّياسية السائدة في هذا المجتمع، والتي من شأنها أن تؤثر على سلوكهم السّياسي في مرحلة النضج، وهي المرحلة التي تدعو المواطنين إلى القبام بأدوار معينة في العملية السّياسية.

2- **مرحلة المراهقة:** أولى الباحثون قدرًا كبيرًا من الاهتمام لأكثر من سبب، فمن ناحية يبدأ معظم الأفراد خلالها بتحمل بعض واجبات المواطنة مثل الاشتراك في التصويت، ومن ناحية أخرى يتعلم الفرد أثناءها قيمًا وأفكارًا سياسية جديدة يمكن أن تتناقض مع قيم الأسرة. وفضلاً عن هذا وذاك قد تشهد هذه المرحلة اتجاه المرء إلى رفض نماذج السّلوك التي نشأ على احترامه في مرحلة الطفولة، إذ يشعر بعجز الوسط الذي يعيش فيه عن فهمه فيتمرد عليه.

3- **مرحلة النضج والاعتدال:** لم تتل هذه المرحلة اهتماما ملحوظا من جانب دارسي التنشئة السّياسية على اعتبار أنّ سلوك الفرد في مرحلة النضج يتحدّد بما تعلمه من اتجاهات ومعارف سياسية في مرحلة الطفولة والمراهقة إلاّ أنَّ هذا الاتجاه يغفل وظيفة جوهرية مفادها أنَّ الأسرة لايمكنها إعداد الفرد، وأنها لا تستطيع أن تتوقع الأدوار التي يتعين عليه أداؤها في المرحلة المذكورة[1].

ب-وظائفها:

1- **وظيفة تنظيمية:** مجموعة قوانين تساعده على حسن السير على خطى النظام

2- **وظيفة اقتصادية:** لكي يتماشى الفرد مع الاقتصاد والسّياسة.

3- وظيفة أمنية: مجموعة القواعد لمواجهة الخطر والعدوان.

4- وظيفة سياسية: تلقين الثوابت الوطنية وقيم وطنية.

5- **وظيفة اجتماعية:** نشر القيم الاجتماعية، التضامن، التعاون، التسامح.

1 أحمد منصور بلقيس، مرجع سبق ذكره، ص 68-69.

المطلب الثاني: الثقافة السّياسية

إن من الأهمية إعطاء لمحة مختصـرة عن مفهوم الثقافة بوجه عام، ومن الصـوبة إعطاء تعريف واحد، لذا سأقدم مجموعة من التعريفات.

فالثقافة عند كل من "كرويبر"و"كلاكهون"، تتألف من أنماط مستترة أو ظاهرة للسلوك المكتسب والمنقول عن طريق الرموز، فضلاً عن الإنجازات المتميزة للمجالات الإنسانية، ويتضمن ذلك الأشياء المصنوعة.

ويتكون جوهر الثقافة من أفكار تقليدية، وقيم متصـلة بها، أما الأنسـاق الثقافية فتعد نتاج السّـلوك من ناحية وتمثل الشـروط الضـرورية من ناحية أخرى، كما أن ظهور الثقافة وفكرتها كمصـطلح في الأنتروبولوجيا كان على يد "تايلور"، فالثقافة عنده هي: "ذلك الكل المعقد الذي يتضـمن المعرفة، والعقيدة، والأخلاق، والقانون، والعادة، وكل المقومات الأخرى التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع".

ولقد أفرد كل من "كرويبر" و"كلاكهون" مؤلفا كاملا لدراسـة التعاريف الخاصّـة بكلمة الثقافة بلغت هذه التعريفات ما يقارب من "160" تعريفا قدمها علماء الاجتماع والأنتروبولوجيا وعلم النفس وغيرهم، وتمكن هذان العالمان من تصنيف التعريفات وفقا لاهتماماتها الرئيسية.

أما الثقافة من وجهة نظر البنائية فهي تهتم بالطابع النوعي للثقافة، والعلاقات المتبادلة بين جوانبها المختلفة، ولهذا فإن الثقافة نموذج تصـوّري يمكن الاسـتعانة به في دراسـة السّـلوك وتفسـيره، ولكنها ليسـت هي السّـلوك ذاته. إنّ الثقافة هي نسـق تاريخي مسـتمد من الأسـاليب الظاهرة والكامنة للحياة التي يشـارك فيها كل أعضـــاء الجماعة فيما يخص التعريفات التطورية، فهي تذهب إلى أنّ الثقافة هي باعتبارها النتاج التراكمي المنقول للسلوك السائد في المجتمعات.

إن التوسـع في الدراسـات حول الثقافة السّـياسـية في السـنوات الأخيرة قد جعل منها موضـوعًا مهمًا من مواضـيع علم الاجتماع السّـياسـي، فالثقافة السّـياسية تعد نوعًا أو نسقًا من القيم الفردية والمعتقدات والاتجاهات المختلفة، ويتكون هذا النمط من الأفكار التي يتمتع بها الأفراد عن الخطأ والصّـــواب وعن الشـــر والخير في القضـايا والشـؤون السّـياسـية، وهذا النمط من التفكير الفردي يهتم بما يجب أن يكون، وكذلك المعتقدات السـائدة من وضع عالم السّياسة القائم والوثيق الصلة بنسق القيم تلك[1].

فالقيم السّـياسية والمعتقدات في أيّ مجتمع ما هي إلاّ تلك التي تهتم بالتنظيمات السّـياسية العامة ومكانة الفرد داخل العملية السّـياسـية، فعلى المسـتوى العام فإنّ القيمة التي يضـيفها الأعضـاء على الوحدة السّـياسـية

1 –شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، الطبعة الثانية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1422/2001هـ، ص 142–145.

الشاملة هذه، تنعكس على البناء العقائدي الذي في بعض الأحيان، يأخذ الشكل المتدرج في اعتماده على وضع الوحدات داخل الهيكل العام، الأسرة، القبيلة، الأمة.

إن القيم المعتمدة في المجتمع السّـــياســـي مرتبطة بقيم أخرى تتصـــل بالطريقة التي يتم بها التنظيم السّـياســي، ففي النظام الجماهيري لا يوجد نزاع حول قواعد الأداء السّـياســي فالمؤتمرات تقرر واللجان تنفذ.. فالشَّعب كله يتحكم في قواعد اللعبة السّياسية، أما في المجتمعات التقليدية الأخرى تبرز الصِّراعات بين اليمين واليسار والملكي والجمهوري، وهذا بدوره يدعو إلى الارتياب في النظام السّياسي القائم.

فقد تكون هذه الاختلافات والاتفاقات حول الأهداف والأدوات وكذلك من الممكن تضـــمين القيم من الاتجاهين ضمن وثيقة أساسية تسمى الدستور، ولكن الدساتير دليل ضعيف لأنها جاءت كقوانين وضعية تنظر إلى الإنسان غير واحد وليس لها ما يبررها، في تلك النظرة نشأت أدوات الحكم أو المجلس أو الطبقة أو الحزب للتحكم في الشـــعوب...وهذا ما يدل على أن الدســـتور مزاج بين أدوات الحكم وقائم لمصـــلحتها وليس بقانون طبيعي. فالثقافة السّياسية بوجهٍ عام باعتبارها تشكّل منظمة لنفسها، هي الجوانب السّياسية للثقافة، الهدف من ورائها فهم اتجاهات الدولة وسلوكها السّياسي وبناء الشخصية المميزة للوطن والمواطن، وذلك من أجل الحفاظ على أمنها واســـتقرارها، وذلك من آلية الحفاظ على نقل تراثها ومعتقداتها من جيل لآخر آخذة في الاعتبار التفسيرات المختلفة لنسق المعتقدات[1].

ويعرفها لوسيان بايPye Lucian: بأنها «مجموع الاتجاهات والمعتقدات والعواطف التي تعطي شكلاً ومعنًى ونظامًا للعملة السّـياســية، وأنها مجموعة القواعد السّـياســية والاجتماعية الثابتة والمســتقرة التي تحكم تصرفات أعضاء النظام السّياسي».

ويعرفها سيدني فيرب اVerba Sidney: «المعتقدات والرموز التعبيرية والقيم التي تحدّد الموقف الذي يحدث الفعل السّياسي في إطاره»[2].

والواقع أنّ مفهوم الثقافة السّياسية كما طرحه غابرييل ألموند وسيدني فيربا اللذان قاما بأول دراسة يعتد بها حول الثقافة السّياسية عام 1965 كان مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالمذهب السّلوكي الذي كان سائدًا آنذاك، والذي كان يركز بشكلٍ خاص على اتجاهات ومواقف الأفراد السّياسية. وعلى حد قولهما: أن «الثقافة السّـياسـية تدل بوجهٍ خاص على التوجيهات السّياسية إزاء النظام السّياسي وأجزائه المختلفة، وتدل كذلك على الاتجاهات إزاء الدور الذي يقوم به الفرد في النظام السّياسي، غير أنّ النشاطات السّياسية الفردية تنصبّ في التحليل الأخير

1 –شعبان الطاهر الأسود، المرجع السابق، ص 145–146.

2– أسماء غريب بيومي، التربية السياسية في أدب الأطفال: دراسة مقارنة بين مصر وإسرائيل، الطبعة الأولى، القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2004، ص 32.

في النظام السّياسي. وعلى حد قول سيدني فيربا: «وبهذا التطور يمكن أن تمثل الثقافة السّياسية عنصر سيطرة وإشراف النظام السّياسي...».

فالدستور الجديد في مجتمعٍ معين يأخذ شكلاً مختلفًا تمامًا عن الشّكل الذي يتخذه في مجتمعٍ آخر، وعلى نفس النحو إنّ الإيديولوجية تتأثر بمحيطها الثقافي الذي أُدخلت فيه، والتاريخ مليءٌ بالشواهد على دساتير لم تطبق كما أراد مشرعوها، وذلك ببساطة لأنّ تطبيقها اعترضته ثقافة سياسية خاصّة.

كما أن التاريخ يفيض أمثلة على تكييف إيديولوجيات وفقًا لثقافات الأمم التي أُدخلت فيها، ومن ثم إذا كانت المدرسة السّلوكية تفسّر المظاهر السّياسية في بعض الأقطار وعدم استقرار الحياة السّياسية في أقطار أخرى، وهذه الناحية هي التي دفعت بعض الباحثين إلى الربط بين الثقافة السّياسية للأفراد والجماعات وبين مراحل نمو وتطور النظم السّياسية وانتقالها من النظم السّياسية التقليدية إلى النظم السّياسية الحديثة.

وكما يلاحظ أنّ الثقافة السّياسية تنطوي على مجموعة من القيم، والمعتقدات والعواطف السّياسية المسيطرة في أمة وفي وقتٍ معين، وحيث أنّ التصوّرات تنبعث منها، كما أنّها تتحكم في الاتجاهات وتنظم صيغ التزام الأفراد، فهي إذًا عنصر كبير في العمل السّياسي إذ تنظم التبادل السّياسي، وتهيمن على نماذج المساهمة والاتصال في الحياة العامة، كما تعين أيضًا واجبات الأشخاص الذين يمثلون الدولة، وبهذا النحو فإنّ مفهوم السّياسة يقوم بدور الوصل بين المستوى الخاص، الذي هو مستوى الأفراد والجماعات وبين المستوى العام الذي هو مستوى النظام السّياسي، ومن ثم فإنّ دراسة الثقافة السّياسية تثير مشكلة الربط ما بين دراسات السّلوك السّياسي الفردي، وبين تكوين النظم السّياسية بكليتها، أو الوحدات الفرعية الكبرى فيها.

ومفهوم الثقافة السّياسية يطرح أيضًا الصّلة الثقافية بين السّلوك الفردي وبقاء وتشكيل النظم السّياسية بحكم ربطه بين ما هو عام وما هو خاص في المجتمع، وبهذا الشأن يعرض كثير من الباحثين أن مقومات الثقافة السّياسية الأساسية أي توجهات الأفراد لها تأثير قوي على تكوين كل النظم السّياسية، ولذلك فيمكن أن تربط الاتجاهات الفردية بالنظام السّياسي الذي يعيشون في كنفه[1].

أولاً: تعريف بعض السّياسيين

تعريف إريك رومomeR Eric: "القيم والمعتقدات والاتجاهات العاطفية للأفراد تجاه ما هو كائن في العالم السّياسي".

يؤكد ميشيل كارتسCurtis ichaeM على نسبية الثقافة السّياسية لأي مجتمع لأنها تعرف ثباتا مطلقا ولكنها تتعرض للتغير حتى ولو كان بطيئًا، وقد يحدث هذا التغير نتيجةً لما يلي:

1 – صادق الأسود، مرجع سبق ذكره، ص: 327–328.

- الجهود الحكومية المخططة التي تعمل على تلقين المواطنين قيما جديدة.
- المتغيرات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السّياسية التي يشهدها المجتمع[1].

تعريف روبرت أ.داوس وجون أ.هيوز: «إنّ الثقافة السّياسية هي نتاج كل من النظام السّياسي والأفراد الأعضاء في النظام، فهي مغروسة في الوقائع العامة، وفي التجربة الشخصية الخاصّة»[2].

تعريف سمير الخطاب: «هي ما يتعلمه الفرد من معلومات بهدف تنمية المفاهيم السّياسية (عن مجتمعه المحلي والقومي وكذلك العالمي) ومعرفة الحقوق والواجبات، والقيم والمعايير والتوجهات الضرورية للتكيف مع المجتمع (النظام السّياسي)» [3].

تعريف الموسوعات العلمية: «مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شؤون السّياسة والحكم ونظام الدولة بما تتضمنه من مفاهيم الولاء والانتماء والمشاركة»، ومن خلال هذه المنظومة يتشكل الوعي السّياسي للفرد مؤطرًا بمراجع المجتمع التي تؤسّس لضوابط العلاقة المناسبة بن الحاكم والمحكوم في ضوء الظرف التاريخي والجغرافي وما يتوفر عليه أفراد المجتمع من إرث ثقافي– سياسي ومؤثرات خارجية مختلفة.

وتعتبر الثقافة السّياسية لمجتمع ما بمثابة التنظيم غير المقنن للتفاعلات السّياسية، ومن هذا تأتي أهمية الثقافة السّياسية في العملية السّياسية باعتبارها تمثل منظومة القيم والأفكار والمعتقدات المرتبطة بظاهرة السُلطة في المجتمع، وهي تتشكل عبر تفاعل الخبرة التاريخية والوضع الجغرافي والمعتقدات الدينية والظروف الاقتصادية والاجتماعية والرأي العام وتأثيراته[4].

ويتلخص تعريف الثقافة السّياسية The culture political في أنّها النموذج الشّامل للاتجاهات والقيم والمواقف والعقائد التي يتبناها الأفراد، أعضاء مجتمع سياسي...وتشمل جوانب الثقافة السّياسية التي تعد ذات أهمية خاصّة، ما يأتي: عوامل التنشئة الاجتماعية السّياسية وأساليبها والعلاقات بين القيم السّياسية وإجراءات النظام السّياسي والمواقف إزاء القيادة والسُلطة، وبؤرة الهوية السّياسية للأفراد والعرق والوضع الاجتماعي...وتتكون هذه الثقافات الفرعية من مواقف وقيم سياسية متميزة عن المواقف والقيم السّياسية للثقافة السّياسية العامة...الثقافات الفرعية القوية والواضحة جدا قد تضعف أو حتى تهدد بتدمير الدمج السّياسي للمجتمع...

---

1 – أسماء غريب بيومي، التربية السّياسية في أدب الأطفال: دراسة مقارنة بين مصر وإسرائيل. ط1، القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2004، ص: 33.

2 – صادق الأسود، مرجع سبق ذكره، ص: 332.

3 – سمير الخطاب، مرجع سبق ذكره، ص: 41

4 –www.google.com

ويمكن تعريفها بأنها: أحد فروع الثقافة تهتم بكل ما هو سياسي، كالقيم السّياسية والنظام السّياسي والأيدولوجيا والانتخابات والديمقراطية وغيرها من مفردات السّياسة فهي مجموع المعلومات والرموز والتراكمات الفكرية والنظريات وفروع العلم التي تبحث في شؤون السّياسة[1].

ويتم نقل الثقافة السّياسية من جيل لآخر، كما زعم علماء السّياسة البرجوازيين أنّ النقل الثقافي يتم تحقيقه بثلاث طرق: الأول يقوم على دعم الثقافة السّياسية القائمة والمحافظة عليها بحيث يؤدّي هذا الأمر خاصّة، إلى نقل النظريات السّياسية والقواعد والقيم والاتجاهات...من الجيل الأكبر إلى الأصغر، من الآباء إلى الأطفال ومن المعلمين على التلاميذ ومن المدرسين إلى الطلبة...، علمًا أنّ الجيل الأكبر يتابع مدى تطبيق هذه العملية، ويمكن للنقل أن يسير بنظام آخر عندما يتعرض من الأجانب، وخاصّة المهاجرين لعملية الصّيرورة، ويبرز هنا الأطفال في كثير من الأحيان كعملاء لعملية الصيرورة هذه أنهم بالذات الذين يتعرفون بالدرجة الأولى في المدرسة بالقواعد والقيم السّياسية المتبعة في البلد المعنى[2].

ثانيًا: بواعث الاهتمام بالثقافة السّياسية

كان كثير من مواضيع الثقافة السّياسية تدرّس ضمن مواضيع أخرى، كالإيديولوجية السّياسية والطابع الوطني، والروح الجماعية، وعلم النفس الجماعي وغيرها، إلاَّ أنَّ الانعطاف الحاسم في ظهور المفهوم، وبروز الدراسات العديدة الخاصّة به، حدث بصورة واضحة في سنوات الستين، وقد كانت دوافع الاهتمام بالثقافة السّياسية عديدة ومتنوعة، أهمها العنف السّياسي الذي اجتاح كثيرًا من أقطار العالم المتقدمة منها والنامية، كذلك مشاكل بناء الأمة وتحقيق الوحدة الوطنية في الأقطار إلى استقلت حديثًا بعد أن مزقت أوصالها السّيطرة الاستعمارية زمنًا طويلاً وفضلًا عن ذلك تيسر منهجيات البحث الميداني وتطورها، هذه المنهجيات التي تقدم إمكانيات واسعة ومفيدة لفهم أثر الثقافة السّياسية على السّلوك السّياسي وعلى المؤسّسات السّياسية [3].

ولقد أجاب "صموئيل هنتغتون" عن السؤال الأهم الذي شغل معظم الباحثين في العلوم الاجتماعية...وهو سبب التقدم في بعض البلاد ولماذا تتأخر بلدان أخرى؟ وقد أجاب عن هذا السؤال ببساطة قائلا: إنها القيم الثقافية...وهكذا اعتبر أنّ القيم الثقافية هي مقياس التقدم. وفي نفس السياق يؤكد"لورنس هاريسون" صاحب كتاب {التخلف حالة عقلية} حيث قام بدراسة أسباب التخلف السّياسي والاقتصادي في أمريكا اللاتينية مؤكدًا أنّ هذه الدول لا تملك سبل التقدم لأن ثقافتها الأساسية وقيم شعوبها لا تشجع على الديمقراطية. وهكذا ينتهي

---

1 – عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السّياسية والعلاقات الدولية. ط1، الجزائر: المكتبة الوطنية بوداود، 2005، ص: 72.

2 – أناتولي ألكسندروفيتش فيدوسييف، السّياسة كموضوع للدراسة الاجتماعية: نقد للأسس المنهجية لعلم السّياسة البرجوازي الحديث. ط1، تر: زياد الملا، دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، 1981.ص: 95

3 – صادق الأسود، مرجع سبق ذكره، ص: 328.

هنتغتون وهاريسون رابطين ربطا أتوماتيكيًا بين الثقافة والتقدم في مواجهة واضحة مع الفكر الماركسي الذي أولى الثقافة مرتبة متأخرة على النسق الإنتاجي في التحليل لتقدم الشعوب[1].

ثالثًا: دلالات مفهوم الثقافة السّياسية

هناك 3 دلالات أساسية:

- **الدلالة الأولى:** تتمثل الثقافة السياسية من خلال ثلاث محدّدات هي:
  - ✓ محدّد معرفي: طبيعة المعلومات والمعارف ذات الطابع السّياسي.
  - ✓ محدّد عاطفي: طبيعة العلاقات الممكنة بين المواطنين والقادة والمؤسّسات.
  - ✓ محدّد تقييمي: مختلف الأحكام والتقييمات التي يصدرها الأفراد على الظواهر والمؤسّسات.

وبالتالي فهي معينة باتجاهات للأفراد نحو النظام السّياسي، كما نجد ألموند فيربا قد صنفا نماذجها إلى: ثقافة مشاركة– ثقافة تابعة– ثقافة محدّدة. وهي نماذج غير واقعية لأنه لا يوجد في أي مجتمع نموذج واحد وإنّما مزيج من تلك النماذج.

النقد: لكن الاعتماد على اتجاهات الأفراد نحو النظام السّياسي لا يصلح لتفسير الثقافة السّياسية والتعبير عنها بدقة، ولا يصلح لتفسير التنوع داخل الأمة الواحدة.

- **الدلالة الثانية:** يتم اكتساب الثقافة السّياسية للأفراد في المراحل المبكرة من العمر عبر عملية التنشئة الاجتماعية ثم تبدأ الخبرات التي تعلموها في الظهور، وقد اعتمدوا في ذلك على الفلسفة الاشتراكية التي تؤكّد على تلقين المبادئ والقيم السّياسية في مراحل مبكرة من عمر الفرد.
- **النقد:** لا تنتقل الثقافة السّياسية من جيل لآخر كمسلمات إنّما تتعرض للتغير، كما أنه لا يمكن اعتبار الأفراد آليات أوتوماتيكية تتلقى القيم والمعايير السّياسية ثم تمثلها بشكل سلبي، وفي مقابل ذلك يجب التركيز على خبرات الراشدين وليس الطفولة[2].
- **الدلالة الثالثة:** هي الأكثر دقة تضع المفهوم في إطار مؤسّسي لتجعل منه محدّدا لمفهوم الدولة ونموذج الشرعية، فالثقافة السّياسية هي مجموع الاتجاهات والمعتقدات والعواطف لتي تعطي نظامًا ومعنى للعملية السّياسية وهي قواعد مستقرة بحكم تصرفات أعضاء النظام السّياسي، فالثقافة السّياسية وفقا لهذا المعنى تمثل البيئة والمناخ السيكولوجي والقيمي الذي تعمل داخله النظم السّياسية[3].

المبحث الثاني: مكوّنات ومقوّمات الثقافة السّياسية

---

1 –www.google.com

2 – سمير الخطاب، مرجع سبق ذكره، ص: 43

3 – سمير الخطاب، المرجع السابق، ص: 45.

المطلب الأول: مكوناتها

هي مجموعة العناصـر أو المكونات للثقافة السّـياسـية سـواءٌ تلك التي تتبناها الدولة (ثقافة الحكام) أو الثقافة الرسـمية، وتلك السـائدة لدى أفراد المجتمع (المحكومين) والتي تسـمي الثقافة غير الرسـمية ومن هذه المكونات:

1- **المرجعية:** وتعني الإطار الفكري الفلسفي المتكامل أو المرجع الأساسي للعمل السّياسي، فهو يفسر التاريخ ويحدّد الأهداف والرؤى، ويبرر المواقف والممارسـات ويكسـب النظام الشـرعية وغالبًا ما يتحقق الاسـتقرار بإجماع أعضـاء المجتمع على الرضـا عن مرجعية دولية ووجود قناعات بأهميتها وتعبيرها عن أهدافها وقيمها. وعندما يحدث اختلاف بين عناصـر النظام حول المرجعية تحدث الانقسـامات وتبدأ الأزمات التي تهدّد شـرعية النظام وبقائه واسـتقراره، ومن أمثلة المرجعيات الديمقراطية والاشـتراكية والرأسـمالية والعلمانية...الخ، وأغلب الظن أنه لا يوجد أثرٌ محسـوس للاختلاف بين عناصـر المجتمع الغربية، إذ أنّ هناك اتفاقًا عامًا على الصّـيغ المناسـبة لشـكل النظام السّـياسـي والاجتماعي والاقتصـادي، أمّا في الدول النامية فالمسـألة متعلقة بشـكل نظام الحكم وطبيعة النظم الاقتصـادية، وحدود العلاقة بين الدين والدولة لم تحسم بعد ولا تزال مثار خلاف وصراع.

2- **التوجيه نحو العمل العام:** هناك فرق بين التوجّه الفردي الذي يميل إلى الإعلاء من شـأن الفرد وتغليب مصلحته الشّخصية وبين التوجّه العام، أو الجماعي الذي يعني الإيمان بأهمية العمل التعاوني المشترك في المجالين الاجتماعي والسّياسي والتوجّه نحو العمل العام والإحساس بالمسؤولية يدفع المواطن إلى الإيجابية في التعامل مع القضايا والموضوعات في ظل ثقافة متشابهة مؤدّاها (الإحساس بالولاء للجماعة).

3- **التوجه نحو النظام السّياسي:** الاتجاه نحو النظام السّياسي والإيمان بضرورة الولاء له والتعلق به ضرورات الإحساس بالمواطنة وما ترتب من حقوق والتزامات.

فكل ثقافة سياسية عليها أن تحدّد النطاق العام المعقول للعمل السّياسي والحدود المشروعة بين الحياة العامة والحياة الخاصّـة، ويتضـمن هذا النطاق تحديد الأفراد المسـموح لهم بالمشـاركة في العملية السّـياسـية ووظائف المؤسّسات السّياسية كلٌ على حدة، كما تفرض الثقافة السّياسية معرفة حدود المشاركة في هذا النظام مثل السن والجنس والمكانة الاجتماعية والوضـع العائلي بالإضـافة إلى أنّ بعض الثقافات السّـياسـية تحرص على تحديد الأبنية والوظائف السّـياسـية في الدولة، وكذلك هذه المنوطة بتحقيق الأهداف التي تحدّدها الدولة، فالثقافة السّياسية هي التي تدعم النظام وتحدّد أطره.

المطلب الثاني: مقوماتها

المقومات الأساسية للثقافة السّياسية هي العناصر التالية:

1- التوجهات نحو النظام السّياسي، أي رأي تفاعل الفرد مع مؤسّساته سلبًا أو إيجابًا ونظرته لأسلوب الحكم وسير عمله وقراراته.

2- التوجه نحو الآخرين في النظام السّياسي، أي رأي الفرد في اختلاف الآراء السّياسية والصِّراع في الأحزاب والقوى المحركة للحياة السّياسية

3- التوجهات نحو النشاط السّياسي الذي يقوم به الفرد ذاته رأيه في إسهامه في السّياسة.

ويرى فيربا وألموند أنّ مكونات الثقافة عناصر إدراكية هي المعرفة، والعناصر العاطفية هي العواطف والتقييمية هي القيم.

الثقافة السّياسية تؤثر في الحياة السّياسية على النظام السّياسي، لكن منظمات ومؤسّسات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب، وجماعات الضّغط الجمعيات الخيرية تعمل على تحريك وصياغة مواقف الجماهير انطلاقا من المعطيات الثقافية السّائدة في المجتمع، وتسعى إلى تصعيد الوعي لدى جماهيرها أولا ثم بلورته بشكل آراء ومواقف تنسجم مع اتجاهاتها وأهدافها السّياسية ومن هنا يأتي ارتباطها بالتنشئة السّياسية[1].

المبحث الثالث: قياسها وأنواعها

المطلب الأول: قياسها

نجد اختلافًا في محاولات قياسها، وقد يبدو ملائمًا التعرف على أنسب الطرق وأكثرها دقة في التعبير عن استيعاب الأفراد واستدماجهم للثقافة السّياسية.

فعند مستوى من العمومية نجد محاولات نظرية تأملية كالدراسات الأنثربولوجية المبكرة، والتي يبدو أنها اهتمت بتقديم تصوّرات متحيزة كإضفاء بعض السّمات والملامح الخاصّة بثقافة شعب من الشعوب وهي بعيدة عن الموضوعية والدقة. وقد اعتمد البعض على قياس اتجاهات الفرد نحو النظام السّياسي وهو المنحنى وإن بدا أفضل من سابقه، إلاّ أنّه يواجهه مشكلة المفارقة بين الاتجاه اللفظي والسّلوك الفعلي، وبالتالي فلا يصلح للتعبير عن ثقافة لفعلية دقيقة. ويرى (ويلش) أنّ الاتجاه المعاصر لقياس الثقافة السّياسية يهتم بمعرفة مشاعر الأفراد وعلاقتهم بالنظام السّياسي، وكذلك توقعهم لدورهم المستقبلي في العملية السّياسية. ويقترب هذا المعنى من الوقوف على مدى استيعاب الأفراد للثقافة السّياسية وتمثلهم لها، والذي يمكن استشفافه من خلال الوعي السّياسي. [2]

المطلب الثاني: أنواعها

---

1 – صادق الأسود، مرجع سبق ذكره، ص: 333-334.

2 – سمير الخطاب، مرجع سبق ذكره، ص: 45-46.

1- من حيث المنطلقات الفكرية والمبادئ

الثقافة السّياسية الشاملة هي الثقافة السّائدة والمسيطرة في مجتمعٍ شامل، وهي الثقافة الوطنية كالثقافة الفرنسية والانجليزية، أما **الثقافات الفرعية** كالثقافات الدينية والطائفية والإقليمية في دول آسيا.

ويرى فيربا وباي أنه لا يوجد في أيّ مجتمع ثقافة سياسية واحدة موحدة، وهنا يتم تمييز بين ثقافة الحكام وثقافة الجماهير، وما يميز قطرًا عن غيره هو طبيعة تعامل هذه الثقافات مع الوطنية وذلك بإجراء مقارنة بين الثقافات السّياسية الفرعية المختلفة (التحديث والتقليدية) للتعرف على مستوى الأصالة الثقافية الفرعية له قد تؤثر سلبًا على اتجاه الثقافة الوطنية العامة حيث الاستقرار الذي ينبعث من ثقافة مشتركة قد يفتقد، أو تعرض من الشَّعب إلى ضغوط الثقافات الفرعية والوطنية.

وتطرح مشكلة طبيعة العلاقات بين الثقافات الفرعية والثقافة الوطنية الشاملة، حيث في الدول المتقدمة حققت وحدتها الوطنية ببناء مؤسّسات سياسية مستقرة مكن لها من التعايش وليس الاندماج مثل سويسرا.

القوة التي تؤدِّي إلى تطور الثقافة السّياسية وبالتالي التطور السّياسي:

- إيديولوجية معينة للنظام السّياسي ومن ثم تصبح الثقافة السّياسية الوطنية جزء من الإيديولوجية.
- يجري التطور السّياسي وفق مبادئ هي دليل عمل النظام السّياسي[1].

2- من حيث درجة تطور المجتمعات:

يقسم غابرييل ألموند وسيدني فيربا، بناءً على درجة تطور المجتمعات كما عرفها ماكس فيبر في تقسيمه الثلاثي المعروف بالثقافات السّياسية إلى الأنواع الثلاثة التالية:

- **أ- الثقافة القديمة:** وتوجد في المجتمعات الضئيلة التطور، وفيها تكون توجّهات المواطن نحو المواضيع السّياسية ضعيفة للغاية، فهو لا يربط نفسه بأية طريقة إيجابية بالمؤسّسات السّياسية الوطنية، ولا إلى القضايا والسّياسة الوطنية، إذ يشعر بأنه غير مؤثر فيها، والواقع أنّ الثقافة القديمة ليست إلاَّ وضعًا لثقافات سياسية محلية قائمة على أساس القرية والأسرة والجماعة الإثنية والمنطقة وغير ذلك، أي لا توجد ثقافة وطنية {أو قومية} بالمعنى الدقيق للتعبير، ومن ثم إذا كان الأفراد في مثل هذا النوع من المجتمعات لا يحفلون بالثقافة الوطنية، بسبب ضآلة تطوّر عناصر التلاحم والاندماج الاجتماعية، فإنّهم منخرطون في الأمور السّياسية المحلية أو العشائرية أو الإقليمية أو غيرها كما هو الحال في كثير من الدول التي استقلت حديثا والتي تضم مجتمعاتها مجموعات اجتماعية غير متجانسة فيما بينها، ومع ذلك فإنّ مثل هذه المجموعات قد توجد في بعض الدول المتقدمة.

---

1 - صادق الأسود، مرجع سبق ذكره، ص: 334-335-336-337.

- **ب- ثقافة الخضوع:** وفيها يكون المواطن واعيًا على نحوٍ قويٍ بالنظام السّياسي وما يصدر عنه من أعمال قد يحبها المرء أو يكرهها، ولكن ليس له إلاّ شعور ضئيل للتطور بالمؤسّسات التي تأخذ على عاتقها تحقيق المطالب الاجتماعية، وكذلك شعور مجرد بفعاليته السّياسية شخصيًا والواقع أنّ المؤسّسات في ظل هذه الثقافة ضئيلة الاستجابة إزاء حاجات الأفراد، ولهذا السّبب يطلق موريس دوفرجيه تعبير "ثقافة الخضوع" على هذا النوع من الثقافة، مع أنه يرى فيها شكلًا من أشكال الثقافة الوطنية، وعلى حد قوله: «...في ثقافة الخضوع يعرف أعضاء النظام بوجوده، ولكنهم يضلون سلبيين إزاءه فهو خارجي نوعًا ما بالنسبة إليهم، وهم ينتظرون من جانبه أن يقدم لهم خدمات ويخشون عقوباته، ولكنهم لا يفكرون بأنهم يستطيعون تغيير عمليات النظام على نحو ملموس.
- **ج- الثقافة المساهمة:** وفيها يكون المواطن على مستوى عالٍ من الوعي بالأمور السّياسية ويقوم بدور فعّال فيها، ومن ثم يؤثر في النظام السّياسي بطرق مختلفة، كالمساهمة في الانتخابات أو المظاهرات، أو تقديم الاحتجاجات، فضلًا عن ممارسة نشاط سياسي من خلال عضوية في حزب سياسي أو جماعة ضغط.

إنّ الأنواع الثلاثة المذكورة لا توجد بصورة خالصة، وإنّما متداخلة فيما بينها، إذ أنّ الثقافة الجديدة لا تزيح الثقافة القديمة كليًا لتحل مكانها وكل ثقافة سياسية تنطوي على عناصر من الأنواع الثلاثة للثقافة، تتوزع حسب المستويات الثقافية والحضارية للسّكان، فيمكن أن نجد في دولة معينة فئة من الأفراد تتمسّك بثقافة مساهمة سياسية، في حين أنّ الجماهير الريفية تبقى متعلقة بثقافة سياسية قديمة وفضلاً عن تلك التوجهات السّياسية لكل فرد تكون مركبة من عناصر تتوزع على الأنواع الثلاثة من الثقافة[1].

المبحث الرابع: التنمية السّياسية- النظريات والمفهوم

يعتبر حقل التنمية السّياسية من الحقول التي حظيت بدراسات عديدة ومتنوعة، خاصّة بسبب ارتباطها بحالة التخلف وكيفية الخروج منها، وهي الحالة التي تعاني منها البلدان التي وقعت تحت السّيطرة الاستعمارية الغربية.

وبرز الاهتمام بصورة متزايدة في قضايا التنمية، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، التي شهدت استقلال الكثير من الدول، وما طرحه الاستقلال من تحديات ومواجهة مشاكل بناء الدولة، والتنمية والتغيير، للتغلب على حالة الضّعف والتشوه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسّياسية. وبسبب تلك الحالة التي كانت عليها الدول التي وقعت تحت السّيطرة الاستعمارية، أطلق عليها تسميات مثل " دول العالم الثالث " و

1 - صادق الأسود، المرجع السابق، ص: 344-345-346.

"الدول النامية " و "الدول المتخلفة"، وكانت هذه الدول وأوضاعها ومشاكلها هي مجال وموضوع دراسات التنمية، التي تركزت اهتماماتها بصورة عامة حول مواضيع " النمو " و " التحديث " و " التقدم"[1].

وقد تباينت الرؤى والأســـاليب والمناهج حول كيفية التخلص من التخلف والتغلب على مظاهره وتبعاته، وبالتالي كيفية الوصول إلى التنمية بشكل عام والتنمية السّياسية خاصّة، وذلك تبعًا للنظريات والمدارس الفكرية التي عالجت قضـايا التنمية ومتطلباتها وشـروطها. حيث أنّ هناك نوع من الاتفاق الواسـع على مظاهر التخلف في دول العالم الثالث، لكن لا يوجد اتفاق مماثل على أسباب التخلف ونشأته وأسباب استمراره وطرق الخلاص منه[2]

المطلب الأول: نظريات التنمية السّياسية

يصــنف بعض الأكاديميين والكتاب، مثل: علي غربي، وناجي شــراب، النظريات التي تشــكل مرجعية ومنطلق دراســة التنمية السّـياسـية إلى ثلاث نظريات رئيسـية هي؛ نظرية التحديث ومداخلها ومناهجها المتنوعة والتي تنطلق من أفكار علم الاجتماع وعلم السّياسة الرأسماليّن؛ والنظرية الماركسية المعتمدة على أفكار ماركس ولينين وتطبيقاتها في الدول الاشـــتراكية؛ ونظرية التبعية التي تم التنظير لها من مفكرين في العالم الثالث، ردًا على فشل نظريات ومشاريع التنمية في هذه الدول، وخاصّة من مفكري دول أمريكا الجنوبية[3].

ويصـــنفها نصـــر محمد عارف على أنها نظريات أوروبية للتنمية السّـــياســـية وهي؛ النموذج الليبرالي السّياسي الغربي أو (النظريات السّلوكية)؛ والنموذج الاشتراكي المسترشد بالتجارب الاشتراكية؛ ونظرية التبعية أو كما يســميها (الماركســية الجديدة)، حيث يعتبر أن مدرســة التبعية لا تخرج في مقولاتها عن أفكار ومقولات لينين[4].

---

1 – هيجوت، ريتشارد، نظرية التنمية السّياسية، ترجمة حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد، الطبعة الأولى، عمان، المركز العلمي للدراسات السّياسية، 2001، ص 21.

2 – المصدر نفسه، ص 16.

3 – شراب، ناجي صادق، التنمية السّياسية، دراسة في النظريات والقضايا، الطبعة الثانية، غزة، مكتبة دار المنارة، 2001، ص (64، 85، 91)، غربي، علي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003، ص، ص (71– 72)

4 – عارف، نصر محمد، نظريات التنمية السّياسية المعاصرة، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1992، ص، ص .(65 –64)

أما "ريتشارد هيجوت" الأكاديمي البريطاني وأستاذ الاقتصاد السّياسي الدولي، فيصنف النظريات إلى نظريتين رئيسيتين هما: نظرية التحديث الغربية؛ والنظرية " الراديكالية "، التي يعتبر أنها تضم نظرية التبعية والنظرية الماركسية (الجديدة) [1].

وقد شكلت هذه النظريات الإطار الفكري لعدد من المناهج والأساليب والاتجاهات الدراسية الفرعية، في تحليل ودراسة مسائل التنمية السّياسية، حيث سنعرض لأهم الأسس والمنطلقات التي تقوم عليها النظريات الرئيسية التي شكلت أساس التنظير في هذا المجال.

1-نظرية التحديث:

في أعقاب الحرب العالمية الثانية تزايد الاهتمام بدراسة أوضاع الدول حديثة الاستقلال، حيث كانت تعيش في حالة من "التخلف". واعتبر علماء الاجتماع والسّياسة الغربيين أنّ المجتمع الصناعي في الدول الغربية المتقدمة يشكل نموذجا مثاليًا على البلدان النامية أن تسير على خطاه في التنمية والتحديث. وتم النظر إلى عملية التحديث على أنها عملية انتقال نحو الأنماط والنظم الاجتماعية والسّياسية التي تطورت في أمريكا وأوروبا الغربية، ثم انتقلت إلى بقية القارات[2]، حيث أن عملية التحديث تطال في تأثيرها مختلف جوانب المجتمع الاقتصادية والسّياسية والاجتماعية. والتحديث في علم اجتماع التنمية يعني حسب أغلب المنظرين لهذا العلم «نقل للنموذج الغربي وذلك من خلال تصور وجود ثنائية: التقليدي – الحديث»، واعتبار الديمقراطية بمفهومها الواسع، خاصية رئيسية للمجتمع الحديث في المجال السّياسي[3].

وفي المجال السّياسي أيضًا هناك من يرى أنّ عملية التحديث السّياسي هي التحولات والتغييرات السّياسية التي حدثت في أوروبا وبقية أنحاء العالم منذ النّهضة الأوروبية. وهذه التغييرات يشار لها كخصائص لعملية التحديث السّياسي، وتشمل: تحقيق مزيد من المساواة وإعطاء فرص للمشاركة في صنع السّياسة، وقدرة النظام السّياسي على صياغة وتنفيذ السّياسات، والتنوع والتخصّص في الوظائف السّياسية، وعلمانية العملية السّياسية وفصلها عن التأثيرات الدينية[4].

انبثقت نظرية التحديث بشكل أساسي من نظرية التطور، التي تهتم بتفسير كيفية تحول المجتمعات غير الصناعية إلى مجتمعات صناعية، وتحدّد خصائص كل من الحالتين وتؤكد على أنّ التحديث يتم في اتجاه واحد

---

1 – هيجوت، ريتشارد، نظرية التنمية السّياسية، مصدر سبق ذكره، ص 15.

2 – المصدر نفسه، ص 44.

3 – غربي، علي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، مصدر سبق ذكره، ص 73، 77

4 – دود، س، هـ، التنمية السّياسية، ترجمة عبد الهادي الجوهري، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1987، ص 18.

ويسير من غير الصناعي إلى الصناعي[1]، حيث اهتمت نظرية التطور التي ظهرت في الدول الغربية المتقدمة بدراسة المجتمع وعوامل تغيره وتطوره. وهي تمثل أيضًا المرجع الرئيسي لنظريات التنمية السّياسية التي استخدمت مفاهيمها ومناهجها وأهدافها، حيث ترى هذه النظرية أنّ التطور والنمو الاجتماعي يسير في خط صاعد واحد بمراحل متتالية، يجب أن يمر بها كل مجتمع[2].

وقد ساد في كتابات التنمية السّياسية استخدام المدخل الثنائي، الذي تأسس بناءً على أعمال منظري نظرية التطور في القرن التاسع عشر، حيث يتم مقارنة المتغيرات الخاصّة بالنمط المثالي المرتبط بالتقليدية/الحداثة. واعتمد علم السّياسة على هذه الأنماط الثنائية كما يقول "جبراييل ألموند" عالم السّياسة الأمريكي: إن نظريتنا تؤسّس عملية بناء النظرية والتنميط بشكل ثنائي بسيط عبر الاستفادة من أعمال "ماكس فيبر"، و "فرديناند توليز"، و"تالكوت بارسونز".. وغيرهم من علماء الاجتماع المجددين.. في محاولة لبناء نماذج لأشكال المجتمعات والنظم التقليدية والحديثة[3].

والتقسيم الثنائي للمجتمعات (تقليدي/حديث) يتأسس على تصور "فيبر" للمجتمع التقليدي بوصفه مجتمع "ما قبل الصناعة" أو " ما قبل العقلانية " أو "مجتمع ما قبل الدولة"[4]، حيث صاغ "فيبر" نموذجه المثالي للمجتمع الحديث استنادًا إلى العقيدة البروتستانتية التي يعتبر أنها أدّت إلى تطور الرأسمالية الصناعية الغربية، لأنها عقيدة تحث على التحرّر، وبالتالي فإنّ قيمها ومعتقداتها المثالية هي أساس ظهور المجتمع الرأسمالي الحديث[5].

كما قدم "تالكوت بارسونز" عالم الاجتماع الأمريكي، ما يعرف بـ" متغيرات النمط " كوسيلة تحليل من خلالها يتم تمييز الأفعال الناتجة عن هذه المتغيرات، ومقارنة أنماط مختلفة من المجتمعات بناءً على أنماط مختلفة من الأفعال، وصنّف المجتمعات ومدى انتقالها من التخلف إلى التقدم بناءً على تلك المتغيرات، حيث أن قدرة المجتمع على التكيف معها تمكنه تدريجيًا من التخلص من خصائص المجتمع المتخلف وتبني مستويات ثقافية مستندة على خصائص المجتمع المتقد،. وخصائص المجتمع المتقدم مقابل خصائص المجتمع المتخلف تتمثل في خمسة؛ العمومية مقابل الخصوصية؛ الأداء (الإنجاز) مقابل العزو (النسبة)؛ التخصّص مقابل

---

1 – غانم، السيد عبد المطلب، دراسة في التنمية السّياسية، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1981، ص 16

2 – عارف، نصر محمد، نظريات التنمية السّياسية المعاصرة، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، مصدر سبق ذكره، ص (163، 169، 170)

3 – هيجوت، ريتشارد، نظرية التنمية السّياسية، مصدر سبق ذكره، ص .45

4 – المصدر نفسه، ص 47.

5 – غربي، علي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، مصدر سبق ذكره، ص، ص 86 – 88

الانتشـار؛ المصـلحة الجماعية مقابل المصـلحة الذاتية؛ والحياد الوجداني مقابل الوجدانية. وهذه المتغيرات عند "بارسـونز" تمثل مؤشـرات تترجم الخصـائص البنائية للنظام الاجتماعي من زاوية الدور المتوقع للفرد الفاعل، وتصبح المتغيرات هذه محدّدات للسّلوك الاجتماعي، أو هي انعكاس للخصائص البنائية للمجتمع، وفي علاقات الأدوار في المجتمع[1] .

وقد شـهدت نظرية التحديث والجانب المتعلق بقضـايا التنمية السّـياسـية، تطورات وتغيرات في مناهج ومداخل التحليل في الدراسات التنموية والعلوم السّياسية. ويصنف "روبرت باكنهام" تطور علم السّياسة إلى ثلاث مراحل، حسـب جوانب التركيز والتحليل، وهي؛ علم السّـياسـة القانوني الشـكلي؛ وعلم السّـياسـة السّـلوكي؛ وعلم السّياسة في مرحلة ما بعد السّلوكية[2] .

واسـتنادا إلى هذا التقسـيم لعلم السّـياسـة، يعتبر ريتشـارد هيجوت أن التراث السّـياسـي المهتم بالتنمية السّياسية، والذي ظهر خاصّة في أمريكا الشمالية، قد شهد ثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى: امتدت من عام 1954 إلى عام 1964**، حيث هيمنت عليها أعمال لجنة السّياسة المقارنة التابعة للمجلس الأمريكي للعلوم الاجتماعية، والتي عكسـت نظرة متفائلة بالنجاحات التي حققتها الديمقراطية الليبرالية الغربية، وخاصّـة تأثير أيديولوجيا الليبرالية الأمريكية. وركزت دراسـات التنمية السّـياسـية في تلك المرحلة على المتغيرات القانونية والمؤسّسية، حيث أنّ تطور نظرية التحديث في المرحلة الأولى، اعتبر وسيلة من وسائل تسـهيل إرساء الديمقراطية الليبرالية داخل الدول الجديدة[3] ، وقد ركزت مرحلة النزعة القانونية على أهمية دور الدولة والمؤسّسات، حيث اقتصر على دراسة الجانب الرسمي والمؤسّسات الرسمية الموجودة في أوروبا، وتحليل البناء القانوني للدول، والمحدّدات القانونية لمؤسّساتها [4]
- **المرحلة الثانية: من عام 1965 إلى عام 1971**، وهي المرحلة التي سأدَّت فيها المدرسة السّلوكية، والتي ركّزت على النظام ومدخلاته وبيئته المحيطة والعوامل المؤثره على نشـاطه وقدراته. حيث تراجع التفاؤل الذي ساد في المرحلة الأولى حول عملية التنمية، وفشلت الدول حديثة الاستقلال في تحقيق التحديث والتنمية الموعودة، وثبتت عدم صـحة الطرح القائل بأن الانتقال من التقليدية إلى الحداثة هي مسـألة تقنية. فتم نقد التصور الخطي الصّاعد لعملية التحديث، ونظر هنتنجتون إلى التنمية السّياسية بوصفها عملية نمو في كفاءة

---

1 – الرجع سبق ذكره، ص، ص 95 – 96

2 – هيجوت، ريتشارد، نظرية التنمية السّياسية، مصدر سبق ذكره، ص 42.

3 – المصدر نفسه، ص، ص 43 – 47

4 – عارف، نصر محمد، إبستمولوجيا السّياسة المقارنة، النموذج المعرفي – النظرية – المنهج، الطبعة الأولى، بيروت، المؤسّسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص، ص 204– 206

المؤسّسات، بحيث تصبح قادرة على التجاوب مع مسائل المشاركة السّياسية والتعبئة الاجتماعية. حيث يرادف هنتنجتون بين التنمية السّياسية والتحديث، ويربط بين التنمية السّياسية وقدرات النظام المؤسّسية لتتماشى مع عملية التنمية والتحديث. واعتبر أن التنمية السّياسية تمر بعدة مراحل هي: مرحلة ترشيد السُّلطة، ومرحلة التمايز والتخصّص الوظيفي ومرحلة المشاركة السّياسية. ومثلت تلك النظرة حسب هيجوت، بداية التحول من التركيز على الديمقراطية إلى التركيز على النظام السّياسي في دراسات التنمية السّياسية. وانعكاسًا لأزمة التنمية في الدول حديثة الاستقلال وعدم قدرتها على تحقيق التنمية المتوقعة، فقد اعتبرت دراسات التنمية في هذه المرحلة أن عملية التحديث والانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث ينتج عنها مشكلات متعدّدة، أو أزمات تنموية يحاجه إلى التغلب عليها. وتم النظر إلى التنمية السّياسية بوصفها تجسد قدرة النظام السّياسي على التعامل أو التكيف مع مشكلات التنمية السّياسية مثل: مشكلة الشرعية، ومشكلة الهوية، ومشكلة المشاركة، ومشكلة التغلغل، ومشكلة التوزيع. ويرى هيجوت أنّ الاهتمام بقدرات النظام السّياسي يشكل نوعًا من الدفاع عن النظام والنخب الحاكمة وأهميتها في الحفاظ على النظام واستمراريته، حيث أصبح النظام واستقراره غاية وليس وسيلة للوصول إلى مجتمع حديث[1] .

- **المرحلة الثالثة: بدأت بعد عام 1971** ويطلق عليها مرحلة "ما بعد السّلوكية " والتي جاءت كنوع من الاستجابة للنقد الموجّه إلى نظرية التحديث بشكلٍ عام، ونظرية التنمية السّياسية بشكلٍ خاص، بسبب الطابع الإيديولوجي المنطلق من الرؤية الغربية الرأسمالية، ومداخلها القائمة على التصنيف الوظيفي وعدم قدرتها على معالجة مشكلات التنمية في دول العالم الثالث، إضافةً إلى فشل علم السّياسة في بلورة نظرية قادرة على التعامل بصورة فعّالة مع هذه المشكلات[2] .

وقد جرى استخدام نماذج للدراسة تعتبر خليطًا من التحليل السّياسي ذات الطابع الرشيد والسّياسة العامة، نتيجة استخدام متزايد للمفاهيم الاقتصادية من جانب علماء السّياسة، حيث أدركوا حاجتهم إلى التركيز على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، كمحاولة لتجنب أوجه القصور في النظرية الليبرالية والنظرية السّلوكية[3].

ويرى هيجوت أن مدخل تحليل السّياسات شكّل تحولاً من التركيز على مدخلات النظام خلال فترة الستينيات إلى التركيز على مخرجات النظام، وبدلاً من التركيز على السّياسات الكلية انتقل التركيز إلى التحليل السّياسي الجزئي ذي الطابع التجريبي. وتم النظر إلى السّياسة العامة في سياق حل المشكلات والاختيار العام، على

---

1 – هيجوت، ريتشارد، نظرية التنمية السّياسية، مصدر سبق ذكره، ص، ص 48 – 50 ، شراب، ناجي صادق، التنمية السّياسية، دراسة في النظريات والقضايا، مصدر سبق ذكره، ص 111.

2 – هيجوت، ريتشارد، نظرية التنمية السّياسية ، المصدر السابق، ص، ص 51– 53

3 – المصدر نفسه، ص، ص 56– 57

عكس المدخل الذي ينظر للمشـــكلات بوصـــفها نتاجًا لنظام ســـياســـي معين. كما يرى أن المداخل المختلفة المسـتخدمة من علماء السّـياسـة هي اسـتجابة للفرضـيات المنهجية لنظرية التحدي، حيث أنّ المشـكلات التي واجهت الدارسين في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات متشابهة، لذا ينظر إلى مداخل السّياسة العامة وتحليل السّياسات على أنها عمليًا طريقة أخرى من طرق التركيز على العلاقة بين الدولة والمجتمع والسّياسة[1] .

ويعتبر هيجوت أنّ هناك نوعًا من الاستمرارية بين منهجية تحليل السّياسات ونظرية التحديث، حيث أنّ هذا التحليل لا زال يسعى للبرهنة على النماذج النظرية بناءً على العوامل التاريخية والثقافية بدلاً من استخدام البيانات المتاحة لبناء النظريات والنماذج. لذا لم يستطع علم السّياسة المعني بالتنمية السّياسية الخروج من معطف نظرية التحديث وتبنّي الاتجاهات المنهجية الأساسية التي سأدَّت المرحلة السّلوكية[2] .

1-1- التنمية السّياسية في نظرية التحديث:

تمت معالجة ودراسة التنمية السّياسية من الدارسين الغربيين في بدايات الاهتمام بالموضوع على أنها عملية نقل للنموذج الغربي في بناء المؤسّسات والأبنية السّياسية، والتخلص من الأبنية والقيم التقليدية التي تعيق تطور المجتمع بشكلٍ عام. وكانت النظرة إلى التنمية التي حدثت في الغرب، على أنها عملية ذات صفة عالمية يصلح تطبيقها أو نقلها إلى كل دول العالم الثالث. وكان التركيز والاهتمام في دراسات التنمية السّياسية الأولى منصبًا أكثر على التعرف على الخصـــائص التي تميز المجتمعات المتقدمة وتطورها عن الخصـــائص التي تميز المجتمعات المتخلفة. كما جرى التركيز على المراحل التي تمر بها المجتمعات نحو التطور، والقوى والعوامل التي تعجل من عملية التنمية[3]. كما اعتبرت عملية التنمية والتحديث بأنها تمر بمراحل متعاقبة باتجاه واحد صاعد، وأنّ كل المجتمعات البشرية لا بد أن تسير في هذا الاتجاه الذي مرت به الدول الغربية.

بناءً على ذلك تم تعريف التنمية السّياسية في هذا الاتجاه من علماء السّياسة، كل من زاوية رؤيته والمنهج المستخدم في دراسة عملية التنمية السّياسية. وقد تعدّدت المناهج وأساليب دراسة التنمية السّياسية وطرق تحقيقها والوصـــول إليها، بحيث أن هناك عددًا كبيرًا من الاقترابات والتعريفات التي جعلت من مفهوم التنمية السّـياسـية مفهومًا فضـفاضًـا يحمل معانٍ ودلالاتٍ متنوعة. ويرى ديفيد باكنهام أنّ هناك خمسـة اقترابات لدراسـة التنمية

1 – المصدر نفسه، ص، ص 61– 64

2 – المصدر نفسه، ص، ص 84 – 85

3 – مهنا، محمد نصر، في النظام الدستوري والسّياسي: دراسة تطبيقية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2005، ص 135

السّياسية[1] :

أ- الاقتراب القانوني: الذي يرى التنمية من زاوية القانون والدستور وما يتضمنه من تحديد لنظام الحكم والسلطات وتنظيمها والحقوق وغيرها.

ب- الاقتراب الاقتصادي: ويعالج التنمية السّياسية على أنها أحد جوانب التنمية الاقتصادية التي تلبي حاجات المجتمع التنموية.

ت- الاقتراب الإداري: يعتبر التنمية السّياسية دالة في قدرات النظام الإدارية وكفاءة وفعالية أداء الوظائف المختلفة.

ث- اقتراب النظام الاجتماعي: يعالج التنمية السّياسية كجانب من جوانب النظام الاجتماعي المتطور الذي يسهل المشاركة ويوحد الأمة.

ج- اقتراب الثقافة السّياسية: يرى أنّ التنمية السّياسية هي دالة في الثقافة السّياسية الحديثة التي تقدّر القيم الديمقراطية وتحترمها.

أمّا لوسيان باي فقد صنف مناهج دراسة التنمية السّياسية في عشرة[2]:

أ- التنمية السّياسية كمتطلب للتنمية الاقتصادية: حيث أنّ التنمية السّياسية هي حالة النظام الذي ينجح في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ب- التنمية السّياسية كنمط لسياسة المجتمعات الصناعية: فالمجتمعات الصناعية طورت نموذجًا للحياة السّياسية يعتبر مثالاً للمجتمعات الأخرى.

ت-التنمية السّياسية كتحديث سياسي: أي نقل النموذج الغربي في الحياة السّياسية.

ث- التنمية السّياسية كبناء للدولة القومية.

ج- التنمية السّياسية كتنمية إدارية وقانونية: حيث يؤكّد على الترابط بين التنمية السّياسية والتنظيم الإداري والقانوني.

ح- التنمية السّياسية كتعبئة ومشاركة جماهيريتين.

خ- التنمية السّياسية كبناء للديمقراطية: أي هي نتاج إقامة المؤسّسات الديمقراطية.

د- التنمية السّياسية كاستقرار وتغير منتظم: أي إنّ التنمية السّياسية تتحقق عندما يستطيع النظام السّياسي

---

1 - غانم، السيد عبد المطلب، دراسة في التنمية السّياسية، مصدر سبق ذكره ص، ص (69 - 68)، شراب، ناجي صادق، التنمية السّياسية، دراسة في النظريات والقضايا، مصدر سبق ذكره، ص 44.

2 - غانم، السيد عبد المطلب، دراسة في التنمية السّياسية، مصدر سبق ذكره، ص، ص (73 - 70)، شراب، ناجي صادق، التنمية السّياسية، دراسة في النظريات والقضايا، مصدر سبق ذكره، ص، ص (45- 46)

ضمان الاستقرار وضبط التغيير وتنظيمه والحفاظ على التوازن بحيث لا يؤثر على الاستقرار.

ذ- التنمية السّياسية كتعبئة وقوة: من حيث قدرة النظام وقوته في تعبئة وتخصيص الموارد.

ر- التنمية السّياسية كجانب من الجوانب المتعدّدة للتغيير الاجتماعي: أي إنّ التنمية السّياسية ترتبط بمجالات التغير الاجتماعي الأخرى وتتأثر وتؤثر بها وليست مستقلة عنها.

وقد خرج لوسيان باي من هذه المداخل بخلاصة ترى أنّ التنمية السّياسية هي " جانب من عملية التغيير الاجتماعي المتعدّدة الجوانب ". وتقوم على ثلاثة مقومات رئيسية هي:

أولا: المساواة: مساواة أمام القوانين، ومساواة في الفرص وإمكانيات المشاركة في صنع القرار.

ثانيًا: القدرة: وهي قدرة النظام وأبنيته المختلفة بالقيام بمهامها، وقدرتها على تحويل المدخلات إلى مخرجات تلبي حاجات المجتمع.

ثالثا: التميز والتخصّص: أي قيام كل بنية في النظام بوظائف محدّدة ومتخصّصة، مع تفاعلها وتعاونها مع بعضها البعض.

أما جبراييل ألموند فيعرف التنمية السّياسية على أنها «التمايز والتخصّص المتزايد للأبنية السّياسية، والعلمنة المتزايدة للثقافة السّياسية.» [1]، وعملية التمايز أو التخصّص هنا مرتبطة بالوظائف التي تقوم بها الأبنية السّياسية، والعمليات والتفاعلات داخل الأنظمة الفرعية للنظام السّياسي، حيث أنّ التمايز والتخصّص، يعني تنوع الأدوار وإيجاد أبنية بوظائف وأدوار محدّدة. والعلمانية تشير إلى الرشادة والواقعية في السّلوك، وطرح الأساليب التقليدية جانبًا مع اتباع الأسس العلمية في اتخاذ القرار.

ويرى ألموند في مسألة أسلوب الأداء أنّ النظم التقليدية والحديثة يتم التمييز بينها على أساس طريقة أداء الوظائف السّياسية المختلفة، حيث يتميز الأسلوب الحديث بالتحديد والعمومية مقابل الانتشار والخصوصية للتقليدي [2]. وهذه الخصائص هي التي تميز تطور الأنظمة السّياسية الغربية، التي تعتبر نموذجا للتطور والتنمية لبقية البلدان.

ويعتبر الدور السّياسي والبنية عند ألموند أحد أهم وحدات تحليل الأنظمة السّياسية، حيث أن الأدوار السّياسية مرتبطة ببعضها على شكل أبنية متمايزة ومتفاعلة، وذلك يتيح التركيز على السّلوك الفعلي للاعبي الأدوار والمشتركين في السّياسة. والتمايز يعني عمليات تبدل الأدوار وتطورها للاستقلال والتخصّص المتزايد، حيث ينبثق عنها أدوار وأبنية جديدة، وإلى تغير أنماط التفاعل والعلاقات بين الأدوار أو بين الأبنية. حيث أنّ

---

1 - جابرييل، ألموند، ج بنجهام بأول الابن، السّياسة المقارنة، دراسات في النظم السّياسية العالمية، ترجمة احمد عناني، القاهرة، دار الطباعة القومية، 1980، ص .107

2 - غانم، السيد عبد المطلب، دراسة في التنمية السّياسية، مصدر سبق ذكره، ص، ص .(119 - 117)

السّلوك هذا ذو قابلية للملاحظة والدراسة، رغم أنّ السّلوك يتأثر بالقواعد والمعايير، لكن هذه لا تصنعه بشكل كامل. ويمثل الدور والبنية المرتبط بها وحدة من وحدات النظام السّياسي، أو نظام فرعي يتكون من أدوار متفاعلة كبنية، والنظام السّياسي كمجموعة من النظم الفرعية [1].

أما صامويل هنتنجتون فيرى أن الحداثة السّياسية أو التنمية السّياسية تتحقق عندما تتوفر ثلاثة عوامل:

- الأولى: ترشيد السُلطة، أي أن يتم ممارستها واستلامها وتداولها على أساس قانون أو دستور محدّد.
- والثانية: تمايز وتنوع الوظائف السّياسية وإيجاد أبنية متخصّصة لها.
- والثالثة: زيادة المشاركة السّياسية من قبل المواطنين، ومن خلال قنوات وآليات للمشاركة [2].

ولايزنستأدَّت رأي، وهو أن التنمية السّياسية تقوم على التالي:

- أولاً: تنمية أبنية سياسية عالية التخصّص والتنوع.
- ثانياً: التوسع المستمر في أنشطة الحكومة المركزية.
- ثالثا: إضعاف الصفوات التقليدية[3] .

نرى من التعريفات السابقة للتنمية السّياسية ارتباطها بالمنظور أو التنميط الثنائي الذي يسوق خصائص ومواصفات للمجتمعات الحديثة والمجتمعات التقليدية، واعتماده على الأنماط المثالية للحداثة كما يراها منظري نظرية التحديث. وهذه النظرة تعتبر بلدان العالم الثالث بأنّها مجتمعات تقليدية تفتقر للمؤسّسات والأبنية المتطورة القادرة على أداء وظائف وأدوار بطرق رشيدة وعقلانية، وبعدم كفاءة وفاعلية البنى والمؤسّسات الموجودة لديها التي تعتبر متخلفة وتقليدية لا تتلاءم مع متطلبات وشروط الحداثة.

لم تستطع هذه النظريات أن تحقق ما كانت تدعو له من عملية تحديث، وتعثرت عملية التنمية وانتقال الدول حديثة الاستقلال من النمط " التقليدي" إلى النمط " الحديث ". وقد اتجه علماء السّياسة على ضوء ذلك إلى دراسة مشاكل أو أزمات التنمية والتحديث. ورأى البعض منهم أنّ عمليات التحديث التي تجري في المجتمعات لا تسير بصورة سلسلة وخطية ومتصاعدة كما تم تصويرها من قبل. بل إنّ تلك العملية يرافقها أو ينتج عنها مشاكل متنوعة، وأزمات بحاجة إلى حل ومعالجة. وقد حدّدت تلك الأزمات بشكل ومدى مختلف لدى منظري التنمية، كما تم تناولها من زوايا متعدّدة لدى كل منهم.

---

1 – جابرييل، ألموند، ج بنجهام بأول الابن، السّياسة المقارنة، دراسات في النظم السّياسية العالمية، مصدر سبق ذكره، ص، ص (22– 23)

2 – التخلف السّياسي وغايات التنمية السّياسية، رؤية جديدة للواقع السّياسي في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص (14)، شراب، ناجي صادق، التنمية السّياسية، دراسة في النظريات والقضايا مصدر سبق ذكره، ص111

3 – غانم، السيد عبد المطلب، دراسة في التنمية السّياسية، مصدر سبق ذكره، ص، ص .(77 – 76)

ويعتبر لوسيان باي أنّ التنمية السّياسية لا تسير بشكلٍ خطي صاعد، ولا تسير بمراحل ومسارات محدّدة سلفا، بل قد يحكمها عددٌ من المشكلات المتزامنة والمنفصلة [1]. وبناءً على ذلك أصبحت التنمية السّياسية عند جزء مهم من منظريها وكأنها تتحقق عندما ينجح النظام السّياسي في معالجة مشكلات أو أزمات التنمية، ويتغلب عليها من خلال رفع فعالية وكفاءة النظام وزيادة قدراته المختلفة[2] .

وتنظر المدرسة البنائية الوظيفية للنظام السّياسي على أنه نظام فرعي ضمن النظام الكلي للمجتمع، يعتمد في أدائه وعمله بصورة كبيرة على تفاعله مع النظم الفرعية الأخرى، حيث تقوم كلٌ منها بوظيفة معينة.

وحسب ألموند هناك ثلاثة وظائف للنظام السّياسي هي: وظائف التحويل وتشمل: (التعبير عن المصالح، تجميع المصالح، الاتصال السّياسي، التشريع أو صنع القاعدة، والإدارة أو تطبيق القاعدة، والقضاء أو التقاضي بموجب القاعدة)، ثم وظيفة التكيف التي تتضمن: التنشئة والتجنيد السّياسي بهدف الحفاظ على النظام والتكيف مع ضغوط التغيير. ثم قدرات النظام التي تشمل القدرة الاستخراجية والتنظيمية والتوزيعية والرمزية والاستجابية[3]. وتشير التفاعلات داخل النظام السّياسي، وبينه وبين بيئته المحلية والخارجية إلى ما يسمى بالمدخلات التي تأتي النظام والمخرجات التي ينتجها، حسب المدرسة البنائية الوظيفية. وتتشكل المدخلات من الموارد والمطالب والمساندة، والمخرجات هي عمليات صنع القاعدة وتنفيذ القاعدة والتقاضي بموجب القاعدة[4] .

والمخرجات هي عبارة عن العمليات التي يتم من خلالها صياغة القواعد والإجراءات واتخاذ القرارات وصنع السّياسات المختلفة سواءٌ استجابةً لمطالب وضغوط معينة أو بدونها.

لذا يصبح من المهم تطوير قدرات النظام على تلبية المطالب المختلفة وتوفير الموارد وإدارتها، أو بمعنى آخر القيام بعمليات التحويل، التي تحتاج إلى قدرات تنظيمية واستخراجية وتوزيعية..الخ. ولامتلاك هذه القدرات حسب ألموند، يحتاج النظام إلى تنمية أبنية متخصّصة تؤدّي وتقوم بوظائف التحويل، أي يحتاج إلى التمايز المتزايد والتخصّص المتزايد، ويحتاج إلى قدرات عالية في التنظيم والاستخراج قبل أن يبدأ في توزيع وتخصيص الموارد. بمعنى آخر إنّ تطوير القدرات ناتج عن عملية التمايز والتخصّص التي يعتبرها ألموند الركن الرئيسي في التنمية السّياسية.

---

1 – غانم، السيد عبد المطلب، دراسة في التنمية السّياسية، مصدر سبق ذكره، ص .74

2 – س. هـ. دود، التنمية السّياسية، مصدر سبق ذكره، ص 20.

3 – ألموند، جابرييل، ج بنجهام بأول الابن، السّياسة المقارنة، دراسات في النظم السّياسية العالمية، مصدر سبق ذكره، ص 16، عارف، نصر محمد، نظريات التنمية السّياسية المعاصرة، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، مصدر سبق ذكره، ص 81.

4 – عارف، نصر محمد، نظريات التنمية السّياسية المعاصرة، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، مصدر سبق ذكره، ص 175.

لكن الدول النامية حسب ألموند لا تمتلك قدرات فعلية في هذه الجوانب، لأن القدرات تحتاج إلى تمايز بنيوي وعلمانية ثقافية وموارد ومهارات المجتمع الحديث، لذا فهي تواجه صعوبات في الاستجابة للضغوط المتصاعدة (المطالب)، ممّا يؤدّي إلى أنّ العديد منها يواجه مشاكل عدم الاستقرار [1] ، فالنظام السّياسي حسب ديامنت يخضع لتحول في بنيته ووظائفه في عملية التحديث، والتنمية السّياسية في شكلها الأكثر عمومية هي العملية التي يكتسب فيها النظام السّياسي قدرة متزايدة على المتابعة الناجحة والمستمرة لأنواع جديدة من الأهداف والمطالب، وعلى خلق أبنية جديدة للمنظمات. ولكي تستمر هذه العملية لابد من وجود نظام سياسي مركز ومتميز الأبنية، ولا بدّ أن يكون قادرًا على فرض الموارد والقوة على مجالات واسعة وأقاليم واسعة من المجتمع .[2]

لكن الأزمة تنشأ نتيجة عدم تطور النظام وبنيته وعدم قدرتها على تلبية المطالب واستيعاب المدخلات تلك ومعالجتها، وعدم قدرته على الاستجابة لحاجات ومتطلبات النظم الاجتماعية الأخرى، اقتصادية وثقافية واجتماعية وغيرها. وقد صنفت الأزمات من منظري التنمية السّياسية بطرق مختلفة.، حيث يرى ألموند أن أزمات أو مشاكل التنمية تتمثل في أربعة هي[3] :

أ- مشكلة بناء الدولة: وتتعلق بعدم قدرة السُلطة المركزية على التوحيد والسّيطرة وإخضاع كافة فئات المجتمع لسلطتها.

ب- مشكلة بناء الأمة: وترتبط بالهوية وولاء الجماعة، حيث أنّ هناك ولاءات محلية أقوى من الولاء للأمة.

ت- مشكلة المشاركة: عدم وجود فرص للمشاركة وغياب آليات لمشاركة المواطنين في عمليات صنع القرارات في النظام السّياسي.

ث-مشكلة التوزيع: عدم توزيع القيم والسّلع والخدمات بصورة عادلة وكافية من النظام السّياسي إلى المواطنين.

أما لوسيان باي فقد اعتبر أنّ هناك ستة أزمات للتنمية تتمثل في[4] :

---

1 - ألموند، جابرييل، ج بنجهام بأول الابن، السّياسة المقارنة، دراسات في النظم السّياسية العالمية، مصدر سبق ذكره، ص، ص (199-200)

2 - غانم، السيد عبد المطلب، دراسة في التنمية السّياسية، مصدر سبق ذكره، ص .142

3 - ألموند، جابرييل، ج بنجهام بأول الابن، السّياسة المقارنة، دراسات في النظم السّياسية العالمية، مصدر سبق ذكره، ص، ص (298-299)، غانم، السيد عبد المطلب، دراسة في التنمية السّياسية، مصدر سبق ذكره، ص .77

4 - وهبان، أحمد، التخلف السّياسي وغايات التنمية السّياسية، رؤية جديدة للواقع السّياسي في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص، ص (17- 18

أ- أزمة الهوية: وهي مشكلة الولاء والانتماء إلى جماعات محدودة مثل الولاء العشائري مقابل الولاء للمجتمع القومي.

ب-أزمة الشرعية: وتتعلق بدرجة قبول ورضا الناس عن النخب الحاكمة وسياساتها.

ت- أزمة التغلغل: وهي مدى سيطرة النظام وامتداد سيطرته وسلطاته إلى كافة أطراف المجتمع، وقدرته على التأثير الفعال في مختلف أرجاء الإقليم.

ث-أزمة المشاركة: وتشير إلى مدى مشاركة المواطنين في الحياة السّياسية وفي صنع القرار.

ج- أزمة الاندماج: وتتعلق بمدى تنظيم النظام السّياسي ككل، كنظام علاقات متفاعلة. وتشير إلى علاقة شاغلي الأدوار بوكالات الحكومة وعلاقة الجماعات ببعضها، وقدرة الأجهزة الإدارية والسّياسية على أداء الوظائف المنوطة بها.

ح-أزمة التوزيع: وتشير إلى توزيع الموارد والقيم المادية والمنافع، لتلبية احتياجات ومطالب المواطنين والمجتمع.

ويؤكد الدكتور أحمد وهبان في مؤلفه " التخلف السّياسي وغايات التنمية السّياسية" ما طرحه لوسيان باي، لكنه يرى أن هناك أزمتان إضافيتان لما جاء به، هما: أزمة الاستقرار، التي تشير إلى وجود مشاكل تعاني منها مجتمعات العالم الثالث، بسبب التنوع العرقي، أو غياب أيديولوجيا واحدة وقيم وأهداف متفق عليها. وأزمة تنظيم السُّلطة، التي تتعلق بعدم خضوع الوصول إلى السُّلطة وممارستها وتداولها لنظام قانوني (دستور) يُلزم الحكام، حيث أن السُّلطة في دول العالم الثالث هي سلطة مشخصنة[1] .

ويعتبر وهبان أنّ التنمية السّياسية هي «عملية سياسية متعدّدة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السّياسية، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على أعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، فضلاً عن إضفاء الشّرعية على السُّلطة بحيث تستند إلى أساس قانوني حق فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، بحيث تقوم على كل منهما هيئة مستقلة عن الأخرى، فضلًا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين»[2]

---

1 - وهبان، أحمد، التخلف السّياسي وغايات التنمية السّياسية، رؤية جديدة للواقع السّياسي في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص، ص (86- 87)

2 - وهبان، احمد، التخلف السّياسي وغايات التنمية السّياسية، رؤية جديدة للواقع السّياسي في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص، ص (143 - 144)

وهذا التعريف مبني على موضوعة الأزمات المذكورة، والرؤية التي ترى أنّ التنمية السّياسية تكون بحل تلك الأزمات والتغلب عليها. حيث أنّ الأزمة نتاج تغييرات وأحداث على صعيد النظام السّياسي نفسه أو في تفاعله مع النظم الفرعية الأخرى في المجتمع والتي تشكل بيئته الداخلية من بيئته الخارجية. وهذا يتوقف على طبيعة المطالب، وتوفر الموارد. فإذا زاد ضغط المطالب وكان هناك عجز في الموارد، تنشأ الأزمة. وحدّة الأزمة واتساعها يتوقف بصورة كبيرة على أداء النظام وقدرته على الموازنة بين المطالب والموارد، وقدرته على إنتاج مخرجات قادرة على الاستجابة والتوزيع[1] .ويرى ريتشارد هيجوت أنّ القدرة على حل الأزمة هنا تتعلق بالنخب الحاكمة خاصّة، وليس بالتنمية وتحديث المجتمع. حيث أنّ دراسة ومعالجة هذه الأزمات تم من زاوية مدى تهديدها لوضع هذه النخب ودورها في الحفاظ على النظام القائم، ما أدَّى إلى ميل دراسات التنمية السّياسية لدعم ومناصرة النظام كغاية وليس كوسيلة للوصول إلى مجتمع حديث[2] .

2-النظرية الماركسية والتنمية السّياسية:

حلل كارل ماركس المجتمع الرأسمالي وتطور المجتمع البشري انطلاقا من المفهوم المادي للتاريخ، ووضع الأسس لما يعرف بـ" المادية التاريخية "، التي صارت تشكل الإطار الرئيسي لعلم الاجتماع الماركسي، وتوفر له الأسس النظرية والمنهجية في دراسة الأبنية والعلاقات والتفاعلات الاجتماعية.

ويعتبر مفهوم التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية أهم مفهوم في المادية التاريخية في تشخيص وتحليل تطور المجتمع البشري، حيث أنّ كل تشكيلة اقتصادية اجتماعية هي جهاز اجتماعي خاص يتطور حسب قوانينه الخاصّة به. وما يحدّد طبيعة وخصائص كل تشكيلة منها، أو كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع البشري، هو "أسلوب الإنتاج" الخاص بها، الذي هو شكل معين ومحدّد لنشاط الناس المعيشي ونمط حياتهم، ويتألف من وحدة قوى الإنتاج (أدوات ووسائل الإنتاج والبشر المنتجين) وعلاقات الإنتاج (التي تنشأ بين الناس في نشاطهم الإنتاجي). وتدرس المادية التاريخية تطور تاريخ المجتمع البشري على أنه عملية تاريخية طبيعية واحدة مقرونة لتطور الإنسانية، ينتقل من مرحلة إلى مرحلة أكثر تطورًا، لها ميزاتها وخصائصها وقوانينها. وقد مر المجتمع البشري في تطوره بخمس مراحل أو تشكيلات اقتصادية اجتماعية، تنقسم إلى مجموعتين كبيرتين، الأولى هي التشكيلات الطبقية المتناقضة، وهي تشكيلة الرق أو العبودية، والإقطاعية، والرأسمالية. وهذه التشكيلات تقوم على أساس علاقات السّيطرة واستغلال الإنسان للإنسان، لأنّها قائمة على الملكية الخاصّة لوسائل الإنتاج. كما أنّ المشاكل الاجتماعية فيها خلال عملية التطور تحل بالنضال الطبقي المرير، وعن

1 – غانم، السيد عبد المطلب، دراسة في التنمية السّياسية، مصدر سبق ذكره، ص، ص .(55 – 54)

2 – هيجوت، ريتشارد، نظرية التنمية السّياسية، مصدر سبق ذكره، ص .50

طريق الثورات. والمجموعة الثانية هي التشـــكيلات اللاطبقية القائمة على علاقات التضـــامن والمســـاواة الاجتماعية، وتضم مرحلة المشاعية البدائية والمرحلة الشيوعية التي تعتبر أعلى مراحل تطور المجتمع البشري[1] .

وقد اعتبر ماركس أنّ انتشار الرأسمالية وتوسُّعها أدَّى إلى القضاء على الحياة التقليدية للمجتمعات الأوروبية وشـجّع على التصـنيع، وتحرير الفلاحين من نظام الإقطاع، وإقامة علاقات إنتاج اجتماعية رأسـمالية. حيث أن الرأسـمالية حطمت التشـكيلات التقليدية الجامدة، وأنشـأت نمطًا إنتاجيًا عصـريًا وحديثا وأكثر عقلانية. غير أن الرأسمالية أيضًا في تطورها تنطوي على جوانب سلبية وسيطرة واستغلال من نمط جديد بسبب الملكية الخاصّة لوسائل الإنتاج [2] .

وترى الماركسـية أن كل تشـكيلة اجتماعية اقتصـادية طبقية، تسـود فيها أيديولوجية الطبقة المسـيطرة، ومع تفاقم التناقضات الاجتماعية، تظهر أيديولوجية جديدة تعكس مصالح الطبقات المضطهدة. ومع انقسام المجتمع إلى طبقات تصـبح العلاقات السّـياسـية والحقوقية والأخلاقية وغيرها، شـكلًا للعلاقات الأيديولوجية، ويدخل الناس في هذه العلاقات مع ظهور الوعي الطبقي، حيث أنّ نضـال وتطور نضـال الطبقة العاملة السّياسي ضد الرأسمالية لا يمكن بدون نظرية ثورية وحزب ثوري للحركة العمالية، أي بدون وعي سياسي للجماهير [3] .

إن الأيديولوجية كجزء من البناء الفوقي تظهر معها مؤسّـســات ومنظمات مختلفة كالدولة والمؤسّـســات القانونية والأحزاب السّياسية، والاتحادات المهنية والمنظمات الدينية والمؤسّسات الثقافية والعلمية وغيرها. وتعتبر الدولة المؤسّسـة الرئيسـية للبنيان الفوقي في المجتمع الطبقي والتي تحرسـه وتحميه. فبمسـاعدتها تصـبح الطبقة المسـيطرة على الاقتصـاد، مسـيطرة في مجال البنيان الفوقي أيضًـا. والدولة تملك وسـائل مادية للسـلطة، مثل الجيش والشـرطة والسّـجون، لتتمكن بواسـطتها من القيام بوظيفتها وإخضـاع المجتمع لمصـالح وإرادة الطبقة المسيطرة[4] .

إنّ مهمة الثورة الاشـتراكية هي الاسـتيلاء على السُّـلطة السّـياسـية من جانب العمال، أي الاسـتيلاء على الدولة، وبناء اقتصـاد اشـتراكي والقضـاء على العلاقات الرأسـمالية، بالتحالف مع الجماهير الكادحة في الريف والمدينة، بقيادة الحزب الشـــيوعي[5]، . إلاَّ أنّ المســـالة المهمة في دول العالم الثالث هي عدم تبلور الطبقات

---

1 – ف. كيللي، م. كوفالزون، المادية التاريخية، تعريب احمد داود، دمشق، دار الجماهير، 1978، ص، ص (46– 49)

2 – علي غربي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، مصدر سبق ذكره، ص، ص (118 – 119).

3 – ف. كيللي، م. كوفالزون، المادية التاريخية، مصدر سبق ذكره، ص، ص (81 – 83)

4 – المصدر نفسه، ص، ص (83 – 84.)

5 – ف. كيللي، م. كوفالزون، المادية التاريخية، مصدر سبق ذكره، ص181.

بالصورة التي هي عليها في المجتمعات الرأسمالية. وقد استخدم ماركس مفهوم " نمط الإنتاج الآسيوي" كوسيلة نظرية لدراسة المجتمعات غير الأوروبية، والتي تتميز بخصائص معينة مثل: غياب الطبقات وغياب الملكية الخاصّة وهيمنة الدولة، وتتميز بأنها مجتمعات زراعية منغلقة على ذاتها، وسيادة الروابط العائلية والعشائرية في المجتمع، واستخدم جزء من الباحثين هذا المفهوم في تحليل قضايا التنمية والتخلف[1] .

وتناولت نظرية الامبريالية التي جاء بها لينين لاحقًا موضوع التخلف والتنمية بصورة غير مباشرة، كنتاج للصّراع الامبريالي، واعتبرت أنّ القوى الامبريالية هي المستفيد الأول من النظام الرأسمالي الدولي، حيث أنّ سياساتها الاستعمارية عطلت تنمية دول العالم الثالث وتسببّت في تخلفها ونهبت مواردها. أمّا الماركسية المحدثة فتنطلق من التناقض بين الامبريالية وشعوب البلدان النامية، وتفهم العالم كوحدة واحدة، مع الاهتمام بموضوعة الخصوصية التاريخية والثقافية للبناء الاجتماعي، لذا درست التنمية والتخلف انطلاقا من بحث الأبعاد التاريخية للتخلف، وبحث صور تراكم التخلف أثناء عملية التنمية ذاتها[2] .ورأى عدد من الباحثين أنّ الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسّياسية في البلدان النامية تتميز بخصائص معينة، تجعلها مختلفة في بنيتها عن المجتمعات المتقدمة، إضافة إلى الاختلافات بين هذه البلدان نفسها، ونتج عن ذلك دراسة هذه البنى الاقتصادية الاجتماعية من زاويتين مختلفتين، إحداهما ترى بعدم وجود النمط الرأسمالي في هذه البنى، والثانية ترى أنّ الرأسمالية في تلك البنى لم يكتمل تطورها، وأنها رأسمالية تابعة أو محيطية[3] .

ومن الذين قالوا بوجود رأسمالية تابعة، أو نمط خاص من الرأسمالية في بلدان العالم الثالث، المفكر اللبناني مهدي عامل. حيث يرى في دراسته لأثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني، أنّ التغلغل الاستعماري أحدث تفككًا نسبيًا في البنية الاجتماعية للبلدان المستعمرة، كان نتيجته تكوّن علاقات إنتاج جديدة متميزة، تختلف عن علاقات الإنتاج الرأسمالية، كما تتجلى في البلدان الأوروبية. كما أنّه إضافة إلى ما أحدثه من تغير في حركة تطور هذه البلدان التاريخي ومنطقه الداخلي، جعلها تخضع لمنطق التبعية الكولونيالية. ويرى بأن العلاقة الكولونيالية هذه هي علاقة تبعية بنيوية بين بنيتين اجتماعيتين مختلفتين، بنية اجتماعية رأسمالية اكتمل تكوّنها منذ زمنٍ بعيد، ودخلت في مرحلة تطورها الامبريالية من جهة، وبين بنية اجتماعية لم يكتمل بعد تكوّنها، بل هي في مرحلة من التكون الجديد، من نظام إنتاج سابق للرأسمالية إلى نظام إنتاج آخر هو في الظاهر

---

1 – علي غربي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، مصدر سبق ذكره، ص، ص (119 – 120)

2 – المصدر نفسه، ص 121.

3 – المصدر نفسه، ص، ص (124 – 126)

النظام الرأسمالي، إنها علاقة لا يوجد بها تكافؤ، بل هي علاقة سيطرة بنيوية، تسيطر فيها البنية الأولى على البنية الثانية وتحدّد تطورها [1].

ويرى بعض الكتاب الذين يأخذون بالخصوصية التاريخية لبلدان العالم الثالث أنّ مجتمعات هذه البلدان تتميز ببعض الخصائص؛ حيث التطور الداخلي فيها لم يجرِ بشكل طبيعي نتيجة السّيطرة الاستعمارية؛ كما أنّ هناك عناصر متداخلة ومتناقضة ومتجاورة مع عناصر أخرى؛ ووجود أشكال وأنماط متنوعة للإنتاج والطبقات والشرائح الاجتماعية؛ مع تعدّد القيم وتناقضها وتداخلها؛ وتعدّد الأيديولوجيا وعدم وضوحها وتحدّدها؛ وعدم استقرار البناء الاجتماعي والسّياسي؛ والنزعة العسكرية والسّلطوية القمعية؛ ووجود مظاهر الانشقاق وتعدّد التناقضات والخلافات في البناء الاجتماعي[2] .

لقد حاولت الأحزاب الشيوعية قيادة الثورة في بلدان العالم الثالث، لكنها اتبعت خطًا معاديًا للبرجوازية القومية في هذه البلدان، وكان تأثيرها على الحركات القومية بين الحربين العالميتين تأثيرًا ضعيفًا، باستثناء الصين، التي قدمت تجربة مهمة للرؤية الماركسية للتنمية السّياسية في العالم الثالث. وتحققت الثورة الصينية من تحالف المثقفين ممثلين بالحزب الشّيوعي والفلاحين، حيث كان دور الطبقة العاملة الصّناعية ضئيلا فيها، كما أنها لم تعادِ الطبقة البرجوازية. وبعد الحرب العالمية الثانية أيضًا دعم الاتحاد السوفيتي الديمقراطيات القومية الناشئة، واعتبر أنها سوف تتطور وتنمو صناعيًا ممّا يمكن من تحقيق الثورة في إطار تحالف العمال والفلاحين. ولقد كان هدف التنمية السّياسية لدى الماركسيين واضحًا، وهو بناء الدولة الاشتراكية، وهذا يتحقق من خلال قيادة العمال والتحالف مع شعوب الدول المستعمرة المعادية للرأسمالية حليفة الثورة الاشتراكية[3] .

ويعتبر مهدي عامل أنّ البرجوازية الوطنية في العالم الثالث والتي سارت بدرب التحرّر الوطني والبناء الاقتصادي، قطعت شوطا توقفت عنده بعد فشلها في السّير في هذا الطريق إلى نهاياته، فصار هناك تداخل بالضّرورة بين القضية الوطنية والقضية الاجتماعية بعد هذا الفشل. وهذا الفشل ناتج عن طبيعة بنية الإنتاج الكولونيالي في دول العالم الثالث، التي هي بنية عاجزة وتتحكم بها العلاقة الكولونيالية. لذا أصبح هناك تداخل في مهام التحرر الوطني لإنجاز التحرر من الاستعمار أو من الهيمنة الاستعمارية بأشكالها غير المباشرة، وبين

1 – عامل، مهدي، مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني، القسم الثاني، في نمط الإنتاج الكولونيالي، الطبعة الثانية، بيروت، دار الفارابي، 1978، ص، ص (36 – 38)

2 – علي غربي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة مصدر سبق ذكره، ص، ص .(127 – 126)

3 – س. هـ. دود، التنمية السّياسية، مصدر سبق ذكره، ص، ص (24 – 31)

الثورة الاشـتراكية، لان الثورتين ثورة واحدة. حيث أن العلاقة الكولونيالية من حيث هي علاقة تبعية بنيوية، هي التي تحدّد بالضرورة الثورة التحررية الوطنية، في آليتها الداخلية كثورة اشتراكية، تقوم بها الطبقة العاملة[1]

3- نظرية التبعية:

ظهرت نظرية التبعية بداية في أمريكا اللاتينية في ستينيات القرن العشرين، نتيجة عدم نجاح نموذج نظرية التحديث في تقديم تفسـير حقيقي ومقنع لظاهرة التخلف في العالم الثالث، وكذلك نتيجة فشـل خطط وعمليات التنمية في تلك البلدان في فترة الخمسينيات والستينيات. واعتبر منظرو التبعية أنّ دراسات التنمية حاولت البرهنة على أنّ التخلف هو حالة متأصّـلة، ناتجة من طبيعة البنى الاجتماعية لبلدان العالم الثالث، ولم تنتج عن الاستعمار، بل هي موجودة قبله[2] وتعتبر نظرية التبعية ردًا على أسس وطروحات نظرية التحديث، وتنطلق من فرضية أنّ حالة التخلف وما ينتج عنها من مشاكل وأزمات هي ناتج من نواتج الحقبة الاستعمارية. وتفسر حالة التخلف الاقتصـادي والسّـياسـي من منطلق الظروف التاريخية التي مرت بها بلدان العالم الثالث، ووقوعها تحت السّيطرة الاستعمارية للنظام الرأسمالي العالمي. كما أنها تعتبر أنّ هناك علاقة جدلية بين التنمية والتخلف، وبين الحداثة والتقليدية، وبين مختلف الظواهر بشـكل عام[3] . وبمعنى آخر اعتبرت أنّ التنمية التي حدثت في العالم الرأسـمالي المتقدم كانت على حسـاب الدول المسـتعمرة، وأنّ الوجه الآخر لتلك التنمية هي تخلف دول العالم الثالث، ووقوعها في براثن التبعية والسّيطرة الرأسمالية.

كما ظهرت في أواخر السـتينيات وأوائل السـبعينيات دراسـات عديدة لنقض الفرضـية التي تقول بأنّ التخلف حالة متأصـلة في دول العالم الثالث. وعملت الدراسـات التي قدمها منظرو التبعية مثل "اندريه جندر فرانك" وسـمير أمين وغيرهما على تحليل وإثبات أنّ السّـيطرة الرأسـمالية هي المسـؤولة عن تخلف بلدان العالم الثالث، حيث حلّلت الجوانب التاريخية للتخلف المرتبط بالاسـتعمار. وكان هذا التركيز على الجوانب التاريخية، إلى جانب الأسـلوب الثوري لنظرية التبعية، من أسـباب تسـميتها بالنظرية الماركسـية، أو الماركسـية الجديدة، عند البعض، رغم أنّ رواد هذه المدرسـة هم من علماء الاقتصـاد الراديكاليين من اللجنة الاقتصـادية لدول أمريكا اللاتينية (أكلا) [4].وكان انتشـار نظرية التبعية عائد أسـاسًا إلى علماء اقتصـاديات التنمية من مفكري العالم

---

1 – عامل، مهدي، مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني، القسم الثاني، في نمط الإنتاج الكولونيالي، مصدر سبق ذكره، ص، ص (191 – 192)

2 – هيجوت، ريتشارد، نظرية التنمية السّياسية، مصدر سبق ذكره، ص، ص (93 – 94)

3 – شراب، ناجي صادق، التنمية السّياسية، دراسة في النظريات والقضايا، مصدر سبق ذكره، ص 91، هيجوت، ريتشارد، نظرية التنمية السّياسية، مصدر سبق ذكره، ص .91

4 – هيجوت، ريتشارد، نظرية التنمية السّياسية، مصدر سبق ذكره، ص، ص (94 – 95)

الثالث، الذين اهتموا بالنواحي العالمية للاستغلال الاقتصادي، ولا يعود إلى الكتاب الماركسيين الذين اهتموا بظاهرة الامبريالية[1] .

ويرى يوسف صايغ أنّ المفكرين الاجتماعيين في أمريكا اللاتينية الذين أصبحوا منظري التبعية وصاغوا وطوروا مقولاتها، هم مجموعة تضم ماركسيين – محدثين، وبنيويين، ووطنيين تقدميين، أكدوا جميعًا، عدا البنيويين، على دور التبعية المفروضة من الدول الرأسمالية، في إنتاج حالة التخلف واستمرارها[2]

ويعرف علي غربي التبعية بأنها: «ظرف تاريخي موضوعي تشكّل تاريخيًا على مدى زمني طويل يمتد إلى الفترة الاستعمارية، وهذا أدَّى إلى نشوء مجموعة من العلاقات الاقتصادية والثقافية والسّياسية والعسكرية، تعبر عن شكل من أشكال تقسيم العمل على الصّعيد العالمي يتم بمقتضاها توظيف موارد مجتمع معين (المجتمع التابع والمتخلف) لخدمة مصالح مجتمعٍ آخر أو مجتمعات أخرى (المجتمعات المتقدمة) التي تمثل مركز أو قلب النظام الرأسمالي العالمي... إنّ دول المركز تمارس هيمنتها على الدول التابعة من خلال حكوماتها باتباع سياسات اقتصادية عسكرية وغيرها... أو من خلال المؤسّسات المالية كصندوق النقد الدولي وغيره والشركات المتعدّدة الجنسيات. حيث تؤدِّي أوضاع التبعية إلى تعطيل الإرادة الوطنية للدولة التابعة وفقدانها لشروط إعادة تكوين ذاتها، ومن ثم تنميتها المنشودة الخروج من حالة التبعية[3] ." (وطبيعة هذه العلاقة تؤدّي إلى استمرار وإدامة سيطرة الدول المتقدمة وإبقاء الدول النامية في دائرة التبعية.

"اندريه جندر فرانك" أحد رواد هذه النظرية، يعرف التبعية على: أنها وضع أو حالة تتكون من سلسلة كاملة من المراكز الكبرى والتوابع الصّغرى تربط معًا أجزاء النظام الرأسمالي بكامله من مراكزه إلى المواقع في هوامش وأرياف دول أمريكا اللاتينية. هذه التوابع تعمل كأداة لامتصاص واستنزاف رأس المال والفائض الاقتصادي من التوابع إلى المراكز المحيطة بها ومنها إلى مراكز النظام الرأسمالي. والنمو الذي يتحقق في الدول النامية في إطار تلك العلاقة هو نمو تابع، يفتقر إلى قوة دفع ذاتية، وتنقصه صفة الديمومة[4] .

وركزت نظرية التبعية على أنّ التنمية التي تتم في العالم الثالث هي تنمية تابعة أو تخلف، وهي نتاج توسّع الدول الاستعمارية، وربط الاقتصاد المستعمر بحاجاتها. ويصف فرانك العلاقة بعلاقة التابع والمتبوع، أو العلاقة بين المركز والأطراف (الهوامش) حيث يحافظ المركز على علاقة التبعية بينه وبين الهامش، وتلك

---

1 – المصدر نفسه، ص 99.

2 – صايغ، يوسف، التنمية العصية من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص .78

3 – غربي، علي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، مصدر سبق ذكره، ص، ص (133 – 134)

4 – شراب، ناجي صادق، التنمية السّياسية، دراسة في النظريات والقضايا، مصدر سبق ذكره، ص 93.

العلاقة تؤدّي إلى استنزاف الفائض من الهوامش إلى المركز. وانتقد فرانك أشكال التجارة الدولية ونقل التكنولوجيا ورأس المال من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وعليه صاغ ما سمي بـــ " تنمية التخلف" حيث اعتبر أن أمريكا اللاتينية كانت متخلفة قبل الاختراق الرأسمالي، لكنها أصبحت أكثر تخلفا بعد هذا الاختراق. وأصبح الارتباط بين التنمية والتخلف ارتباطًا سببيًا، حيث أنّ التنمية التي حدثت في الغرب الصناعي تمت على حساب تخلف بلدان العالم الثالث، وهذا شكل ردًا على القول بعدم وجود علاقة بين التنمية (في الغرب) والتخلف (في العالم الثالث) [1] .

المسألة الأساسية التي تطرحها نظرية التبعية هي التحليل الكلي لعملية تطور المجتمع، وتطرح رؤية نظرية تاريخية تظهر خصوصية المجتمعات التابعة وخصوصية تطورها. وهي بذلك تتبنى فكرة النسق العالمي كمنطلق من خلاله تكشف موقع الدول المتخلفة داخله، إضافة إلى اهتمامها بالبناء الاجتماعي لهذه الدول، كبناء تابع ومتخلف ومحكوم بنمط من تقسيم العمل الدولي. كما حللت نتائج التنمية الرأسمالية والتوسع الامبريالي وآثارها الاجتماعية والطرق التي من خلالها تتشكل الأبنية الاستغلالية الجديدة التي تعيق نمو الدول المتخلفة. ويعتبر الإسهام الأساسي لنظرية التبعية في إظهار أنّ تخلف دول العالم الثالث مرتبطٌ بعملية التوسّع الاستعماري والهيمنة الرأسمالية المعاصرة، وأنّ التخلف ليس حالة متأصّلة في طبيعة المجتمعات النامية. وهذا يشير إلى أنّ العامل الحاسم في إنتاج التخلف هو العامل الخارجي، وذلك يمثل نظرة أحادية الاتجاه، اعتمادًا على القناعة بأنّ التخلف هو نتيجة منطقية لتطور الرأسمالية الغربية. مع الإشارة إلى أنّ هناك بعض منظري التبعية قالوا بوجود دور مهم للقوى المحلية في إنتاج التخلف[2] .

لقد تميزت نظرية التبعية بتنوع مشارب وخلفيات منظريها وكتابها، بحيث لا يوجد لديهم التزام باتجاه فكري واحد، بل نرى تعدّدًا في المداخل والاتجاهات، وقد نتج عن ذلك تقديم تحليلات مختلفة لأسباب التخلف والتبعية والطريقة التي تتجلى بها والآثار التي تتركها. وقد قسّم البعض نظرية التبعية إلى اتجاهين نظريين رئيسيين هما؛ التبعية البنيوية وعلاقات المركز – الهامش؛ وتحليل أساليب الإنتاج. وركز الاتجاه الأول على خصائص وأوضاع التشكيلات الاجتماعية الطرفية، وأسباب ونتائج الاستعمار في العالم الثالث، حيث أنّ الدول الصناعية تمنع تصنيع الدول المتخلفة التي تمدها بالمواد الأولية، نتيجة ارتباط الاقتصاد المتخلف بالاقتصاد المتقدم في إطار علاقات المركز – الهامش الناتج عن تغلغل الرأسمالية في العالم الثالث[3] . ويركز بعض منظري هذا الاتجاه على علاقات التبادل غير المتكافئة وتحويل الفائض من الأطراف إلى المراكز بطرق مختلفة ممّا يعطل

---

1 – هيجوت، ريتشارد، نظرية التنمية السّياسية، مصدر سبق ذكره، ص، ص (59 – 96).

2 – غربي، علي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، مصدر سبق ذكره، ص، ص (137 – 138)

3 – المرجع نفسه، مصدر سبق ذكره، ص، ص (139 – 140)

إمكانية تراكم رأس المال وتحقيق تنمية مستقلة، وهنا يتم تفسير التخلف أو "الرأسمالية التابعة" على أنها نتاج الهيمنة الرأسمالية كنظام عالمي يتضمّن علاقات عالمية للتبادل، وهو تبادل غير متكافئ يذهب لصالح المركز[1] .

ويرى سمير أمين أنّ التوسع الرأسمالي أدّى إلى نشوء التبعية، التي لا يمكن فهمها دون معرفة النظام الرأسمالي المهيمن على اقتصاديات الدول النامية، وهذه الدول تعتمد سياسات تنموية ترسّخ الإنتاج الرأسمالي التابع، حيث تمثل البرجوازية الوطنية والمحلية في الأطراف امتدادًا للبرجوازية العالمية وأداة لتنفيذ سياساتها. ويرى أمين أيضًا أنّ تلك الدول تمتاز بهيمنة الرأسمالية الزراعية في الاقتصاد الوطني، مع نمو دور البرجوازية الكمبرادورية التجارية المرتبطة بالرأسمال الأجنبي، إضافة إلى نمو القطاع البيروقراطي الحكومي بخصوصيات لا توجد إلاَّ في الدول الطرفية، ويرى أنّ تغيير هذا الواقع المتخلف لا يتم إلاَّ بالحل الاشتراكي[2] .

أمّا منظري الاتجاه الثاني فقد اعتبروا أنّ التركيز على العامل الخارجي للتبعية أهمل العوامل المحلية في إنتاج واستمرار التبعية. ودرسوا كيفية تعايش أنماط إنتاج غير رأسمالية مع نمط الإنتاج الرأسمالي في دول العالم الثالث، وذلك يؤدِّي إلى تعدّد أساليب الإنتاج وتعايشها جنبًا إلى جنب، وهي أشكال في أغلبها غير رأسمالية رغم انخراطها في السُوق والتبادل السّلعي، ويعتبر هذا الاتجاه أنّ علاقات وأساليب الإنتاج السائدة في الدول المتخلفة هي ما قبل الرأسمالية لذا فهي تنتج التخلف ومسؤولة عن استمراره. وهذا يقود إلى تأكيد أنّ العوامل الداخلية مسؤولة أساسًا عن التخلف، حيث تتمفصل أنماط الإنتاج المختلفة وتتعايش معًا، وأّن سيطرة النمط الرأسمالي لا يعني زوال الأنماط الأخرى[3] .

وقد اهتم بعض منظري التبعية مثل " فرانك" و" كاردوز"، بالجانب السّياسي بالتركيز على دور الدولة في المجتمعات الطرفية والتابعة. حيث يرى "فرانك" أنّ الدولة تمثل وظيفة إعادة إنتاج التبعية ونمط الإنتاج التابع والحفاظ على مصالح الاحتكارات الدولية، وتمثل مصالح الطبقات المحلية المسيطرة، وتمثل أداة في يد رأسمالية المركز وهي خاضعة مباشرةً للنظام الرأسمالي العالمي، وهي دائمًا ذات طابع تسلطي. فيما يرى " كاردوز" أنّ وظائف الدولة في العالم الثالث تشبه وظائف الدولة في المركز. فهي تقوم بوظائف اقتصادية وأيديولوجية،

---

1 – غربي، علي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، مصدر سبق ذكره، ص 143، هيجوت، ريتشارد، نظرية التنمية السّياسية، مصدر سبق ذكره، ص .113

2 – المرجع نفسه، ص151.

3 – غربي، علي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، مصدر سبق ذكره، ص، ص (155 (158 –، هيجوت، ريتشارد، نظرية التنمية السّياسية، مصدر سبق ذكره، ص .117

وتمثل مصـــالح البرجوازية المحلية، وتتأثر بالبنية الطبقية المحلية، وتأخذ أشـــكالًا متنوعة بما فيها الشـــكل الديمقراطي[1] .

وقد تعرضـت نظرية التبعية لانتقادات مختلفة أيضًـا، ورأى البعض أنها ذات نظرة أحادية في التركيز على العوامل الخارجية للتخلف والمبالغة في دورها وإهمال العوامل الداخلية الاجتماعية والثقافية، التي تســـاعد وتمّن العوامل الخارجية في اســـتمرار وإعادة إنتاج التبعية والتخلف. كما أنّ هناك نقد للثنائيات التي طرحتها مثل المركز – الأطراف، أو الأفلاك – التوابع، والتي لا تختلف عن ثنائيات نظرية التحديث[2] .ويعتقد بعض الكتاب أن الهيمنة الخارجية لا يمكن أن تتحقق إذا لم تجد سـنـدًا لها من الأطراف المحلية التي تسـتفيد من هذا الواقع، لذا فإنّ إنهاء حالة التبعية يسـتدعي تغييرًا في الأبنية الاجتماعية الداخلية، مع الانتباه إلى أنّ ذلك سـيؤدّي إلى الدخول في صـراع مع النظام الرأسـمالي المهيمن. كما أنّ جزء من منظري التبعية يرون بأنّ إنهاء حالة التخلف والتبعية يحتاج إلى عمل ثوري جذري يؤدّي إلى تغيير بنيوي راديكالي، لضـمان نجاح التنمية خارج إطار علاقة التبعية، من خلال إنهاء حكم البرجوازية المحلية في الدول المتخلفة[3] .

كما يرى آخرون بأنّ نظرية التبعية لم تنجح في تقديم برنامج عملي للتخلص من حالة التبعية والتخلف، إضـافة إلى أنها وقعت بنفس نواقص النظريات الأخرى بتقديم تعميمات واسـعة وقانون عام تريد تطبيقه على كل المجتمعات في العالم الثالث، مع عدم مراعاة الفوارق بين هذه المجتمعات وخصـوصـياتها المتنوعة والمميزة. كما يوجه لها انتقاد في تركيز تحليلها على الجوانب الاقتصـــادية لعلاقات التبعية ومظاهر التخلف، وعدم إعطاء العوامل غير الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، الأهمية المطلوبة[4] .

4- نظرية التنمية في مرحلة ما بعد الحداثة

من الاسـتعراض السّـابق لنظريات التنمية السّـياسـية نرى أنه لا يوجد إجماع أو رؤية متفق عليها لمفهوم التنمية السّياسية، ووسـائلها وآلياتها، وأهدافها وغاياتها النهائية. وهذا ناتجٌ من الخلفيات والرؤى الأيديولوجية التي حمل بها موضـوع التنمية، واختلاف منطلقات وبواعث هذه الأيديولوجيات، كما أنَّ التنمية بصـورتها ومقاصـدها المتنوعة التي وضـعت منذ أن بدأ الاهتمام بهذا الحقل، ارتباطا بالتوجه إلى التأثير على الدول حديثة الاستقلال، لم تحقق الغايات والأهداف الكبرى التي وعدت بالتنمية الاقتصـــادية والاجتماعية والتحديث والتطور. بل إنّ غالبية الدول في العالم الثالث، حتى التي اتبعت ما سـمّي بالتنمية المسـتقلة، أو التنمية المتمحورة حول الذات،

---

1 – غربي، علي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، مصدر سبق ذكره، ص، ص (152 – 153)

2 – هيجوت، ريتشارد، نظرية التنمية السّياسية، مصدر سبق ذكره، ص .100

3 – غربي، علي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، مصدر سبق ذكره، ص، 138، 148، .149

4 – مصدر سبق ذكره، ص .154

وسـياسـة إحلال الواردات، وغيرها من النماذج التنموية، لم تنجح في تحقيق تنمية مسـتقرة، ولا في الخروج من إطار التخلف. كما سقطت في أزمات ومشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة، أدَّت في النتيجة إلى تزايد اعتمادها على الدول الصـناعية المتقدمة، وتعميق تبعيتها وخضـوعها لشـروط ومطالب وتدخلات المؤسّسـات الدولية التي تسيطر عليها الدول الرأسمالية الكبرى.

وقد شهد حقل التنمية أيضًا تغيرات وتطورات وتحويرات عديدة، حيث اهتم بداية في الجانب الاقتصادي، وكيفية تحقيق التطور والتنمية وتحسـين معدلات النمو والدخل ومسـتوى المعيشـة وغيرها من المؤشـرات الاقتصـادية. ثم جرت عملية تجاوز حصـره في الاقتصـاد وأضـيف له مفهوم الشـمول في مرحلة لاحقة، ليعنى بجوانب حياة المجتمع المتعدّدة، مع عدم اختلاف مضـمون التنمية الهادفة إلى تعميم النموذج الغربي الحداثي، وما يسـتبطنه من أهداف الهيمنة وتكريس التبعية. وبعدها ظهر مفهوم التنمية المسـتقلة الذي جاء ردًا على المفهوم الغربي الحداثي، في محاولة الخروج من الهيمنة والتبعية[1] .

وقد شـاب مفهوم التنمية أيضًـا الكثير من الالتباس والغموض والمعاني الواسـعة الفضـفاضـة، سـواء للأهداف والغايات، أو كثرة المداخل والمناهج والاقترابات المسـتخدمة في دراسـته. وعليه كان مفهوم التنمية السّياسية أيضًـا غامضًـا وغير ثابت، فهل المقصـود بها مجرد التغيير من حالة إلى حالة، أم أنها محدّدة بهدف معين؟ وإذا كان هناك هدف وغاية للتنمية السّـياسـية، هل هناك اتفاق على هذا الهدف، وهل هو محدّد بصـورة واضـحة؟ وحتى لو تم تحديد الهدف، فهل هناك توافق على الظروف والعوامل التي تعبر عن الوصـول إلى الغاية[2]؟ .وهل تتوقف التنمية إذا تم الوصـول إلى تلك الأهداف، ولا نصـبح بحاجة إليها؟. أم أن التنمية هي عملية مسـتمرة ومتواصـلة تنبع من اسـتمرارية التطور والتغير في المجتمع البشـري وبيئته وظروفه، وتعقد البنى والعلاقات وتشابكها، وتنوع وتغير الحاجات والمطالب الإنسانية؟.

على الرغم من الانتقادات والمآخذ على نظريات التنمية ونواقصـها، إلاَّ أنَّها بقيت تسـيطر على حقل دراسـات التنمية بكل فروعها، مع محاولاتها للتأقلم مع المتغيرات وتطوير أسـاليب ومقاربات جديدة للتأثير في عملية التغير والبناء السّياسي في العالم الثالث. ونظر للتنمية على أنها عملية تغيير في جوهرها، تشمل المجتمع والدولة بالمناحي الاقتصـادية والاجتماعية والسّـياسـية والثقافية وغيرها. وقد تنوعت الأفكار والاتجاهات حول أهداف ووسـائل وغايات هذا التغيير، فهل الهدف هو التحديث أم التغريب أم المركسـة أم الأسـلمة؟ وهل يتم التغيير من خلال تعزيز النظام القائم وزيادة قدراته، عن طريق الإصـلاح والتعديل المتدرج طويل المدى، أم من

---

1 – عارف، نصر محمد، مفهوم التنمية.. إعادة الاعتبار للإنسان، 14/2/2004، على الشبكة الالكترونية: http: //www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/02/article01.shtml

2 – س. هـ. دود، التنمية السّياسية، مصدر سبق ذكره، ص، ص (15 – 16)

خلال عمل ثوري جذري؟ وهل التغيير يتم بأدوات اقتصادية، أم سياسية، أم ثقافية؟ كل تلك الرؤى تتمركز حول هدف أساسي هو إحداث التغيير في المجتمع، بما يتلاءم مع منطلقات ومسلمات وبواعث تلك الرؤى والنظريات[1]

لكن هذا الوضع تغير بصورة جذرية في بدايات العقد التاسع من القرن العشرين، على ضوء التحولات العميقة التي حصلت في النظام الدولي، بعد انهيار دول المعسكر الاشتراكي، وانهيار النموذج الاشتراكي للتنمية والاقتصاد والمجتمع القائم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، والدور المحوري للدولة في المجتمع بجميع جوانبه. وأدَّى ذلك أيضًا إلى القول بانتصار النموذج الرأسمالي، خاصّة مع تحول البلدان الاشتراكية السابقة إلى اقتصاد السُّوق والملكية الخاصّة، ومعها غالبية دول العالم الثالث، التي تخلت عن القطاع العام وسارت في نهج الخصخصة والانفتاح الاقتصادي، وإعادة الهيكلة والإصلاحات المختلفة المقدمة كوصفة للخروج من أزمات ومشاكل هذه الدول، من جانب المؤسّسات المالية والنقدية الدولية، حيث كانت بعض بلدان العالم الثالث قد استطاعت تحقيق بعض الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية، إلاَّ أنَّها ترافقت مع حكم تسلطي أو فردي، غيَّب دور المواطنين، والحياة الديمقراطية، ودور المؤسّسات القادرة على ضمان الحفاظ على الإنجازات وتطويرها. تلك الإنجازات التي ضاعت بغياب الزعيم الأوحد والقائد الفرد، وعأدَّت تلك الدول للوقوع مرة أخرى في شباك التبعية، وتنفيذ سياسات أدَّت إلى تزايد المشاكل والأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثاني: متغيرات ومعطيات حقل التنمية في ظل النظام العالمي الجديد

شهدت البيئة الدولية تطورات عميقة أدَّت إلى تغيير مكونات وأطراف النظام الدولي في مطلع تسعينيات القرن الماضي، بعد انهيار دول المعسكر الاشتراكي والقطب العالمي الثاني، الاتحاد السوفيتي. ونتج عن ذلك ظهور ما سمي ب"النظام العالمي الجديد" على المستوى الواقعي، وحركة "ما بعد الحداثة" على المستوى الفكري والثقافي والعلمي، ممّا أدَّى إلى ضرورة تحول حقل التنمية، ليتجاوز ما كان يعرف بالنسق الحداثي أو التنموي أو السّلوكي، وظهور ما بعد الحداثي والسّلوكي[2] . وشهدت نظرية التنمية تحولاً على صعيد الأطر النظرية والموضوعات والنماذج المعرفية، حيث جرى التركيز على الاقتصاد بدلاً من الثقافة كمدخل للتغيير، وتجدّد الاهتمام بالمجتمع المدني وأعيد إحياؤه، بعد أن كانت الدعوة لإيجاد ثقافة مدنية وعلمانية، إضافة إلى الاهتمام بقضايا التعدّدية بدلاً من التركيز على الدولة ودورها المركزي، حيث أصبح السُّوق الآلية التي تحقق النمو والتوازن[3] .

---

1 – عارف، نصر محمد، العقوبات والمعونات، دراسة في عمليات إعاقة التنمية، السّياسة الدولية، عدد 139، يناير 2000، ص، ص (32–33)

2 – عارف، نصر محمد، نظرية التنمية في ما بعد الحداثة، في هيجوت، ريتشارد، نظرية التنمية السّياسية، مصدر سبق ذكره، ص 180.

3 – المصدر نفسه، ص182.

كما تم نقد طابع التعميم وصلاحية نظريات التنمية على المستوى العالمي، واحتواء تلك النظريات على مسلمات ونماذج وأحكام، تدّعي صلاحيتها وإمكانية تطبيقها على كل المجتمعات، دون الأخذ بالاعتبار الظروف المختلفة، ومميزات وخصائص كل مجتمع، وثقافته وقيمه، حيث أنّ سياق التنمية وبيئتها في العالم الثالث، يختلف عن التجربة الأوروبية وتجربة الولايات المتحدة الأمريكية. رغم أنّ بعض مؤسّسي المدرسة السّلوكية مثل جبراييل ألموند، يرفضون فكر ما بعد الحداثة ويدعون للتمسك بالحداثة والسّلوكية، ويعتبر ألموند أن الأزمة هي سياسية، وليست أزمة فكرية في نظرية التنمية[1] .

ويرجع الدكتور نصر عارف أسباب ظهور فكر ما بعد الحداثة وتجاوز المنظور التنموي السابق إلى عدة أسباب منها: انتهاء الحرب الباردة والصِّراع الإيديولوجي بين الرأسمالية والاشتراكية، حيث كانت بدايات ظهور دراسات التنمية مرتبطة بالتنافس والصِّراع على الدول حديثة الاستقلال بين الطرفين، وارتباطها أيضًا بالسّياسة الخارجية للولايات المتحدة واهتمامها بالعالم الثالث. كما كان هناك عدم رضا عن مقاربات التنمية من جانب مفكري العالم الثالث، لتحيزها وعدم ملاءمتها لظروف العالم الثالث، عدا عن فشل التجارب التنموية في كثير من هذه الدول[2] .

ومع تشكل النظام العالمي الجديد وبداية مرحلة العولمة كظاهرة جديدة، تشكل نمط سياسي اقتصادي وثقافي للنموذج الغربي، الذي يتجاوز الحدود والسّيادة والدول، وتأثيراتها على المجتمعات الأخرى، فقد تأثرت نظرية التنمية بمكوناتها وموضوعاتها وقضاياها وآليات العمل التنموي عامة، حيث تم تبني مفاهيم ومضامين جديدة في الخطاب التنموي، ارتباطا بالتغييرات السّياسية والاقتصادية على الصَّعيد العالمي، مثل التنمية المستديمة التي تركز على تلبية حاجة الأجيال الحالية دون المس بفرص الأجيال القادمة على تحقيق احتياجاتها، وتحقيق الحفاظ على البيئة، وعدم هدر المصادر واستنزافها. كما برزت حقول جديدة استحوذت على اهتمام العلوم السّياسية، مثل المجتمع المدني في مواجهة الدولة، ودوره في التنمية وتحقيق الديمقراطية[3] . هذا إضافة إلى تزايد تأثير المؤسّسات الدولية التي تقدم المعونات لدول العالم الثالث، وتأثير هذه المؤسّسات وفلسفتها القائمة على اقتصاد السُّوق ودوره الرئيسي في تحقيق التنمية، وبرامج الإصلاح وإعادة الهيكلة لتوفير بيئة مؤاتية لجعل السُّوق أكثر فاعلية، حيث ترى أنّ الاقتصاد يجب أن يكون من مهام القطاع الخاص وليس من مسؤوليات الدولة. حيث كانت دول العالم الثالث قد تبنت استراتيجيات التنمية المعتمدة على الدولة التي تقوم بالتخطيط والتنفيذ والسّيطرة على الموارد وتخصيصها وتوزيعها.

---

1 – المصدر نفسه، ص، ص (187 – 188)

2 – عارف، نصر محمد، نظرية التنمية في ما بعد الحداثة ، ص، ص (190 – 193)

3 – المصدر نفسه، ص169–202

لكن حصل تغير على تلك السّياسات، حيث أصبحت مهمة الدولة ميسرة ومنظمة للخدمات بدلا من تقديمها[1].وبصورة عامة صار التركيز على التنمية الاقتصادية كمحور ضروري لتحقيق التنمية بشكل عام، وأصبحت المتغيرات السّياسية تابعة للمتغير الاقتصادي، والإصلاح الهيكلي والخصخصة تشكل أساس التحول الديمقراطي والمشاركة والتعدّدية. كما أن مفهوم العالم الثالث قد تراجع وانتهى تقريبًا، حيث أصبح الحديث عن عالم واحد بعد انتشار نموذج ونمط الإنتاج الرأسمالي وتبنيه من دول العالم المختلفة[2] .

وتبنى البرنامج الإنّمائي للأمم المتحدة أيضًا مفهومًا جديدًا للتنمية يركز على جوانب أكثر اتساعًا وشمولاً من الجانب الاقتصادي للتنمية، ما عرف بالتنمية البشرية، التي تركز على البشر كهدف للتنمية، مع أنه يعتبر أن النمو الاقتصادي وزيادة الدخل وسيلة ضرورية لتحقيق الجوانب المختلفة للتنمية البشرية. وهنا تعرف التنمية البشرية على أنها عملية زيادة خيارات البشر وزيادة قدراتهم وإمكانياتهم، بتوفير فرص أوسع أمامهم للتمتع بحياة طويلة وصحية، والحصول على المعرفة والتعليم، والوصول إلى الموارد الضّرورية للعيش بمستوى حياة كريمة، وضمان التمتع بالحريات السّياسية والاقتصادية والاجتماعية، وضمان احترام حقوق الإنسان.

ولقياس التنمية البشرية، ركز التقرير على ثلاث عناصر ضرورية لحياة البشر وهي: حياة صحية مديدة، تقاس من خلال عمر الإنسان المتوقع عند الولادة، والمعرفة التي تقاس بالإلمام بالقراءة والكتابة ونسبة الالتحاق بالتعليم بمراحله المختلفة، ومستوى المعيشة اللائق، الذي يقاس بالناتج المحلي الإجمالي للفرد[3] .وفي التقارير السنوية اللاحقة كان التركيز يتم على العوامل المهمة والأبعاد الضرورية للتنمية البشرية، مثل تمويل التنمية، والبعد العالمي للتنمية، ودور المواطنين وأهمية مشاركتهم في العمليات التي تؤثر في حياتهم. كما ناقشت تقارير أخرى مواضيع الفروقات الجنسانية بين الرجل والمرأة في التنمية البشرية، وتم وضع مقياس خاص لقياس الفجوة في استفادة الجنسين من ثمار التنمية. إضافة إلى الاهتمام بتمكين النساء ومشاركتهن في الحياة الاقتصادية والسّياسية، ونقاش تأثير العولمة والتكنولوجيا والتعاون الدولي والتجارة والأمن، وأهمية الديمقراطية والتنوع الثقافي، وحقوق الإنسان والنمو الاقتصادي في الوصول إلى معدلات مرتفعة للتنمية البشرية[4] .

كما أنّ الأمم المتحدة تعتبر أنّ تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز تنمية البشر ترتبط بالحكم الرشيد، حيث أن التنمية البشرية لا تصبح عملية متواصلة ومستديمة بدون إيجاد الحكم الرشيد أو الحكم الجيد. وترى

---

1 – البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1997، الدولة في عالم متغير، ص .2

2 – عارف، نصر محمد، نظرية التنمية فيما بعد الحداثة، في هيجوت، ريتشارد، مصدر سبق ذكره، ص، ص (203– 209)

3 –United Nations Development Program, Human Development Report 1990,New Yourk,Oxford University Press, 1990, page 10-12

4 – من عناوين تقارير التنمية البشرية السنوية على موقع برنامج الأمم المتحدة الإنّمائي الالكتروني:

hdr.undp.org/xmlsearch/reportSearch?y=*&c=g&t=*&k=&orderby=year

الأمم المتحدة أن إدارة الحكم كممارسة للسلطة السّياسية والاقتصادية والإدارية في تسيير المجتمع على كافة المستويات، يشمل الآليات والعمليات والمؤسّسات التي من خلالها يقوم الأفراد والجماعات بالدفاع عن مصالحهم وممارسة حقوقهم والتزاماتهم.

والحكم هنا يشمل الدولة التي تهيئ البيئة السّياسية والقانونية المناسبة، والقطاع الخاص الذي يوفر التشغيل والدخل، والمجتمع المدني الذي يشكل إطارا للتفاعل السّياسي والاجتماعي بين الناس والدولة، ووسيط للمشاركة وإيصال المطالب والتعبير عن المصالح. وترى أنّ الحكم الجيد يتصف بسمات معينة، حيث يقوم على المشاركة في صنع القرار من خلال مؤسّسات تمثل مصالح الناس، وسيادة القانون وتنفيذه بعدالة، والشفافية في عمل مؤسّسات الحكم المختلفة بحيث تتوفر المعلومات الكافية لفهم عملها. كما أنّ من سماته الاستجابة، بحيث تسعى المؤسّسات لخدمة جميع الأطراف ومصالحهم، إضافة إلى الإنصاف وإتاحة فرص متساوية للناس جميعًا بتحسين حياتهم. وضرورة أن تتصف مؤسّسات الحكم بالفاعلية والكفاءة بحيث تكون نتائج أعمالها قادرة على تلبية المطالب والاحتياجات، باستخدام الموارد المتاحة بكفاءة عالية.

كما أن الحكم الجيد يقوم على التوازن بين المصالح المتعدّدة، ويسعى لبناء توافق لتحقيق مصالح مختلف الأطراف، إضافة إلى ضرورة أن تخضع أطراف الحكم وصناع القرار فيها إلى المساءلة الداخلية والخارجية. ومن المهم أيضًا أن يكون لدى أطراف الحكم رؤية طويلة الأمد للحكم الرشيد والتنمية المستدامة وشروطها واحتياجاتها والبيئة المحيطة بها.[1]

وترى الأمم المتحدة أنّ هناك دور متميز لكل طرف من أطراف الحكم في تدعيم التنمية البشرية المستديمة، عدا عن التعاون والشراكة والتعزيز المتبادل بينها. والدولة هي السُلطة المفوضة بالسّيطرة وممارسة القوة، وتقع عليها مهمة توفير الخدمات العامة بصورة فعّالة لمواطنيها، وإيجاد بيئة تيسر التنمية البشرية، من خلال وضع القوانين والإجراءات الفعالة للأنشطة العامة والخاصّة. كما تضطلع بضمان الاستقرار والعدالة في السُوق واستقرار الاقتصاد، وتوفير الموارد والبنية الأساسية، والحفاظ على الأمن والنظام والسلم الاجتماعي. كما عليها تمكين مواطنيها من خلال توفير فرص المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسّياسية، وهذا يحتاج إلى وجود هيئات ونظم تشريعية وقضائية وانتخابية تعمل بشكل فعّال وسليم. لكن التوجه اليوم على المستوى العالمي يؤدِّي بالدولة إلى تقليص دورها وإعادة تحديده وتشكيله في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية[2] .

---

1 – برنامج الأمم المتحدة الإنّمائي، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، وثيقة للسياسات العامة، نيويورك، كانون ثاني، يناير 1997، ص، ص (5–10)

2 – برنامج الأمم المتحدة الإنّمائي، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، وثيقة للسياسات العامة، نيويورك، كانون ثاني، يناير 1997، ص، ص (11–13).

ويضطلع القطاع الخاص أيضًا بدور محوري في التنمية المستدامة، حيث ينظر له اليوم بأنه المصدر الأساسي للعمالة المنتجة، وتحسين الدخل الذي يعتبر العامل المهم لتحقيق تلك التنمية. إلا أن نمو القطاع الخاص وقيامة بدوره يحتاج إلى دور الدولة بتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة والحفاظ على استقرار الاقتصاد وضمان الأسواق التنافسية، وفرض القانون وتقديم الحوافز لتنمية الموارد البشرية.

كما أن المجتمع المدني يوفر آلية مهمة لمشاركة الناس في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسّياسية، وفي التأثير على السّياسة العامة وصنع القرار. وعليه فإن ضمان التنمية البشرية المستديمة يحتاج إلى تفاعل دوائر الحكم الثلاثة، وإقامة نظام سياسي يشجع الحكومة والقادة السّياسيين وقطاع الأعمال التجارية والمجتمع المدني على صياغة أهداف تركز على الناس وتسعى لتحقيقها، وتعزيز توافق الآراء حول تلك الأهداف[1] .

البنك الدولي كمؤسّسة عالمية أصبح لها دور متزايد في تقديم المشورات والنصائح لدول العالم الثالث خاصّة في قضايا التنمية والمساعدات، يقدم رؤية بأنّ التنمية بالمفهوم الواسع إضافة إلى جانبها الاقتصادي كزيادة مستمرة في مستويات المعيشة، تتضمن خصائص أخرى. أهم جوانب التنمية بالمفهوم الواسع هو توفير فرص أكثر عدالة للناس في كافة المجالات، وضمان الحريات السّياسية والحريات المدنية للمواطنين.

ويرى أن هذا الهدف موجود منذ سنوات الخمسينيات، ولم يطرأ عليه تغير جوهري، لكن التغيير حصل على الاعتقاد المبكر في قدرة الدولة على قيادة التنمية وتوجيهها، وأصبح الاعتماد أكثر على الأسواق في هذه المهمة. وقامت العديد من الدول بإجراء إصلاحات السُّوق، والاقتناع بأن التنمية هي عملية متعدّدة الأبعاد، تتكامل فيها عملية إصلاح الأسعار والاستثمار، وبناء المؤسّسات. وصار تدخل الدولة الاقتصادي الواسع وفاعليته عرضة للانتقاد، وأن التجربة تقول أن من الأفضل أن يكون دورها متممًا وداعمًا للقطاع الخاص (مثل توفير خدمات البنية التحتية والتعليم والصحة والأبحاث) على أن يكون منتجًا للسلع أو مديرًا لقطاعات اقتصادية معينة. كما أن الحريات السّياسية والمدنية مهمة لتحقيق الأهداف التنموية. [2]

ويرى البنك الدولي أن الدولة لها دورها المهم في التنمية، لكن دورها له حدود أيضًا، على ضوء ما شهدته فترة التسعينيات من القرن الماضي من انهيار الاقتصاد الموجّه، والأزمة المالية التي واجهتها دولة الرفاهية الغربية، ودور الدولة المحوري في تنمية وتطور دول شرق آسيا، وانهيار بعض الدول في العالم. ويرى أن العامل المحدّد في تلك التطورات المتعارضة هو فاعلية الدولة، حيث أنّ وجود الدولة الفعالة مهم وأساسي لتوفير السلع والخدمات، والقواعد والمؤسّسات التي توفر للسوق النمو والازدهار، ولأن يعيش الناس حياة أفضل.

---

1 – المصدر نفسه، ص13–16.

2 –[87]- World Bank, World Development Report 1991, The Challenge of Development, New York, Oxford University Press, page 31.

حيث أنه لا يمكن تحقيق تنمية مستديمة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بدون الدولة الفعالة. وكانت النظرة السابقة أنّ الدولة هي التي تتحمل مهمة تحقيق التنمية، لكن في الوضع الجديد يعتبر دور الدولة في التنمية محوري، لكن ليس بوصفها الجهة التي تحقق التنمية، بل كشريك وعاملاً محفزا، وأداة تيسر التغيير[1] .

ويرى بأنه يجب زيادة قدرة الدولة عن طريق تفعيل المؤسّسات العامة وزيادة حيويتها، بوضع قواعد وقيود تحد من التصرفات التحكمية للدولة، ومكافحة الفساد، وإخضاع مؤسّسات الدولة للمنافسة لزيادة كفاءتها، وتحسين الحوافز والرواتب، وان تصبح أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين، وتوسيع مشاركتهم. ويرى أن هناك مهام جوهرية على الدولة أن تقوم بها لتحقيق التنمية المستديمة التي يستفيد منها الجميع. وهذه المهام تشمل إرساء القانون، وتوفير بيئة سليمة للسياسات، والاستثمار في توفير الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية، وحماية الضعفاء وحماية البيئة[2]

ويعتبر البنك الدولي مثله مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنّ الحكم الجيد هو عامل وأداة رئيسية لتحقيق التنمية البشرية المستديمة، ويرى في أحد تقاريره عن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أنّ التنمية في المستويات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في هذه المنطقة، يتم إعاقتها بسبب ضعف إدارة الحكم العامة، التي تعتبر الأضعف ممّا هي عليه في بقية أنحاء العالم. ويرى أنّ الحكم الجيد يقوم على ركيزتين هما، التضمينية والمساءلة. حيث التضمينية تقوم على مفهوم المساواة، التي تعني إفساح المجال لكل من يريد أو له مصلحة في المشاركة بإدارة الحكم، بصورة متساوية مع الجميع. كما تشمل معاملة جميع المواطنين بشكلٍ متساوٍ أمام القانون وبدون تمييز، وإتاحة فرص متساوية للاستفادة من الخدمات المقدمة من الحكومة. والمساءلة تتعلق بمفهوم التمثيل الشَّعبي، أي أنّ من يتم اختياره للحكم، يجب أن يخضع للمساءلة من قبل الشَّعب. والمساءلة ترتكز على الشفافية، أي توفير المعلومات والشفافية في آليات الحكم، إضافة إلى وجود حوافز على أداء المهام، وهذه تأتي من اختيار الموظفين على قاعدة التنافس والكفاءة.

ويعتبر أن تحسين إدارة الحكم يجب أن تتم في عدة نواحي وإجراءات: إجراءات لتحسين التضمينية، وأخرى لتعزيز المساءلة الداخلية، وإجراءات لتحسين المساءلة الخارجية، والفصل المتوازن بين السلطات لتقوية المساءلة الداخلية، وإصلاحات إدارية لتعزيز المساءلة الداخلية. وتقوم الإجراءات تلك على عناصر مختلفة، مثل

1 – البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1997، الدولة في عالم متغير، 1997، ص 1.

2 – البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1997، الدولة في عالم متغير، مرجع سابق، ص 2.

توفير الحريات، وحق المشاركة، والعدل في توزيع الخدمات، ونشر المعلومات وتوفير إعلام حر ومستقل، وتقوية السُلطة التشريعية، واستقلال السُلطة القضائية، وتقوية وإصلاح أجهزة الدولة الإدارية والمقدمة للخدمات.[1]

وبعد التحولات الكبرى التي شـهدها النظام السّـياسـي والاقتصـادي العالمي في العقد الأخير من القرن العشرين، أكّدت عدة منظمات ومؤسّسات عالمية تهتم بمجال التنمية، على الربط بين النجاح في تحقيق التنمية ونوعية الحكم، وفاعليته، حيث أنّ أسـلوب الحكم الرشـيد له تأثير كبير في التنمية. وترى منظمة اليونسـكو أن هناك ترابطًا بين الديمقراطية والتنمية، ذلك أنّ التنمية المسـتديمة والعادلة تعتمد بصـورة وثيقة على الديمقراطية، كما لا يمكن الحفاظ على الديمقراطية الحقيقية التي تتميز بسـيادة القانون، واحترام حقوق الإنسـان، بدون أن يتمتع الناس بمسـتوى معقول من المعيشـة، الذي يتطلب توفر حد أدنى من التنمية[2]، بل إن التكامل بين الحق في التنمية والحق في الديمقراطية مسـألة ليسـت جديدة، حيث جرى التطرق له في ميثاق الأمم المتحدة، والمعاهدات الدولية، وإعلان 1986 الخاص بالحق في التنمية، والاتفاقية الخاصّـة بالقضـاء على جميع أشـكال التمييز ضد المرأة. وترى اليونسكو أيضًـا أن أسبقية القانون في الدولة، هو الآلية التي من خلالها يتم الربط بين التنمية والديمقراطية. ذلك أن أسـبقية القانون تسـتند إلى سـيادة المبادئ العامة للقانون، وإلى مفهوم العدالة في المجتمع، وهذا منبع أهميتها للحكم الديمقراطي. وفيما يتعلق بممارسـة السُـلطة تسـتدعي أسـبقية القانون توافر الشرعية، والشفافية، والمساءلة، وهي عوامل تحتل أهمية رئيسية للعملية الديمقراطية ولعملية التنمية [3].

نرى من الاسـتعراض السـابق لما حدث من تغير على نظرية التنمية ومفهومها ومداخلها ومقارباتها، أن هناك تراجع في الاهتمام بموضوع التنمية السّياسية كموضوع متخصّص ومنفصل، وأصبح التوجه أكثر تركيزا على التنمية بمفهومها الشـامل والأوسـع، بحيث يتم البحث في ترابط مختلف جوانب التنمية، مع التركيز على الجانب الاقتصادي، واعتبار سياسة السُوق والخصخصة والتنافس وعدم تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية، من أساسيات التنمية.

أما قضـايا ومواضـيع التنمية السّـياسـية فصـار يتم تناولها بصـورة غير مباشـرة، من خلال مؤشـرات المشاركة، والديمقراطية، وفصل السلطات وتخصّصها، كمتغيرات في الحكم الصالح، الذي يعتبر ضروري لخلق بيئة ملائمة لعمل السُوق، والنشاط الاستثماري الخاص. ويعتبر إخراج الدولة من النشاط التنموي، واقتصار دورها

---

1 – البنك الدولي، الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ملخص، 2003، ص، ص (2– 3، 20– 24)، على الموقع الالكتروني: siteresources.worldbank.org/INTMENA/Publications/20261842/GovernOverviewArab.pdf

2 – غالي، بطرس بطرس، التفاعل بين الديمقراطية والتنمية، منظمة اليونسكو، 2003، ص 5، على الموقع الالكتروني:
http: //unesdoc.unesco.org/images/0013/001323/132343a.pdf

3 – نفس المرجع، ص، ص (11– 12)

على الحماية والتنظيم والدعم، لتوفير الظروف المناسبة لعمل السُّوق، من أساسيات سياسات الإصلاح الليبرالية الجديدة، التي أصبحت تتبناها العديد من المؤسّسات الدولية.

كما أن التوجه هو في زيادة دور مؤسّسات المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية في مشاركة الدولة في توفير الخدمات، أو تقديم المساعدات للمواطنين الذين لم تتح لهم الفرصة في الاستفادة من ثمرات السُّوق، ولا من موارد الدولة. إضافة إلى أن الدعوة إلى الديمقراطية، والمشاركة السّياسية تركز على آلية الانتخابات الدورية كحقوق فردية وليست كحقوق مواطنة، وتتجه لإصلاح البنية السّياسية والاقتصادية القائمة بصورة تدريجية. كما أن تبني قضايا الحكم الجيد والإصلاح المؤسّساتي على صعيد الدولة والنظام السّياسي، تنطلق من مدى خدمتها لسياسات الخصخصة والانفتاح واقتصاد السُّوق والتنافس، وليس من باب الاهتمام ببناء نظام سياسي فعّال وكفؤ ويمتلك القدرة على تلبية المطالب المتنوعة والمتغيرة للمجتمع.

كما أنّ الخيارات أمام البشر تصبح محدودة بل ومعدومة، إذا لم تتوفر وسائل وموارد تلبية الحاجات الأساسية والضرورية للناس، وبالتالي لا يستطيعون زيادة قدرتهم وإمكانياتهم وفرصهم في التمتع بمستوى معيشة لائق، ولا بحياة صحية ومديدة، ولا بمستوى معرفة وتعليم يمكنهم ويزيد من فرص انخراطهم ومشاركتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسّياسية.

المحور الثاني: الوسط السّياسي والتفاعلات السّياسية

المبحث الأول: النظم الانتخابية والتمثيل

المطلب الأول: النظم الانتخابية

إذا كانت الانتخابات هي الوسيلة الأساسية التي توصلت إليها التجربة السّياسية المتراكمة عبر الأجيال لتحديد شرعية أو عدم شرعية السُّلطة القائمة، فهي ليست بهذا المعنى هدفاً بحد ذاته، وإنّما هي وسيلة تهدف إلى تعزيز بناء المجتمع الديمقراطي، وهي طريقة يمكن بواسطتها معرفة إرادة الشَّعب. وحتى تكون كذلك فإنه لا بد من توفر عدد من الأسس والمتطلبات والشّروط أهمها اختيار النظام الانتخابي المناسب.

أولاً: تعريف النظام الانتخابي

هو الطريقة التي يرسمها القانون لتعبير المواطنين عن إرادتهم الحرة لاختيار ممثليهم في إدارة شؤونهم. ويوجد في العالم عدة نظم انتخابية تختلف من دولة إلى أخرى وعلى المشرعين أن يصمموا النظم الانتخابية وفق

ظروف كل مجتمع ولكن المشـــرع الدولي وضـــع عدة معايير يلتزم بها االمشـــرع المحلي عند تصـــميم النظام الانتخابي المحلي.[1]

ثانيًا–معايير النظم الانتخابية

1- **السهولة واليسر:** فيجب أن يكون النظام سهلاً للمواطنين ويراعي مستويات التعليم في كل دولة فالدول التي بها نســـبة أمية لاينفع معها نظام مركب أو معقد بخلاف الدول المرتفع فيها نســـبة التعليم كذلك يراعي الأوضاع الاجتماعية لكل دولة.

2- **الدوام:** أن يكون نظامًا دائمًا ولا يتم تغيره من انتخابات إلى أخرى حســـب رغبة الحكومة أو الحزب الحاكم أو أطرافًا أخرى في الانتخابات.

3- **يحفز على المشـــاركة:** أي تشـــجبيع المواطنين على المشـــاركة في الانتخابات ولذلك لا بد من تســـهيل الإجراءات على المواطنين وتحفيزهم على المشـــاركة الفاعلة في العملية الانتخابية اقتراعا وترشـــيحا كما بعمل علي تشجيع الشباب والنساء على المشاركة الفاعلة في الانتخابات.[2]

4- **تشـــجيع التعدّدية:** من خلال تشـــجيع التوافق بين أحزاب متناقضـــة من قبل، وتشـــجيع التقارب داخل الأحزاب السّياسية وبلورة معارضة قوية، وتشجيع التنمية السّياسية والتعدّدية الحزبية.

وتعد عمليه تصـميم أي نظام انتخابي عواقب طويلة الأمد بالنسـبة للحكم الديمقراطي، وهكذا فإن عملية اختيار النظام الانتخابي هي من أهم القرارات السّياسية لأي بلد. يعتبر النظام الانتخابي الوسيلة الأساسية التي تمارس الشعوب حرية الاختيار ويعبّـــر المواطن عن رأيه من خلالها، فإن شكل النظام الانتخابي يمكن أن يؤثر على جوانب أخرى من النظام السّياسي، كإنشاء أحزاب سياسية، كما له تأثير هام على مسألة مدى وثاقة ارتباط المواطنين بزعمائهم السّـياسـيين، وهل هذا الارتباط كافٍ لهم لمطالبتهم بالمسـاءلة والنيابية والاسـتجابة الحقيقية. فللأنظمة الانتخابية آثار مترتبة بالغة على الفقراء والجماعات الهامشـية الأخرى، إذ تسـاعد على تحديد إلى أي مدى ستُسمع أصواتهم وتُعزز قوتهم.

ثالثًا: وظائف النظام الانتخابي:[3]

دائما يُصمم النظام الانتخابي لأداء ثلاث وظائف رئيسية:

1- بوقفة عبد الله، القانون الدستوري وتاريخ دساتير الجمهورية الجزائرية، الجزائر: دار الهدى، 2008.

2- ربوحي ياسين، الأحزاب السياسية في الجزائر (التطور والتنظيم)، الجزائر: دار بلقيس، 2010.

3- جرادي عيسى، الأحزاب السياسية في الجزائر، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2007.

1- والأكثر جوهرية إنه يترجم أصـــوات الناخبين إلى الفوز بمقاعد في الهيئة التشـــريعية أو المنصـــب أو المناصب التي يشغلها شخص واحد.

2- يعمل كقناة وصل يستطيع الشَّعب من خلالها محاسبة ممثليه المنتخبين.

3- يحدّد الحوافز التي تدفع المتنافسين على السُلطة إلى إيجاد طريقة واضـحة ومميزة للتعبير عن نداءاتهم إلى دوائرهم الانتخابية. فعلي سـبيل المثال في المجتمعات المنقسـمة، حيث تشكّـــل اللغة أو الدين أو العنصر أو أي شكل آخر من أشكال العرقية شقوقا سياسية جوهرية، تستطيع بعض الأنظمة الانتخابية مكافـءة المرشـحين والأحزاب الذين يتصـرفون بأسـلوب يتسـم بالتعاونية والتوصـل إلى حلول وسـط مع الجماعات المتخاصمة، أو تستطيع معاقبة هؤلاء المرشحين، وفي المقابل مكافـءة أولئك الذين يوجّـهون نداءاتهم فقط إلى الجماعات التي ينتمون إليها[1].

ثالثًا: أنواع الأنظمة الإنتخابيـــــة

لقد تطورت عملية الانتخابات وتعدّدت أنظمتها وقوانينها تبعًا لتطور مفاهيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنســـان، واختلف النظام الانتخابي من دولة لأخرى، ويرجع ذلك إلى عدة اعتبارات تتعلق بالدولة والنظام السّياسـي والدسـتوري فيها، ومجموعة التحولات السّياسـية والاقتصـادية والاجتماعية التي مرت بها كل دولة من الدول، وما زالت عملية التطور هذه مستمرة إلى وقتنا الحاضر، وكثيرًا ما تُصنّف الأنظمة الانتخابية على أساس مدى تناســبية عملها، لذا يبرز تقســيم هذه الأنظمة إلى أنظمة التمثيل القائمة على الأكثرية-الأغلبية، وشــبه-النسبية، والنسبية. وفي العادة يكون التركيز الذي تسلّـــطه الأنظمة القائمة على الأكثرية-الأغلبية على التمثيل عبر اسـتخدام الدوائر الانتخابية الصّـغيرة ومن بينها أنظمة الانتخاب القائمة على الأكثرية والانتخاب النهائي أو الحاســم الذي ينتخب فيه مرشــحٌ واحدٌ بأغلبية الأصــوات، ونظام الكتلة القائم على التصــويت الجماعي داخل الحزب، ونظام الانتخاب الخياري وهو نظام يتيح الفرصــة لانتخاب المرشــح المرغوب ليس على أســاس التوزيع السكاني[2].

وتتم الانتخابات عبر طريقتين هما: الانتخاب المباشـــر والانتخاب غير المباشـــر؛ ففي نظام الانتخاب المباشـر يقوم الناخبون باختيار ممثليهم بصـورة مباشـرة دون وسـاطة أحد، كالأحزاب أو المندوبين، أما في نظام الانتخابات غير المباشر فيقوم الناخبون باختيار مندوبين عنهم ويقوم هؤلاء باختيار رئيس الجمهورية، أو أعضاء البرلمان، ويرى أنصـــار هذه الطريقة أن عملية الانتخابات تجعل الاختيار بيد فئة مميزة أكثر قدرة على الاختيار

1- بوقفة عبد الله، القانون الدستوري وتاريخ دساتير الجمهورية الجزائرية، مرجع سابق.

2- ربوحي ياسين، الأحزاب السياسية في الجزائر (التطور والتنظيم)، مرجع سابق.

أما معارضـــوها فيرون أنها تحد من قدرة الناخبين على اختيار من يرغبون.من الناحية العملية. يتفق معظم الخبراء على أنه لا يوجد نظام انتخابي واحد يمكن القول بأنه هو "الأفضل"، وأن اختيار النظام يجب أن يتم مع الأخذ في الاعتبار الأهداف المراد تحقيقها ويمكن تقسيم الأنظمة الانتخابية إلى عدة أنظمة وأكثرها شيوعاً هي: نظام الانتخاب الشامل ونظام الدوائر

يســتخدم الأســلوب الأول في انتخاب رئيس الجمهورية في الدول الرئاســية التي تكون البلاد كلها دائرة واحدة، أما نظام الدوائر فيُســتخدم في انتخابات المجالس التشـريعية، إذ تقسـم البلاد إلى دوائر انتخابية صـغيرة أوكبيرة يتنافس في كل دائرة عدد من المرشحين، ويكون للدائرة الواحدة نائبٌ واحد أو أكثر نظام الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة وهو النظام الأكثر شيوعًا واتباعًا في العالم [1].

حيث الأسـاس في الانتخاب الفردي هو وجود دوائر صـغيرة يخصّـص لكل دائرة مرشـح واحد أو اثنان ، ويفوز بمقعد الدائرة النائب الذي يحصــل على أعلى الأصــوات من بين المرشــحين، وقد أدخل تعديل على هذه الأسلوب في بعض الدول، وهو اشتراط حصول المرشح على الأغلبية المطلقة من الأصوات (50% +1)فإن لم يحصل أيٌ من المرشحين على هذه النسبة أو حصل أكثر من مرشح على هذه النسبة نكون أمام جولة ثانية من الانتخابات يخوض غمارها المرشحين الذين حصلوا على أعلى الأصوات في الجولة الأولى.

أما نظام القائمة فيعتمد في الدوائر الكبيرة التي تمثل بعدد من المرشــحين الذين يجتمعون في قائمة، إما أن تكون مفتوحة بحيث يستطيع الناخب أن يختار عددًا من المرشحين يساوي العدد المخصّص للدائرة وقد تكون مغلقة يجبر الناخب على اختيار القائمة بمجملها دون أن يكون له حرية المفاضــلة أو تشـكيل قائمة ممن يرغب من المرشحين.

1- حسنات ومساوئ نظام الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة

أ-مزايا نظام الانتخاب الفردي [2] :

- باعتبار أن المرشـــحين معروفين لدى الناخبين فإن هذا النظام يتيح التعرف على قدراتهم وصـــفاتهم وبالتالي المفاضلة بينهم.
- يخلق صلة وثيقة بين المرشح والناخبين، ممّا يجعله أكثر وفاءً لالتزاماته ليضمن أصوات المرشحين في الدورات القادمة.

1- جرادي عيسى، الأحزاب السياسية في الجزائر، مرجع سابق..

2- شريط الأمين، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.

- يساعد المرشحين للوقوف على مطالب الناخبين واحتياجات دوائرهم
- يساعد في استمرار محاسبة المرشحين ومراقبة مدى إيفائهم لوعودهم
- كون هذه الانتخابات تتم في دوائر صغيرة فإنها تتميز بسهولة الإجراءات الانتخابية وسرعة الوصول إلى النتائج وتكون النفقات الانتخابية أقل ممّا هو عليه الحال في النظم الأخرى .[1]
- يساعد في ظهور نظام الحزبين وتوزع الأصوات بين حزب الأغلبية والمعارضة ويحد من ظهور الأحزاب الصغيرة والحكومات الائتلافية ممّا يساعد في استقرار الأوضاع السّياسية بتماسك كل من المعارضة والحكومة.

ب-مساوئ نظام الانتخاب الفردي:

- تكون العلاقات الشخصية والولاءات العائلية والطائفية والعرقية أساسًا في عملية الانتخاب على حساب البرامج والمبادئ التي تقدمها الأحزاب والقوائم.
- إن ارتباط المرشح بدائرته يجعله أسيرًا لها لضمان أصواتها في الدورات اللاحقة مما يؤدِّي إلى ظهور قيادات محلية ذات أفق ضيق على حساب ممثلي الأمة والاهتمام بالمصالح العامة.
- يسهل هذا النظام من عملية التدخل في العملية الانتخابية وخاصّة من قبل أصحاب النفوذ والضغط على المرشحين والناخبين.
- يحد من تبلور الظاهرة الحزبية لان الانتخاب يكون على أساس شخصي

ج-مزايا نظام القائمة:[2]

- تكون الأهمية للبرامج الحزبية والانتخابية وليس للاعتبارات الشخصية في عملية المفاضلة بين المرشحين.
- يساعد في تغليب الصّالح العام على الخاص ويضعف التأثير على الناخبين والمرشحين على السواء.
- يساعد في ظهور وتبلور التعدّدية السّياسية وقبام الديمقراطية.
- يشجع على التقارب والائتلاف بين الجماعات وتكوين الكتل السّياسية لتشكيل القوائم عن طريق البرامج المشتركة.

د-مساوئ نظام القائمة:

1- ربوحي ياسين، الأحزاب السياسية في الجزائر (التطور والتنظيم)، مرجع سابق.

2- شريط الأمين، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962)، مرجع سابق.

- تحكم الأحزاب في عملية اختيار المرشحين وتشكيل القوائم على حساب الكفاءة والقدرات الشخصية [1].
- يحد من قدرة الناخبين على اختيار من يرغبون من المرشحين الذين ربما يكونوا الأكفأ.
- من خلال هذا النظام تستطيع العديد من الأحزاب حتى الصغيرة من التمثيل في البرلمان مما يؤدّي إلى تشرذمها.
- يؤدّي إلى تشكيل حكومات ائتلافية ضعيفة وغير مستقرة تنهار عند وجود أبسط خلاف بينها مما يؤدّي إلى عدم استقرار الأوضاع السّياسية في البلاد.
- يضعف من عملية المحاسبة والمراقبة للمرشحين وعدم اكتراث هؤلاء بما يوجه إليهم من انتقادات لوقوف الأحزاب خلفهم.

من خلال ما تقدم لايمكن الحكم على أي نظام انتخابي بأنه المثالي أو حتى الأفضل، حيث لكل نظام محاسنه ومساوئه، ومع سعي كل نظام انتخابي إلى ترسيخ مجموعة من القيم والأهداف، فإن الحكم على صلاحية أي نظام انتخابي وجدواه يعتمد على قدرة هذا النظام في الاستجابة للأوضاع التي تمر بها الدولة المعنية، فالنظام الانتخابي الصالح لدولة معينة قد لا يكون صالحا لدولة أخرى فتعتمد نظاما أخر أكثر استجابة ومرونة لأوضاعها السّياسية والاجتماعية والاقتصادية ولأولويات شعبها[2].

2- نظام الأغلبية

إن نظام الأغلبية هو أقدم نظام انتخابي وكان لفترة طويلة هو الوحيد المعمول به، ولا يزال يحظى بتفضيل أكثر من 80 بلد في العالم – استنادا إلى دراسة للاتحاد البرلماني العالمي 1993. وتكمن ميزة هذا النظام، ربما، وقبل كل شيء في بساطته، إذ يتم انتخاب المرشح الذي يحصل على أغلبية الأصوات وقد طبق هذا النظام قبل ظهور الأحزاب السّياسية حيث يتم انتخاب المرشح الأكثر شعبية. ولكنه من ناحية أخرى فغالبا ما يكون نتائجه غير عادلة، فهو قد يؤدّي إلى حصول حزب ما على أغلبية برلمانية كبيرة تفوق حصته من الأصوات.

في نظام الأغلبية البسيطة، فإن المرشح الذي يحصل [3] على العدد الأكبر من الأصوات يفوز بالمقعد حتى لو كانت الأصوات التي حصل عليها أقل من 25% من المقترعين في الانتخابات، ويؤدّي هذا النظام إلى

1- جرادي عيسى، الأحزاب السياسية في الجزائر، مرجع سابق.

2- بوقفة عبد الله، القانون الدستوري وتاريخ دساتير الجمهورية الجزائرية، مرجع سابق.

3- الخالدي محمود، الديمقراطية الغربية في ضوء الشريعة الإسلامية، الجزائر: شركة شهاب للنشر والتوزيع، 1989.

بروز حزبين على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات، مع أن بعض الأحزاب الجهوية (الإقليمية) يمكنها المحافظة على وجودها، كما هو الحال في بريطانيا وكندا. لقد نشـــأ نظام الأغلبية في بريطانيا، وتم تطبيق هذا النظام بشكل خاص في بلدان الكومنوولث، ويعطي هذا النظام الحزب الفائز مقاعد أكثر من حصته النسبية من الأصوات، فعلي سبيل المثال فإن الحزب الذي يحصل على 45% من الأصوات يفوز بالأغلبية ويستطيع أن يشكل حكومة بمفرده. ونستطيع أن نجمل بعض إيجابيات هذا النظام على النحو التالي:

- تكون أوراق الاقتراع قصيرة وبسيطة[1].
- يصوت المقترعون لشخص معين يمثل بدوره حزب سياسي ما أو مستقل.
- يشمل دائرة انتخابية ويجعل العلاقة أوثق بين النائب وناخبيه. (ممثل الدائرة).
- وهناك عدة أشكال للتصويت بنظام الأغلبية: * دائرة انتخابية بمقعد واحد:
- وهناك ثلاث أشكال أساسية لتصويت الأغلبية المفردة:

✓ تصويت الأغلبية لدورة واحدة: يتم وفق هذا التصويت، انتخاب المرشح الذي يحظى بأكبر عدد من الأصوات، وينتج عن هذا النظام انتخاب مرشح ما حتى ولو لم يحصل إلاّ على نسبة 20% من الأصوات الفعلية[2].

✓ تصويت الأغلبية لدورتين (الأغلبية المطلقة)، على المرشح هنا أن يحصل على نصف الأصوات كحد أدنى، بالإضافة إلى صوت واحد لكي يتم انتخابه. وإذا لم يحصل أي من المرشحين على هذا العدد من الأصوات يتم تنظيم دورة ثانية. وفي هذه الحالة تكفي الأغلبية البسيطة وحدها في الدورة الثانية.

✓ التصويت التفضيلي أو التتابعي: – يجمع هذا النوع من التصويت ما يتم في دورتين، التصويت بالأغلبية المطلقة في دورة واحدة، إذ يصوت المقترعون لمرشح واحد، ولكنهم يشيرون إلى أفضليتهم بالنسبة للمرشحين الآخرين بترتيب تنازلي. وإذ لم يحصل أي من المرشحين على الأغلبية المطلقة لدى الفرز الأول للأصوات. يتم إبعاد المرشح الذي حصل على أقل عدد من الأصوات ويجري توزيع الأفضليات الثانية للمرشحين الآخرين، وتستمر هذه العملية حتى يحصل أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة نتيجة لهذه التأجيلات المتتابعة. لقد تم للمرة الأولى، تطبيق نظام الأغلبية لدورة واحدة في بريطانيا وهو يطبق في عدد كبير من البلدان (أكثر من 40 بلد)، وهناك أربع بلدان

1– جرادي عيسى، الأحزاب السياسية في الجزائر، مرجع سابق.

2– بوقفة عبد الله، القانون الدستوري وتاريخ دساتير الجمهورية الجزائرية، مرجع سابق.

تطبق الأغلبية المطلقة في الدورة الأولى والأغلبية النسبية للدورة الثانية هي: جزر القمر، الكونغو، فرنسا، الغابون، وكذلك العديد من الدول التي تطبق " النظام المختلط " تشترط حصول المرشح على الأغلبية المطلقة في المقاعد الفردية.[1]

- ✓ دائرة انتخابية بعدة مقاعد هناك طريقتان أساسيتان مختلفتان لتصويت الأغلبية في هذه الدوائر الانتخابية. وبالإمكان تطبيق نظام الأغلبية لدورة واحدة أو لدورتين أو التصويت التفضيلي أيضًا في هاتين الحالتين. التصويت للقائمة: يتم تجميع المرشحين بصفة مستقلة أو ضمن قائمة حزبية أو غير ذلك ويختار الناخب المرشحون على بطاقة الاقتراع ضمن صدور المقاعد المخصصة للدائرة، ويتم انتخاب المرشحين الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات (فلسطين 1996، الأردن 1989).[2]

ولتبيان أهمية وأثر النظام الانتخابي على نتائج الانتخابات هذا المثال يبين بأن الحزب A يحصل على أربع مقاعد في حالة اعتماد نظام الأغلبية أي 80% من القاعد، مع العلم بأنه حصل على 43% من الأصوات، مقارنة مع الحزب B الذي حصل على مقعد واحد أي 20% من المقاعد وقد حصل على 57% من الأصوات. أما في حالة اعتماد نظام التمثيل النسبي فان حزب Aيحصل على مقعدين أي 40% من المقاعد وحزب B يحصل على3 مقاعد أي 60% من المقاعد الإجمالية. نجد أن نظام التمثيل انسبي أكثر عدالة من نظام الأغلبية. (10)ومن أبرز عيوب نظام الأغلبية:

- إقصاء أحزاب الأقلية من التمثيل البرلماني، وكذلك فإن عدد المقاعد التي يحصل عليها الحزب في الانتخابات تعتمد بشكل كبير ليس على عدد الأصوات فقط بل أيضًا على مكان تسجيل هذه الأصوات.
- استثناء أحزاب الأقلية التي ثبت أنها أكثر ميلاً لأحداث عدم استقرار خارج النظام السّياسي مما تكون عليه عند إدخالها في تركيبة التمثيل السّياسي نتيجة الاهتمام بالجغرافيا أكثر من الاهتمام بالشَّعب
- استثناء أفراد المجموعات الأقلية العرقية من التمثيل البرلماني.. انخفاض إمكانية انتخاب النساء في ظل نظام الأغلبية ممّا عليه في ظل التمثيل النسبي[3].
- حرمان الأقليات من التمثيل حيث يستطيع حزب واحد أن يستحوذ على كافة مقاعد الدائرة ويحرم الأقليات من التمثيل.

1- جرادي عيسى، الأحزاب السياسية في الجزائر، مرجع سابق.

2- ربوحي ياسين، الأحزاب السياسية في الجزائر (التطور والتنظيم)، مرجع سابق.

3- بوقفة عبد الله، القانون الدستوري وتاريخ دساتير الجمهورية الجزائرية، مرجع سابق.

- شـــيوع الأصـــوات المهدورة، حيث تصـــل في نظام الأغلبية إلى أكثر من 60% كما هو الحال في الانتخابات الفلســطينية 1996 الســابقة أو الأردن خلال (1989، 1993، 1997). ولكن في ظل نظام التمثيل النسـبي تكون هذه النسـبة حوالي 10% في أغلب الأحيان، وتعتمد بشـكل أسـاسـي علي أساس نسبة الحسم.
- يمكن للحزب الفائز الحاصل على 30% – 40% من أصوات المقترعين ولكنه يستحوذ على 50% – 70% من المقاعد، حيث حصل الحزب الشَّعبي المنغولي عام 1992 على 95% من المقاعد، بينما لم يحصل إلاّ على 57% من الأصوات[1].
- وتستطيع الأحزاب الحاكمة أن تعمل على تغيير حدود الدائرة الفردية بما يخدم مصلحتها.

3- التمثيل النسبي

ظام الأغلبية هو، دون شـك الأقدم في العالم، غير أن التمثيل النسـبي أن يزهو بكونه موضـوعا لأكبر عدد من المؤلفات والمقالات التي كرســت لتحليله. وقد تم تطبيق هذا النظام للمرة الأولى، في بلجيكيا 1889 وفي هذه الأيام يطبق في أكثر من 60 بلدا في العالم.

إن العدالة هي الميزة الأولى لهذا النظام، فعندما يتناسب عدد المقاعد التي حصلت عليها القوى السّياسية مع نسـبة حضـورها الانتخابي يكون التمثيل عادلا. أن أيا من القوى السّـياسـية أو أي جزء من الرأي العام، لا يستأثر، من ناحية المبدأ بالتمثيل الكامل، ولا يظل أيضًا دون تمثيل. أن التمثيل النسبي يفرض التصويت للقائمة مما يدل، غالبا، على أفكار المرشحين تتفوق في الحملات الانتخابية، بالتعارض مع شخصياتهم، بالإضافة إلى ذلك فإن التصويت يجري في دورة واحدة ويتم تلافي السّياسة المعروفة في الأنظمة التي تطبق الدورة الثانية[2].

وهناك نموذجين أساسيين في التمثيل النسبي:

أ-النسـبي الكامل: تعتبر البلاد كلها دائرة انتخابية واحدة، ويتم توزيع المقاعد للقوائم أو الأحزاب حسـب حصتها (نسبتها) الإجمالية، كما هو معمول به في الكنيست الإسرائيلي.

ب-التمثيل النسـبي التقريبي: تجري الانتخابات في عدة دورات انتخابية ويتم توزيع المقاعد على هذا الأسـاس، حيث يقبل هذا النظام ربما تفاوتا بين عدد الأصـــوات التي حصـــل عليها حزب ما في البلد بمجمله وبين عدد المقاعد التي يفوز بها. وحيث أن نظام التمثيل النسـبي يشـكل انعكاسـا لتمثل كافة الأحزاب والطيف السّـياسـي، نستطيع أن نؤكد على بعض مزايا النظام: [3]

1- الخالدي محمود، الديمقراطية الغربية في ضوء الشريعة الإسلامية، مرجع سابق.

2- شريط الأمين، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962)، مرجع سابق.

3- ربوحي ياسين، الأحزاب السياسية في الجزائر (التطور والتنظيم)، مرجع سابق.

- يسهل حصول أحزاب الأقلية على تمثيل في البرلمان، ويعمل آلية لبناء الثقة.
- يشـجع نظام التمثيل النسـبي للأحزاب الكبيرة والصـغيرة على حد سواء، على وضـع قوائم متنوعة إقليميًا وعرقيًا وجنسيًا، إذ أن عليها تلبية أذواق مجال موسع من المجتمع لزيادة عدد الأصوات في جميع أنحاء البلاد. ونتيجة لذلك، هنالك حوافز أقل لتوجيه التماسات عرقية بحته.
- يعكس تمثيل حقيقي وعادل للقوى والأحزاب في البرلمان.
- يشجع على المشاركة الواسعة في الانتخابات.
- يقلل من عمليات التزوير.

ويعمل نظام التمثيل النسبي على التقليل من مشكلة الأصوات المهدورة في الإقطاعيات الإقليمية. ولكن على الرغم من مزايا هذا النظام إلاّ أن هناك العديد من المنتقدين له يسردون بعض العيوب وهي:

- أن التمثيل النسبي يهدد بأحداث اختناقات تشريعية في حكومات الائتلافيات متعدّدة الأحزاب
- عدم استقرار الائتلافيات الحكومية ويزيد من عدم الاستقرار.
- يؤدِّي نظام التمثيل النسبي إلى تجزئة الأحزاب.

[1]

- . تســتطيع الأحزاب الصــغيرة أن تبتز الأحزاب الكبيرة لتشــكيل حكومات ائتلافية، حيث نجد أنه في إسـرائيل تعتبر الأحزاب الدينية المتطرفة ضـرورة لتشـكيل الحكومة، بينما عاشـت إيطاليا أكثر من 50 عاما في ظل حكومات ائتلافية غير مستقرة.
- نسبة الحسم، ومن أجل تقليل عدد الأحزاب المشاركة في البرلمان لجأت العديد من البلدان لاعتماد نسبة حسم حد أدنى وهي تتفاوت من 67،.% كما هو في هولندا و 1،5 % في إسـرائيل وتصـل إلى 10% في تركيا. ولكن معظم البلدان تعتمد نســبة في معدل 3-5% وهي تعتبر معقولة من أجل التمثيل. وتهدف نسـبة الحسـم إلى تقليل عدد الأحزاب المشـاركة في البرلمان. فنجد إنه في بعض البدان يشـارك في الانتخابات 30 – 40 حزب سياسي ولكن فقط 5-7 أحزاب تمثل في البرلمان. وبلغت نسبة الحسم في اسبانيا 3%، وكل من بغاريا والبانيا والسويد 4%، والمانيا والتشيك وبولندا واستونيا وأوكرانيا وأرمينيا 5% وجورجيا 7%، ولشتانستين 8%. هذا وقد جاء في مذكرة الأحزاب والفصائل الفلسطينية ومؤسّسات المجتمع المدني والفعاليات السّياسـية ضـرورة اعتماد نسـبة حسـم لا تقل عن 2% من الأصـوات الفعلية المشاركة في الاقتراع.

1- بوقفة عبد الله، القانون الدستوري وتاريخ دساتير الجمهورية الجزائرية، مرجع سابق.

3-النظام المختلط

من أجل الاستفادة من مميزات نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي وتقليل عيوب كلا النظامين، لجأت العديد من الدول إلى اعتماد " النظام المختلط " وهو معمول به حاليًا في العديد من البلدان والذي يعني انتخاب عدد من المقاعد (نصفها مثلاً) على أساس الدوائر الفردية (الأغلبية) والنصف الآخر على أساس التمثيل النسبي كما هو الحال في ألمانيا. وسمحت بعض الأنظمة المختلطة للمرشح أن يشارك في الانتخابات الفردية للدوائر وكذلك أن يكون مرشحًا ضمن القوائم في نظام التمثيل النسبي.[1]

أ-مستويات الانتخاب:

في المؤسّسات والجمعيات والهيئات (على اختلاف أنواعها وأشكالها) التي تضم عددًا محدّدًا من الأفراد، فإن عملية الانتخاب تتم على مستوى المؤسّسة كاملة، حيث يتم انتخاب (قائمة أو مجموعة من الأفراد) لإدارة هذه المؤسّسة وتنظيم أمورها. أما على مستوى الدولة بشكل عام فإنه يمكن تقسيم عملية الانتخاب حسب المستوى الذي تتم فيه إلى 3اقسام:

- **المستوى الوطني العام (القومى):** تهدف عملية الانتخاب هنا إلى اختيار هيئات ذات صبغة تمثيلية عامة للدولة ككل، مثل انتخاب رئيس للدولة أو انتخاب أعضاء البرلمان حسب الأكثرية أو حسب التمثيل النسبى، كذلك قد تجرى انتخابات عامة أو حسب الدوائر، وأيضًا حسب قوائم انتخابية أو تنافس فردى[2].
- **المستوى المحلي:** يتم فيه انتخاب هيئات وسلطات على المستوى المحلي داخل الدولة الواحدة، وعادة ما يكون التقسيم هنا على أساس مواقع جغرافية معينه مثل: انتخاب مجالس محلية لإدارة شؤون التجمعات السكانية المختلف، مدن، قرى ... الخ. وتهدف هذه العملية إلى انتخاب سلطة ذات اختصاص محدّد يتعلق بالموقع نفسه، وفي الغالب انتخاب هيئة لتقوم بتسيير الأمور ولمصالح اليومية للمواطنين في هذا التجمع، مثل انتخاب مجلس بلدي أو قروى.. وغيره[3].

ثالثًا: المستوى المؤسّسي للمنظمات

1- جرادي عيسى، الأحزاب السياسية في الجزائر، مرجع سابق.

2- بوقفة عبد الله، القانون الدستوري وتاريخ دساتير الجمهورية الجزائرية، مرجع سابق.

3- الخالدي محمود، الديمقراطية الغربية في ضوء الشريعة الإسلامية، مرجع سابق.

وهي للمنظمات والهيئات المدنية والمتخصّصة التي تأخذ الانتخابات وسيلة لتعيين من يديرها مثل الأحزاب والنقابات المهنية والعمالية والشركات والمؤسّسات الرياضية والجمعيات الأهلية والاتحادات المحتفلة وغيرها من الهيئات. والانتخابات ليست هدفا بحد ذاته، وإنّما هي وسيلة من أجل ترسيخ علاقة ديمقراطية بين الأفراد والجماعات والسُلطة في مختلف المستويات، إن الهدف الرئيسي من الانتخابات هو إتاحة الفرص أمام المواطنين في ممارسة حقهم في اختيار من يرونه مناسبا لتمثيلهم والنيابة عنهم في هيئة معينة، سواء كانت هذه الهيئة حزب أو جمعية أو نقابة أو سلطة تشريعية أو غيرها. إن هذا الحق مرتبط أيضًا بوجود حق لكل مواطن في ترشيح نفسه لأي منصب من المناصب المذكورة بشرط أن تنطبق عليه الشروط القانونية لذلك.

المبحث الثاني: الأحزاب السّياسية

منذ أن نشأت ظاهرة الأحزاب السّياسية في العالم المتقدم، انصّب اهتمام العلماء والفقهاء والدارسين لتحديد مفهومها والعوامل التي أدَّت إلى ظهورها، لكونها أداة فعّالة لممارسة الديمقراطية، ومهما اختلف الفقهاء إلاَّ أنَّهم لا يجمعون على شيء مثل إجماعهم على ضرورة الأحزاب والتي لا حرية سياسية بدونها.

ولكي تحقق الأحزاب السّياسية أهدافها، عليها أن تضمن قاعدة شعبية تساندها وتدعمها للوصول للسلطة أو المشاركة فيها، وذلك بتوعية أفراد المجتمع بأهمية وجود الأحزاب في الحياة السّياسية وبضرورة مشاركتهم فيها لكي يحققوا مطالبهم واحتياجاتهم.

إذًا؛ سنحاول دراسة هذه الظاهرة المتشعبة، بالرغم من صعوبة إيجاد التعريف الدقيق والشامل لها، بعرض مجموعة من المفاهيم الغربية والعربية، ثم التطرق إلى عوامل نشأة الأحزاب السّياسية ووظائفها وتصنيفها.

المطلب الأول: مفهوم الأحزاب السّياسية

نبحث ضمن هذا المبحث مختلف الدلالات اللغوية والاصطلاحية لمفهوم الحزب السّياسي.

أولا: الحزب في اللغة

إنّ كلمة الحزب تدل على الجمع من الناس، كما تدل على الاعتياد على شيء ما[1]، والجمع أحزاب، والحزب بمعنى الحلف أي جماعة من الناس يلتقون في هدف واحد وينشدون غاية اتفقوا عليها فيما بينهم، فيتحالفون أي يتعاهدون عليها. كما جاء في لسان العرب "الحلف لغة العهد وقد حالف فلان فلانا إذاعاهده وعاقده فهو حليفه، وتحالفوا أي تعاهدوا، "ويُضيف ابن منظور في لسان العرب أن "الحزب يعني الطائفة الورد والنصيب[2] ، بمعنى القسم أو الجزء.".

1 – رجب عبد الحميد، **النظم السّياسية المعاصرة**، ط 1.الإماراتالعربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي، 2014، ص 132.

2 – ابن منظور الافريقي المصري، **لسان العرب**، المجلد الأول. بيروت: دار صادر، 1955، صص 308، 309.

أماالأصل اللغوي لكلمة الحزب السّياسي في اللغة الفرنسية Parti يأتي من الاسم Part اشتق منه الفعل Partir الذي يعن يقسم أو جزأ، ويشير معجم Littré أن كلمة Parti قد أخذت من المصطلحات العسكرية في فترة القرون الوسطى، وكان لفظ الحزب يطلق على مجموعة مقاتلين تعهد إليهم محاربة سرية عسكرية[1] ، غير أنّه منذ أواخر القرون الوسطى، بدأ يستخدم هذا اللفظ في مجال السّياسة.

إنّ المعنى العام للفظة الحزب السّياسي عند العرب المسلمين هي حزب الرجل، وهم أصحابه وجنده الذين على رأيه، وحازب القوم وتحزبوا، اجتمعوا وصاروا أحزابا على معنى الجماعة والتجمع[2].

كماوردت كلمة الحزب في القرآن الكريم عشرين مرة، في ثلاث عشر آية[3]، وهي من حيث العموم لم تخرج عن معناها اللغوي، حيث استخدم القرآن الكريم لفظة الحزب تارة للمدح مثل حزب الله، حسب قوله جلّ شأنه ﴿ومن يتولى الله ورسوله والذين أمنوا فإن حزب الله هم الغالبون﴾[4].

وتارة للذم مثل حزب الشيطان، في قوله تعالى ﴿ومن يكفر به من الأحزاب فالنار موعده﴾[5]، ويقصد هنا "بالأحزاب" أهل مكة ومن تحزب معهم على الرسول صلى الله عليه وسلم، وغيرها من الآيات التي تحمل نفس المعنى –الذم– للحزب.

وتارة بشكل مطلق في قوله تعالى ﴿فتقطعوا أمرهم بينهم زبرا كل حزب بما لديهم فرحون﴾[6]، وكبديل للنظام الحزبي وضع الإسلام مبدأ الشورى بقوله تعالى: ﴿والذين استجابوا لربهم، وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقنأهم ينفقون﴾[7].

لذلك سوف نأخذ بوصف الجماعة بأنها سياسية إذا كان هدفها الوصول إلى السُلطة أو المشاركة فيها[8]، ومن هذا المعنى نجد أن صدر الإسلام أثناء حياة الرسول صلى الله عليه وسلم قد خلا من وجود الأحزاب، وذلك بسبب حكمة المصطفى في لمّ شمل المسلمين، فهو قائدهم ونبيهم وهو الصادق الأمين الذي أعزه أصحابه ووقروه وساروا على هديه، فهو النور المنبعث فيهم ولا مجال لديهم أن يتحزبوا ضده.

---

1 – قصري فريدة، "دور الأحزاب السياسية في بناء الوعي السياسي للشباب الجزائري"، **المرجع السابق**، ص 67.

2 – محمد محمود حيدر، تكوين الجماعات والأحزاب السياسية (من منظور الفقه الإسلامي)، الإسكندرية: دار الفقه الجامعي، 2013، ص30.

3 – المرجع السابق، ص 30.

4 – القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية 56.

5 – القرآن الكريم، سورة هود، الآية 17.

6 – القرآن الكريم، سورة المؤمنون، الآية 53.

7 – القرآن الكريم، سورة الشورى، الآية 38.

8 – نور الدين حاروش، الأحزاب السياسية، الجزائر: دار الأمة، 2009، ص 81.

إلاَّ أنَّه بعد موت الرسـول صـلى الله عليه وسـلم دبّ الصِّـراع بين المسـلمين حول الخليفة الذي يجب على المســلمين أن يتبعونه، مما أدَّى إلى ظهور مذاهب وفرق وتيارات فكرية مختلفة، بدأت تتطور عقب مقتل عثمان بن عفان حيث نشب الخلاف بين علي ومعاوية وعلى من يكون له الحق في الخلافة، وهنا انقسم المسلمون إلى ثلاثة فرق بعد واقعة التحكيم*، فمن من شايع عليسميو بالشيعة، والطائفة التي خرجت عن الأمرسميو بالخوارج، وآخرون اعتزلوا وسميوبالمعتدلة وهم أهل السنة والجماعة.

ثانيا: المعنى الاصطلاحي للحزب السّياسي

اختلف الفقهاء والباحثين في إيجاد مفهوم جامع للحزب السّـياسـي نظرا لاختلاف الإيديولوجيات والمعتقدات والأفكار وإلى تطور النظرة إلى مهام الحزب من عدة زوايا، فالبعض ينظرإلى الحزب نظرة تنظيمية باعتبار أن التنظيم هو الذي يضفي على الحزب أهميته.

ويرى آخرون أن أهداف الحزب النابعة من الإيديولوجية التي يعتنقها هي العامل الحاسم في تعريف الحزب، وهناك فريق ثالث يقف عند وظائف الحزب باعتبارها أهم ما يميزه عن باقي الجماعات السّياسية.

1-المدلول التنظيمي: إن أولى الدراسـات التي اهتمت بتعريف الحزب اعتبرته تنظيما، وسـبب ذلك يعود إلى نشــأة الأحزاب التي كانت عبارة عن تنظيم لعملية الانتخاب، ومحاولة تعريف الناخبين بمرشــحيهم ودفع هؤلاء الناخبين عن طريق التنظيم، إلى تدعيم مرشـحي الحزب[1]. وفي هذا الاتجاه نجد: تعريف موريس دوفرجيه: "الذي يرى أن الحزب ليس جماعـة واحدة، ولكنـه عبارة عن تجمع لعدد من الجماعـات المتنـأثرة عبر إقليم الدولـة، كاللجان الحزبية والمندوبات وأقســام الحزب، والتجمعات المحلية، كل هذه الجماعاتيربط فيما بينها الرباط التنظيمي، الذي يقوم على أجهزة الحزب المختلفة، وهذه الارتباطات فيما بين الجماعاتالمختلفة تقوم على أســاس تدريجي هرمي"[2].

---

* بدأت الفرقة تدب بين المســلمين بعد أن اقترح معاوية بن أبي ســفيان على علي بن أبي طالب الاحتكامإلى حكمين بعد موقعة صــفين عام657م، وأن يعتمد الحكمان على القرآن في حسمهما للخلاف الذي أدى إلى مقتل عثمان قبل التحكيم، وكان من أــمره ما سماه المؤرخون خداع عمرو بن عاص لأبي موسـى الأشـعري قال المتمردين، -وكان معظمهم من قبيلة تميم-أنلاحكمإلا بحكم، وتجمعوا نحو حوراء غير بعيد عن الكوفة لذا عرفوا أيضــا بالحرورية، حاربهم علي بن أبي طالب في معركة النهروان وهزمهم هزيمة منكرة حيث كان عددهم ألفين بينما كان جيش علي ابن أبي طالب قرابة سبعين ألف ولكنهم دبروا مكيدة لاغتيال علي واغتيال عمرو بن العاص وكذلك معاوية بن أبي سفيان نجا عمر ومعاوية وقتل علي بن أبي طالب على يد عبد الرحمن بن ملجم أحد الخوارج أنظر: نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص82.

1 - ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، عمان: دار مجلاوي، 2013، ص 209.

2 - Maurice Duverger, Les Partis Politiques, Paris: Armand Colin, 1981, pp. 25-26.

وفي نفس هذا المعنى يؤكد ماكس فيبر بقوله إنّ "اصطلاح الحزب يستخدم للدلالة على علاقات اجتماعية تنظيمية تقوم على أساس من الانتماء الحر والهدف هو إعطاء زعماء الحزب السُّلطة داخل الجماعة التنظيمية من أجل تحقيق هدف معين أو الحصول على مزايا عادلة للأعضاء".

أمّا "بيرو ويجنيP.wigny" فجاء تعريفه للحزب في قوله: "فالحزب تنظيم دائم، ممثل لجزء من الرأي العام لأجل تنفيذ برنامج وطني بواسطة جهاز حكومي"[1]، ويذهب صمويل إيلدر سفيلد S.Elderseveld في تعريفه للحزب السّياسي بأنه "جماعة اجتماعية، ونظام له هدف ونشاط مرسوم من خلال ذلك المجتمع العريض، وتتكون هذه الجماعة من أفراد متفقين على أدوار محدّدة، ومتصرفين على أساس أعضاء ممثلين لهذا المجموع المحدّد والقابل للتعريف، وبالتالي، فهو تنظيم و بناء"[2]. ويعرف كينيث جاندا KennethJanda: "الحزب السّياسي بأنه تنظيم يحاول أن يكون له ممثلين في الوظائف الحكومية"[3]، ويضيف مورنMorn: بأنه "تنظيم يحاول جمع عدد كبير من الأعضاء وأن يقدم برامج عريضة للناخبين"[4].

أمّا جون جيكالو أندري أوريوJean Giquelet André Hauriou فيعرفان الحزب على أنه" تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني، ومحلي من أجل الحصول على الدعم الشَّعبي، ويهدف للوصول إلى ممارسة السُّلطة بغية تحقيق سياسة معينة[5]".

كما لم يختلف الباحثون العرب في تعريفهم للحزب السّياسي عن علماء السّياسة الغربيين، ومن أبرزهم تعريف سعاد الشرقاوي التي تركز في تعريفها للحزب على الجانب التنظيمي، حيث تعرفه "بأنه تنظيم دائم يتم على المستويين القومي والمحلي، يسعى للحصول على المساندة الشَّعبية بهدف الوصول إلى السُّلطة وممارستها من أجل تنفيذ سياسة محدّدة"[6].

كما وذهب **أسامة الغزالي** في تعريفه للحزب بكونه "مجموعة من الأفراد ذات بناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلي، يعبر عن مصالح قوى اجتماعية محدّدة، ويهدف الوصول إلى السُّلطة السّياسية أو التأثير عليهابواسطة أنشطة متعدّدة، خصوصًا من خلال تولي ممثليه المناصب العامة، سواء عن طريق العملية الانتخابية أو بدونها"[7].

---

1 - Max Weber, The Theory of Social and Economic Organisation, Oxford University Press, 1947, p. 407.

2 – نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، القاهرة: دار الثقافة، 1983، ص 22.

3 – عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع السياسي، بيروت: دار النهضة العربية، ص 338

4 – مدحت أبو النصر، الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسية، مصر: إيتراك، 2004، ص

5 – JeamGiquel ، et André Mauriou، droit constitutionnel et institutions politiques، paris، 1985، p 228.

6 – سعاد الشرقاوي، **النظم السّياسية في العالم المعاصر**، ط2. القاهرة: دار النهضة العربية، 1982، ص 200.

7 – أسامة الغزالي حرب، المرجع السابق الذكر، ص 44

نلاحظ من خلال هذه التعارف التنظيمية، أنّ موريس دوفرجيه لم يعطي تعريفا دقيقا وواضـــحًا للحزب السّياسي بل اكتفى فقط بعنصر التنظيم، ونفس الشيء بالنسبة لماكس فيبر MaxViber والآخرون الذين ركزوا على خاصية التنظيم للحزب لكي يتميز عن الظواهر السّياسية الأخرى مثل الجماعات الضاغطة...الخ.

في حين أغفلوا العناصـــر الأخرى من وظيفة وإيديولوجية الحزب، كما أنّ التنظيم خلق عدم الاتفاق بين مؤيديه، فهناك من ذهب إلى أنّ التنظيم عبارة عن دائرة مغلقة بين عدد محدّد من الأعضاء يتولون مراكز القيادة مثل موريس دوفرجيه، وهناك من ذهب إلى أنّ التنظيم مفتوح لكل الفئات ويسـوده الطابع الديمقراطي، وأعضـاء الحزب متساوون في إمكانية الصعود إلى المناصب العليا في الحزب ومثال ذلك صاموئيل الدسفلد. Samuel J.Elderseveld

2-المدلول الأيديولوجي: يركز هذا الاتجاه على المبادئ والأهداف التي يقوم عليها الحزب، إذًا؛ تعرف الأحزاب بالنظر إلى مبادئها وأهدافها، فإيديولوجية الحزب هي أحد مكوناته وهي التي تمكن من الحكم على اتجاهه السّياسي، وفي هذا السياق سوف نسرد مجموعة من التعاريف كالآتي:

يعرف "بورك" الأحزاب السّـياسـية بأنها: " مجموعة منظمة من الناس اجتمعت من أجل العمل المشـترك لتحقيق مصلحة الوطن، عن طريق تحقيق الأهداف والمبادئ التي يعتقدونها"[1].

كما يعرفها "موريس هوريو Maurice Hauriou: بأنها منظمات تعمل لخدمة فكرة ما[2]، ويربببنجا مينكانستانB.Constant أنّ الحزب هو اجتماع رجال يعتنقون العقيدة السّياسية ذاتها[3].

كما يركز كارل ماركس على المدلول الأيديولوجي للحزب، وفي رأيه هو مجموعة من الناس يربطها ببعضها البعض مصالح اقتصادية في المقام الأول، تحاول أن تصل إلى الحكم عن طريق الإصلاح والثورة[4]، ويعرف الحزب السّياسي بأنه "التعبير السّياسي للطبقات الاجتماعية المختلفة، وهو جزء من الطبقة وطليعتها التقدمية الواعية المنظمة التي تحتضن عناصرها وهو بشكل عام اتحاد اختياري بين عناصر الطبقة التي تتحدّد تحت راية أيديولوجية النضال المشترك..." [5].

---

1 – يوسف أحمد كشاش، **الحريات العامة في الأنظمة السّياسية المعاصرة**، مصر: منشأة المعارف، 1981، ص 533.

2 – ياسين ربوح، **الأحزاب السّياسية في الجزائر (التطور والتنظيم)**، الجزائر: دار بلقيس، 2010، ص 19.

3 – عبد الله محمد عبد الرحمن، **علم الاجتماع السّياسي (النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة المعاصرة)**، بيروت: دار النهضة العربية، 2001، ص 337.

4 – أسأمة الغزالي حرب، المرجع السابق الذكر، ص 15.

5 – ياسين ربوح، **الأحزاب السّياسية في الجزائر (التطور والتنظيم)**، المرجع سابق الذكر، ص ص 18-19.

في حين يعرفه بطرس غالي بأنه "اتحاد مجموعة من الأفراد بغرض العمل معًا لتحقيق المصـــالح القومية وفقا لمبادئ خاصّـة يتفقون عليها جميعا، وعلى ذلك فالحزب أداة يستعملها الشَّعب للتعبير عن أمانيه، ويستطيع من خلالها أن يحقق هذه الأماني، وهو في الوقت نفسه يحقق مصلحة خاصّـة إذ أن مجموعة الأفراد التي تركز على أمانيها في حزب ما، إنّما ترمي إلى تحقيق قيمة أكبر لهذه الأماني وتأمل في تنفيذها عن طريق العمل المشترك الذي يتيحه جهاز الحزب"[1].

3-**المدلول الوظيفي:** يركز هذا الاتجاه على جملة الوظائف التي يقوم بها، ولعلّ أهمها وظيفة تولي الحكم، وهنا يعرف "ريمون آرون: "الحزب على أنه تنظيم دائم يضـم مجموعة من الأفراد يعملون معًا من أجل ممارسـة السُّـلطة سـواء ذلك في العمل على تولي السُّـلطة أو الاحتفاظ بها، وفي ذات المعنى يعرف الحزب على أنه "مجموعة من الناس تسعى للسيطرة بالوسائل المشروعة على جهاز الحكم[2].

أمّا في نظر الباحثين **ثيم Thum وجانسـورJanssoir** فيتحدّد مفهوم الأحزاب السّـياسـية من خلال أهم الوظائف التي تقوم بها وهي[3]:

1- تزويد الناخبين ببدائل وبرامج السّياسة العامة، وتتحدّد الكثير من الاختيارات لتكون أمام الناخبين واضحة.

2- تعتبر أجهزة رقابية معارضة، وتقوم بتقسيم الأداء والأنشطة التي تمارسها السلطات الحكومية.

3- تقوم بتنظيم المناقشات لتبيان وجهات نظر الفئات السّياسية في المجتمع.

وفي نفس السـياق نجد **شـيتز شـنيدرtshneidrJ.Schat** يقول: "إن الحزب السّـياسـي هو في المقام الأول محاولة منظمة لأخذ السُّلطة، ويقصد بالسُّلطة مراقبة الحكومة[4].

ويضـيف **جيوفاني سـار توريS.Giovanni** "أن الحزب هو جماعة سـياسـية تتقدم للانتخابات وتكون قادرة على أن تقدم من خلال ذلك الانتخاب مرشحين للمناصب العامة[5].

وأخذا بعين الاعتبار الأبعاد السّياسية والنفسية في تحليل الطبقات، وقد أكد غرامشـي أن الحزب السّـياسـي ينشـأ عند توفر عناصـر معينة صـاغها على النحو التالي: «وجود رجال يقبلون الانتظام، أوفياء وعادلين قابلين للانقياد، ويتحلون بالخلق وشـدّة الانضـباط، التماسـك والمركزية على المسـتوى القومي، مما يجعل من المجموع قوة، وهذا العنصر التماسكي أسماه (بالضباط)،

---

1 - أسامة الغزالي حرب، المرجع السابق الذكر، ص 4

2 - أسامة الغزالي حرب، المرجع السابق الذكر، ص 21.

3 - Thum، G E Jamsair، parties an the Gouvernement all system، N، Y ; prendic hall Im، 1969، pp 2-3

4 - عبد القادر مشري، **الأحزاب السّياسية في الديمقراطيات الغربية**، ط1.الجزائر: دارالخلد ونية للنشر والتوزيع، 2010، ص 15

5 - أسامة الغزالي حرب، المرجع السابق الذكر، ص18.

العناصـــر الوســيطة بين الضــباط والقواعد ومهمتها هي الاتصـــال الفكري والأخلاقي بين القاعدة ورئاســة الأركان، والوظيفة المركزية للحزب فهي تحويل عناصره إلى مثقفين سياسيين».

أمّاتعريف ســـليمان الطماوي للحزب، أنه "جماعة متجددة من الأفراد تعمل بمختلف الوســـائل الديمقراطية للفوز بالحكم بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين"[1]، ويعرّفه الدكتور محسن خليل بأنه: "عبارة عن محالفة ولاء بين جماعات تربط بينهم مصالح مشتركة ورغبة مشتركة في تولي زمام الحكم"[2].

نستنتج من خلال التعاريف الوظيفية أنها اهتمت بالسُّلطة والطرق التي ينتهجها الحزب كي يحقق ويشارك وينشط الحياة السّياسية، وعلى الرغم من أهمية هذا العنصر، إلاأنه أغفل الجوانب الأخرى التي سبق عرضها، وبالرغم من أهمية هذا الجانب ولكن الأخذبه لوحده غير كاف هنا.

إذًا هناك محاولة تعريف الأحزاب بالنظر إلى جوانبها المختلفة، إنّ العنصـر الأكثر تعارفا وثباتا يمثل الحد الأدنى المشترك بين كافة الأحزاب في التضـامن المادي والمعنوي الذي يربط أعضـاء الحزب الواحد، ويبقى هو المحور الذي تدور حوله كل عناصر الحزب من تنظيم وأهداف ووظائف، ففي هذا الإطار شقان[3]:

-**الشـق الأول:** يصـور الحزب في شـكل فكري يعكس رؤية سـياسـة خاصّـة ومتميزة، جمعت بين مجموعة من الأفراد وجعلتهم يلتفون حولها باعتبارها رؤية موضوعية بعيدة عن العوامل الشخصية.

-أمّا **الشــق الثاني:** فيركز على العلاقة التي تربط بين أفراد هذه المجموعة والأهداف التي يســعون إلى تحقيقها من مجتمعهم ويبرز في هذا الصّـــــدد التعريف الذي قام به جورج بيردو وأيّده بذلك ريمون آرون والذي يعرف الحزب بأنه "تنظيم يضـم مجموعة من الأفراد، تدين بنفس الرؤية السّـياسـية وتعمل على وضـع أفكارها موضـع التنفيذ وذلك بالعمل في آن واحد على ضـمّ أكبر عدد ممكن من المواطنين إلى صـفوفهم وعلى تولي الحكم، أو على الأقل التأثير على قرارات السُّلطة الحاكمة"[4].

إنّ هذا التعريف يتماشـى مع التطور الذي عرفه الحزب بالإضـافة لكونه يجمع بين معظم جوانب الحزب، وقد عرف **"لبلام باراو وينز** "الحزب بالمعنى الحديث للكلمة وذلك من خلال تجمع أربع خصـائص أو صـفات[5] تتمثل فيما يلي:

---

1 – سليمان الطماوي، **السلطات الثلاث في الدساتير العربية وفي الفكر السّياسي الإسلامي– دراسة مقارنة**– ط5. لبنان: دار الفكر العربي، 1996، ص 7.

2 – محسن خليل، **النظم السّياسية والدستور اللبناني، بيروت:** دار النهضة العربية، 1973، ص 412.

3 – نبيلة عبد الحليم كامل، **الأحزاب في العالم المعاصر**، مصر: دار الفكر العربي، 1982، ص 78.

4 – Max Veber، Thetheory of social and Economic organization، opcit، 1947، p 407.

5 – جان ماري دنكان، **علم السّياسة**، (ترجمة: محمد عرب صاليلا)، ط2. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1995، ص 211.

- **استمرارية في التنظيم:** والتي يسمح عندها التوفيق بين الحزب بالمعنى الحديث أو بكونه فقط حزب مجموعة ثم تنتهي بانتهاء حياة مؤسّسيها.
- **التنظيم واسع:** يشمل كافة أطياف المجتمع من العاصمة إلى أصغر وحدة إدارية، وبهذا يختلف الحزب في كونه محصوراً بجماعة معينة كأن تكون مجموعة من النواب أو غيرهم.
- **رغبة الحزب في السُّلطة أو المشاركة فيها والتأثير عليها:** وبذلك تختلف عن الجماعات الضاغطة.
- **يبحث الحزب** في الحصول على المساندة الشَّعبية وبذلك يختلف الحزب عن كونه نادي سياسي.

إذًا؛ يعتبر تعريف **لابلامبارا وواينر** الأكثر تداولا لدى معظم الكتاب والباحثين، لدقته وحصره في عناصر أساسية من ديمومة واتساع وانتشار، إلى التنظيم المحكم والقوي الذيلا يزول بزوال رئيس الحزب، ولا يتزعزع في بنيانه الداخلي، ويسعى لكسب التأييد الكبير للوصول إلى السُّلطة.

كاجتهاد منا في محاولة إيجاد مفهوم للحزب السّياسي، نرى أنه عبارة عن تجمع منظم من الأفراد متميزين من حيث الوعي السّياسي، ذوي انتشار وطني ومحلي، له مشروع سياسي، يمثل شريحة اجتماعية في المجتمع أو كتل متناغمة ويدافع عن مصالح الكتل الاجتماعية التي يمثلها ويجاهد من أجل انتصار أهدافه وغاياته التي يصبو إليها، وكل حزب من الأحزاب السّياسية له مبادئ تنظيمية وفكرية واجتماعية وله قوانينه الداخلية، له برنامج محدّد يبسط فيه أفكاره السّياسية والاقتصادية والاجتماعية، يسعى إلى توسيع دائرته النضالية وكسب التأييد الشَّعبي، بهدف الوصول إلى السُّلطة، المشاركة فيها أو التأثير عليها[1].

ثانيًا: وظائف الأحزاب السّياسية

تقوم الأحزاب السّياسية بوظائف عديدة سواء كانت في السُّلطة أو في المعارضة، وقد تختلف هذه الأدوار حسب طبيعة النظام السّياسي، كما تتأثر وظائف الأحزاب السّياسية بالمحيط الاجتماعي والسّياسي الذي تتواجد فيه، وكذلك بأنواع الأحزاب القائمة في تلك المجتمعات، لكن هذا لا يعني أنّ كل نوع له وظيفة معينة بل إنّ وظائف الأحزاب تشترك في النظرة العامة للحزب وهي السعي من أجل الوصول إلى السُّلطة ومراقبة مؤسّسات الدولة، إنتاج نخب سياسية، وتكوين الرأي العام[2]، خاصّة لدى الشباب...إلخ

إذًا؛ على الأحزاب السّياسية العناية بالشباب لأنهم عماد المجتمع وبهم تتطور الأجيال وتزدهر الحضارات، وبإنتاجهم ينهض المجتمع، ويتبوأ مكان الريادة والقوة بين الأمم المتقدمة وبالشباب تتواصل الأجيال، فهم ذخيرة

---

1 – عبد القادر مشري، المرجع السابق الذكر، ص 79

2 – آرنت ليهات، **الديمقراطية التوافقية: مفهومها ونماذجها**، بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، ط1، ص 56.

الوطن وعتاده ضـــد أي عدو يحاول النيل منه. وهنا يناط بالأحزاب السّـــياســـية مجموعة من الوظائف، فهناك وظائف عامة تشترك فيها جميع الأحزاب السّياسية ووظائف خاصّة تختص بها الأحزاب في الدول النامية.

1-الوظائف العامة للأحزاب السّياسية

أ-تنمية الوعي السّـــياســـي للناخبين: تقوم الأحزاب بدور محوري في بناء وتنمية الوعي السّـــياســـي للمواطنين، فهي تمدهم بالمعلومات الضـــرورية عن المرشـــحين وتفســـر لهم الخيارات السّـــياســـية المتاحة، يقول دوفرجيه: "تقوم الأحزاب السّياسية بتأطير إيديولوجي للناخبين، كما توعّيهم وتعرّفهم بحقوقهم وحرياتهم التي يجب عدم تجاوزها"[1]، وتزودهم بالوسائل للتعبير عن آرائهم، متبعة في ذلك مجموعة من الوسائل منها: [2]

- **التدريس الحزبي:** فأي حزب يســـعى لتعليم الأفراد المنتســـبين إليه وخاصّـــة الجدد منهم مبادئ الحزب وأفكاره وأهدافه، كما يولي الحزب أهمية كبيرة لأعضـــاء الحزب الذين ســـيتولون مناصـــب قيادية، فيهتم بتوعيتهم بالواجبات المنوطة بهم والتضحيات التي يقدمونها لأجل نجاح برنامج الحزب. [3]
- **الاجتماعات الحزبية:** وقد تكون هذه الاجتماعات دورية ومنتظمة تهدف إلى التثقيف الحزبي وقد تكون غير دورية تتعلق بقضـــايا مطروحة في تلك اللحظة تشـــمل على نوع من التحقيق، فيلتمس الفرد خلالها قيمًا مستقاة من وجهة نظر الحزب تجاه تلك القضايا، فيحمل من خلال ذلك مبادئ وأهداف الحزب.
- **المؤتمرات:** وتعقد مؤتمرات الحزب بصـــفة دورية كل ســـنة أو ســـنتين أو ثلاث أو أكثر حســـب القانون الأساسي للحزب، ويتم فيها تطوير وتعديل مبادئ الحزب وأهدافه وهياكله.
- **الدورات:** وتعقد الأحزاب دورة محدّدة لبعض أفرادها، من أجل تعميق فهم الأعضاء لفكر الحزب وأهدافه، هذا من جهة أما من جهة أخرى، فإن هذه الدورات تعقد لأعداد كوادر متخصّـــصـــة في العمل الحزبي كأعداد دعاة الحزب أو القيادات لتشكيلاته وتنظيماته.
- **المطبوعات:** فكثيرًا ما يقوم الحزب وفي مناســـبات عدة بطبع ونشـــر مطبوعات مختلفة بهدف تعريف الناس بمبادئ الحزب وأهدافه.
- **وسـائل الإعلام:** تعد وسـائل الإعلام سـواء كانت مرئية أو مسـموعة مهمة للغاية بالنسـبة للأحزاب على اختلاف مسمياتها وذلك لنشر أفكارها ومبادئها وأهدافها وأيديولوجيتها للناشئة.
- **المظاهرات والمســـيرات:** وهي وســـيلة للتعبير عن آراء الحزب تجاه قضـــايا ما، يكون لها وزن لدى المواطنين مثال"ذكرى الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين"، أو عدوان ما أصاب بلد له علاقات مع البلد الذي

---

1 – ياسين ربوح، "الأحزاب ودورها في التنمية السّياسية بالجزائر 1996-2008"، المرجع السابق الذكر، ص 24.

2 – أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، بيروت: مكتبة لبنان، 1978، ص 241.

3 – سهير لطفي، «الشباب الإسلامي بين الفكر والممارسة» **مجلة القاهرة**، العدد 121، ديسمبر 1992، ص 57.

ينشـط فيه الحزب، مثال القضـية العراقية وغزو أمريكا لها، حيث تظهر هذه المظاهرات السلمية موقف الحزب من تلك القضية وهنا يسعى الحزب إلى كسب عطف مواطنيه من خلال مواقفه من هذه القضايا، ويسـتغلها –المظاهرات– للطرح على المواطنين وبصـفة علنية وصـريحة مواقفه كتثقيف سـياسـي للمتظاهرين. [1]

- **وظيفة التجنيد السّياسي:** تعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السّياسية، ويقصد بالتجنيد السّياسـي أن يقوم الحزب بجمع وحشـد عدد كبير من الناخبين خاصّـة الشـباب منهم، ويجعلهم يعتنقون المشروع السّياسي الذي يدافع عنه، ويدعوهم للتصويت من أجل مرشحي الحزب.

ومن الناحية الواقعية لا يمكن لأي حزب أن يحرز انتصـــارًا إذا لم يكن قادرًا على التعبير عن المشـــاعر والآمال والأفكار الكامنة لدى فئة الشـــباب، كما أن تصـــنيف الأحزاب من حيث قوتها تظهر بعدد المنتخبين، فيكون الحزب من ضـمن أحزاب الأغلبية، إذا كان عدد منتخبي الحزب كبيرًا، ولذلك تسـعى الأحزاب في تنافس بينها لتجنيد أكبر قدر ممكن من المناضـلين والمنخرطين والمتعاطفين خاصّـة الشـباب منهم كي تكون ضـمن أحزاب الأغلبية[2].

كما يقصـد بالتجنيد عموما عملية اختيار أفراد لشـغل أدوار من نسـق اجتماعي ما، ويعني التجنيد السّياسـي شغل المناصـب الرسمية كرئيس مجلس الوزراء أو الوزير، أو عضـو البرلمان أو موظف إداري، وكذا المناصـب الأقل رسمية كالنقابي أو الحزبي أو الدعائي[3].

تختار الأحزاب مرشحيها في الانتخابات وتختلف عملية الاختيار حسب نوعية كل حزب وتركيبه، لكن عادة ما يتم عقد مؤتمر، يساهم فيه جميع أعضاء الحزب، باختيار المرشحين عن طريق الانتخاب، أي أن الديمقراطية تتحقق داخل الحزب، ويعتبر هذا النظام نظاما جيدًا إذا كان عدد أعضـــاء الحزب كبيرًا، ولكنه يكون معيبًا إذا كان عدد أعضاء الحزب قليلا بالنسبة لعدد الناخبين[4].

فغياب الأحزاب السّـياسـية يسـاعد على اسـتمرار النخب التقليدية في الحكم، بحيث تتم عملية التناوب في السُلطة فيما بينها وهذا يعني استمرار الجمود وعدم التجدد السّياسـي في مؤسّسـات الدولة، على الرغم من تبدل الأشخاص في سدة الحكم.

---

1 – ياسين ربوح، "الأحزاب ودورها في التنمية السّياسية بالجزائر، 1996–2008"، المرجع السابق الذكر، ص 26.

2 – ياسين ربوح، "الأحزاب ودورها في التنمية السّياسية بالجزائر، 1996–2008"، المرجع السابق الذكر، ص 26.

3 – عمل جماعي، **موسوعة العلوم السّياسية**، الكويت: مطبعة الوطن، 1994، ص 470.

4 – سعاد الشرقاوي، النظام السّياسي في العالم المعاصر، المرجع السابق الذكر، ص 25.

وتقوم الأحزاب بعملية التعبئة التي تعني حشد الدعم والتأييد لسياسات النظام السّياسي من قبل المواطنين وهذه الوظيفة هي أحادية الاتجاه، حيث تقوم الأحزاب بدور الوسيط بين النظام السّياسي والمواطنين قصد مجابهة المعركة الانتخابية ودخولها في أفضل الشروط والظروف خاصّة عندما تكون هذه الأحزاب منظمة وقوية بمواردها المالية والمادية وأجهزتها الإعلامية المتطورة، إذ أصبح الآن لبعض الأحزاب وسائل إعلام جماهيريةخاصّة بها (تلفزة، إذاعة، صحف، مواقع الكترونية...) [1].

من جهة أخرى تعتبر الأحزاب وسيلة اتصال مستمرة بين الشَّعب والنخب القيادية، وهذه الوسيلة ضرورية في نظر الديمقراطية لأنها تجعل القيادة على مقربة من القاعدة الشَّعبية بحيث تتطلع باستمرار على رغباتها وحاجاتها وتطلعاتها، التي تسعى إلى تحقيقها والتعبير عنها في السّياسات العامة للدولة إذا كانت في الحكم، أما إذا كانت أحزاب معارضة فهي تضغط أكثر على الحكومة بهدف تحقيق السّياسة التي تعبر عن رغبات الشَّعب وهذا ما نراه في الوظيفة التالية[2].

وظيفة تنظيم المعارضة: إن أهم وظيفة وهدف للحزب السّياسي هو الوصول للحكم أو محاولة التأثير على قرارات السُّلطة الحاكمة عن طريق تنظيم المعارضة، ويعتبر مفهوم المعارضة من المفاهيم الحديثة في علم السّياسة ولعل روبرت دالR.Dahl، هو أبرز المهتمين في هذاالموضوع، فقد نشر عام1966 كتابه الشهير "مستقبل المعارضة في الديمقراطيات" l'avenirdel'oppositiondansles démocraties ويعني بالمعارضة[3] عمل القوى السّياسية ضد من هو في السُّلطة أو بمعنى أدق فالمعارضة تكون معارضة للنهج الذي تتبعه الحكومة في ممارسة السُّلطة، وللتوجهات التي تعتمدها، ولا تتحقق المعارضة إلا في المجتمعات التي بلغت مستوى لا بأس به من التطور والنمو، والتي حققت مستوى لا بأس به من الديمقراطية لأن السماح بالمعارضة يعني وجود قوانين تنظم هذه العملية، وعدم اعتراف قانوني بوجود المعارضة سوف يمنعها من ممارسة نشاطها.

من المهام الرئيسية التي تفرضها وظيفة المعارضة على الحزب المعارض نجد ثلاث وظائف هي:

- توجيه النقد للنظام السّياسي الحاكم وتنوير الرأي العام بالأخطاء التي ارتكبها الحكام،
- تقديم البدائل والحلول القابلة للتنفيذ،
- ضمان استمرارية المؤسّسات الدستورية وما يقتضي ذلك من قبام كوادر الحزب بتولي مسؤولية الحكم[4].

---

1 – نور الدين حاروش، المرجع السابق الذكر، ص ص 115–116.

2 – عصام سليمان، **مدخل إلى علم السّياسة**، ط2. بيروت: دار النضال للنشر والتوزيع، 1989، ص ص 255–256.

3 – نبيلة عبد الحليم كامل، المرجع سابق الذكر، ص ص 85–86.

4 – نفس المرجع السابق الذكر، ص 86.

وظيفة تجميع المصالح: يعرّف كل من ألموند وباول عملية تجميع المصالح على أنها "ذلك النشاط الذي تتوحد فيه مطالب الأفراد والجماعات ومصادرهم لتقديم اقتراح سياسي ذي مغزى، وتصبح الاقتراحات ذات مغزى حين تكتسب مساندة قوية، والأحزاب مهيأة بشكل خاص لتجميع المصالح، فهي تسمي مرشحين يمثلون مجموعة من السّياسات، ثم تحاول أن تحشد التأييد لهم.

وتأخذ الأحزاب السّياسية الحديثة شكل مجموعات مستثناة من السُّلطة تكافح للمنافسة عليها، ومجموعات مسيطرة تسعى للاحتفاظ بالتأييد الشَّعبي لدعم نفسها،[1]معناه أن هذه الوظيفة يقصد بها تحويل المطالب إلى بدائل السّياسة العامة، ويقوم الحزب بهذه العملية عند تلقيه شكاوى ومطالب من المواطنين فيقوم بعقد مؤتمرات وجلسات لإيجاد الحلول.

ضمان الحريات العامة وتحقيق التوازن السّياسي: إن وجود الأحزاب السّياسية في أي مجتمع من المجتمعات معناه توفر عنصر حرية الرأي والتغيير في هذا المجتمع، أو بمعنى أصح حرية تكوين وإنشاء أحزاب سياسية زيادة على هذا الحريات التي تساعد على انطلاق الأحزاب في ممارسة وظائفها الموكلة إليها لتحقيق الغاية من وجودها في النظام السّياسي في الدولة. [2]

كما أنها تقضي على الفوضى والفراغ السّياسي، إضافة إلى أن ممارسة الحرية والحقوق السّياسية لا يمكن تحقيقها دون تنظيم، والأحزاب السّياسية هي التي تتولى هذا التنظيم ولكن مع كل هذا يجب أن يتوفر عنصر الحماية القانونية، بمعنى أن القانون هو الذي يكفل هذه الحريات ولا يحد منها، الأمر الذي ينعكس بالسلب أو الإيجاب على حرية الأحزاب السّياسية.

ولما كانت الحرية هي الركائز الأساسية للديمقراطية فإن التوازن السّياسي هو ضمانة الحرية، فالتوازن بين قوى وتيارات سياسية متنوعة يحول دون هيمنة قوة أو تيار سياسي واحد، ويقف حاجزا منيعا أمام التسلط واغتصاب حقوق وحريات المواطنين، فالتوازن بين الحكومة والمعارضة يجعل الحكومة تحترم مبادئ الديمقراطية ولا ينقلب عليها الرأي العام.

وظائف الأحزاب السّياسية الخاصّة بالدول النامية:

تختص الأحزاب السّياسية في الدول النامية بأدوار أخرى على غرار الأدوار العامة التي تضطلع بها الأحزاب السّياسية، وتتمثل في وظيفة التحديث والتنمية السّياسية وكذا وظيفة دعم الشرعية ووظيفة التكامل

---

1 – عبد القادر مشري، المرجع السابق الذكر، ص 134.

2 – حسين عبد الحميد احمد رشوان، **الأحزاب السّياسية وجماعات المصلحة والضغط**، المرجع سابق الذكر، ص 256.

القومي، كون الديمقراطيات الغربية قد سبق وتعرضت لأزمات الشرعية والمشاركة...عكس الدول النامية التي حصلت على استقلالها حديثا وهي في رحلة بحث عن الديمقراطية.

ب-وظيفة التحديث والتنمية السّياسية: الأحزاب السّياسية تحقق التطور من أوضاع تقليدية تقوم على أعراف موروثة وذات طابع قبائلي أو عائلي إلى أوضاع حديثة تقوم على مؤسّسات يتخصّص كل منها في وظائف معينة، وسياسيات عقلانية قائمة على الاختيار الشَّعبي، ويرتبط مفهوم التحديث بالتنمية السّياسية[1]، وانتشرت هذه المفاهيم خلال الخمسينيات والستينات من القرن العشرين، وظهرت عدة دراسات تسعى إلى التركيز على الدور التحديثي للحزب، وذلك من خلال المساهمة في حل أزمات التكامل القومي والمشاركة السّياسية والشرعية السّياسية[2].

ويُعتبر "دافيد آبتر" من أوائل وأبرز دارسي التحديث في البلدان النامية ويقول أنه"ليس هناك دور منفرد أعظم أهمية من الدور السّياسي الحزبي ويعود هذا إلى أن الأحزاب نفسها ترتبط -تاريخيا-بتحديث المجتمعات الغربية، كما أنها بأشكالها المختلفة الإصلاحية أو الثورية أو القومية أصبحت أدوات التحديث في المناطق الأخذة في النمو، الحزب السّياسي إذًا قوة حاسمة للتحديث".

ويُضيف دافيد ابتر، أن الأحزاب السّياسية في المجتمع الآخذ في التحديث "تلعب دور المنظم" لتكوين الأفكار الجديدة وإنشاء شبكة اتصالية لهذه الأفكار، ولربط الجماهير مع القيادات بطريقة تمكن من توليد القوة السّياسية وتعبئتها وتوجيهها.

غير أنّ صمويل هنتجتون كان أكثر وعيًا مما ينطوي عليه التحديث من مشاكل وتمزق وما يترتب على التحديث من تأثيرات على الوعي السّياسي في شكل اغتراب وتحلل للقيم القديمة وتبلور قيم جديدة تتحدى الأسس التقليدية للسلطة، الأمر الذي قد خلّف الحاجة إلى هويات وولاءات جديدة.

وإذا كان ماركس قد تحدّث عما يولده التصنيع من وعي طبقي لدى البرجوازية، ثم لدى البرولتياريا، فقد انطلق هنتجون من القول بأن التصنيع "ليس سوى جانب واحد من الحديث، يقر أن التحديث يؤدّي ليس فقط إلى ظهور الوعي الطبقي، وإنّما إلى ظهور وعي جمعي من كل الأنواع: في القبيلة في الإقليم، في العشيرة، في العقيدة، وفي الطائفة.

إنّ المجتمع التقليدي قد يمتلك مصادر كامنة عديدة للهوية وللتوحد، بعضها قد يقلل منه ويحطم في غمار عملية التحديث، وبعضها الآخر قد ينجر عنه وعيا جديدا، ويصبح أساسا لتنظيم جديد قادر على الإيفاء

---

1 – حسين عبد الحميد احمد رشوان، **الأحزاب السّياسية وجماعات المصلحة والضغط**، المرجع سابق الذكر، ص 119.

2 – عبد النورناجي، **تجربة التعدّدية الحزبية والتحول الديمقراطي (دراسة تطبيقية في الجزائر)**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010، ص

بحاجات الهوية الشخصية، والرفاهية الاجتماعية، والتقدم الاقتصادي التي تخلقها عمليات التحديث لكن يمكن أن يكون هذا النوع من الوعي الجمعي –عقبة– أمام توحد الجماعات أو الشعور بالولاء للكيان الأكبر، وإنّما أيضًا قد يسبب الصِّراع والتنافس فيما بينهما ممّا يفتح الباب للصراع العنيف في المجتمع[1]

ويقرر هنتجون أنه في مواجهة تلك المشاكل المرتبطة بالتحديث واتساع المشاركة السّياسية فإن الوسيلة المؤسّسية الرئيسية لتنظيم اتساع المشاركة السّياسية هي الأحزاب السّياسية والنظم الحزبية[2].

وقد ربط هنتجتون بين المشاركة السّياسية والتنمية السّياسية، إذ يرى أنّ عملية التنمية السّياسية تشتمل على تطورات ثلاثة: الأولى ترشيد السُّلطة، الثانية التمايز في الوظائف السّياسية، والثالثة التهيئة للمشاركة في السّياسية، بحيث تزداد المساهمة الشَّعبية سواء من حيث عدد المساهمين، ونطاق مساهمتهم، ومجال هذه المساهمة ومدى تكرارها وبروز مؤسّسات سياسية لتنظيم هذه المشاركة[3]

توفير ودعم الشرعية السّياسية: تعاني معظم دول العالم الثالث من "أزمة الشرعية" والتي تعرف بأنها انهيار في البناء الدستوري"، وفي أداء الحكم الذي ينجم عن الاختلاف حول طبيعة السُّلطة في النظام السّياسي، معناه أنّ أزمة الشرعية في البلاد المختلفة، والتي يمكن أن تسهم الأحزاب في حلها ترتبط ليس فقط بعدم الاستقرار، وإنّما أيضًا كناتج لإنتاج نظم سياسية جديدة تنطوي على أنماط جديدة من المشاركة السّياسية[4]

وقد افترض "روبرت دال" أن القادة في موقع السُّلطة والتأثير يكافحون من أجل الحصول على الشرعية، وهذا ما يعلل السعي المتواصل للقادة من تحويل حكمهم إلى السُّلطة الشرعية بدلا من كونه كان قائما على الإكراه، لأن النظام السّياسي لما يلبي مطالب ويشجع رغبات المواطنين يحصل على ثقتهم ومن ثم يضمن استقراره، وهنا من السهل على النخبة الحاكمة الحفاظ على السّيطرة دون استخدام أي نوع من القوة والإكراه والعنف.

ويصوغ "دافيد آبتر" هذا الدور للأحزاب من خلال ثلاثة جوانب متكاملة هي: نشاط الحزب في تعظيم أو زيادة شرعية النظام من خلال حشد التأييد الجماهيري، ونشاط الأحزاب في تقديم مظلة واسعة من العلاقات المتداخلة التي تجمع بين القطاعات الاجتماعية المختلفة، فضلا على نشاط الأحزاب في تقديم أهداف معينة للحكم تصوغها في إطار إيديولوجي محدّد.[5]

---

1 – بلقيس أحمد منصور، المرجع السابق الذكر، ص 61.

2 – المرجع السابق الذكر، ص 62.

3 – عبد النور ناجي، **تجربة التعدّدية الحزبية والتحول الديمقراطي (دراسة تطبيقية في الجزائر)**، المرجع السابق الذكر، ص ص 10، 11.

4 – أسامة الغزالي حرب، المرجع السابق الذكر، ص 163.

5 –المرجع السابق الذكر، ص 164.

التكامل القومي: يعني مفهوم التكامل القومي بشـــكل عام، إدماج العناصـــر الاجتماعية والاقتصـــادية والدينية والعرقية والجغرافية في الدولة القومية الواحدة فهو يتضمن عنصرين:[1]

- **العنصر الأول:** قدرة الحكومة في السّيطرة على الإقليم، الخاضع لسيادتها القانونية.

- **العنصـــر الثاني:** توافر مجموعة من الاتجاهات لدى الشَّـــعب إزاء الأمة عموما، تشـــمل الولاء والإخلاص والرغبة في إحلال الاعتبارات القومية فوق الاعتبارات المحلية أو الضيقة.

المطلب الثاني: أنواع الأحزاب السّياسة

إنّ تصـــنيف الأحزاب السّـــياســـية ليس بالأمر الســـهل أو المتفق عليه، فهناك تصـــنيفات متعدّدة للأحزاب السّياسية، وهذا التعدّد في التصنيفات راجع إلى الفوارق بين الأحزاب فيما يخص أيديولوجيتها وتركيبها وحجمها وأهدافها، أو يرجع ذلك إلى اختلافات في الأنظمة السّياسية المتنوعة التي تمارس الأحزاب نشاطاتها في ظلها.

إنّ هذا التنوع في أنماط الأحزاب السّياسية جعل الكثير من علماء الاجتماع السّياسي المعاصرين من أمثال موريس دوفرجيه M.Duverge وتوم بوتومور T.Bottomireوغيرهم آخرون، يسعون لتصنيف الأحزاب السّياسية محاولا كل منهم أن يبرز أسباب تصنيفه لهذه التنظيمات السّياسية[2].

تعتبر محاولات موريس دوفرجيه لتصـنيف الأحزاب السّـياسـية من الكتابات الأولى في هذا المجال، إذ ربط تنظيم الحزب بأهدافه وسياسته، فهي واحدة من أهم فرضياته عن الأحزاب السّياسية حيث يرى "أن أهداف الحزب واستراتيجيته تحدّد النموذج التنظيمي للحزب، الذي يؤثر بدوره في النمط السّياسي للحزب"[3]، ومن هذا الافتراض صنّفها إلى عدة تصنيفات على أساس كما يلي:

تصنيف على أساس الهيكل التنظيمي: ويعتمد هذا التصنيف على عوامل متعدّدة فردية وجماعية، وعلى طريقة التوجه إلى الرأي العام ويضم نوعين: [4]

أ- أحزاب الكوادر (ويسميها البعض بأحزاب الأطر والصفوة**):** عدد أعضاء هذه الأحزاب ضئيل نسبيا، ولكنهم يختارون من النخبة، ومن شخصيات مرموقة ومؤثرة هذه الأحزاب، التي هي أحزاب النخب الاجتماعية، تسعى للنجاح في عملها السّياسي، عبر الإقناع.

---

1 - صموئيل هنتجتون، **النظام السّياسي لمجتمعات متغيرة**، (ترجمة: سمية فلو عبود)، بيروت: دار الصافي، 1993، ص 21

2 - المرجع السابق الذكر، ص 30.

3 - المرجع السابق الذكر، ص 185.

4 - بلقيس أحمد منصور، المرجع السابق الذكر، ص 77.

لكن علاقتها الداخلية مرنة وتصل إلى درجة الهشاشة[1]، ولا تسعى لضم قاعدة شعبية واسعة في صفوفها، ولا تتوجه جديا للجماهير إلا أثناء الحملات الانتخابية، تسعى قيادة الحزب لوضع البرامج التي تعبر عنها، وتنقلها إلى الرأي العام بواسطة الدعاية السّياسية، التي يغلب عليها عامة الطابع الثقافي، كالخطب والمحاضرات والصحف والمنشورات[2].

ويوجد داخل ذلك هذا النوع أحزاب المحافظين والأحرار التي ظهرت في أروبا في القرن التاسع عشر، هذه الأحزاب التي تبنت إطار المحافظة على العادات والأعراف التقليدية وهي تهتم بالكيف وليس بالكم وهي من أولى الأحزاب ومثال ذلك حزب المحافظين وحزب الأحرار البريطانيين[3]وكذلك أحزاب الولايات المتحدة الأمريكية كما يتفرع عن هذه المجموعة من الأحزاب فرعين هما:

أحزاب الإطارات التقليدية التي كانت تعطي للقيادة التقدير من حيث الخطط البرنامجية والسّياسات العامة استنادا إلى الكيفية التي يديرون بها الحزب، وأحزاب الإطارات الجدد التي تطورت في القرن العشرين والتي تحولت فيها الأولوية للانتخابات مثل أحزاب الإطارات الأمريكية، وأيضًا بالنسبة لحزب العمال البريطاني.

ب- أحزاب الجماهير: هذه الأحزاب تسعى جاهدة إلى ضمّ أكبر عدد من المواطنين إلى صفوفها، من كل الفئات، بغض النظر عن مستوأهم الاجتماعي والثقافي بواسطة عدة أساليب لتعبئة الجماهير كالمهرجانات والمظاهرات...إلخ، وتتوجه بشكل خاص إلى الفئات الشَّعبية، وتتبنى مطالبها من أجل ربطها بها، وتتميز بأنها تقوم على المركزية في علاقة أعضاء الحزب مع بعضهم ومع القيادة، ويقوم الأعضاء بتسديد اشتراكات مالية والمشاركة في نشاط فكري وسياسي، وتثقيفهم واختيار من بينهم النخبة، التي توليها مناصبا عليا في الحزب والدولة.[4]

على أساس الاشتراك: وتضم نوعين الأحزاب المباشرة والأحزاب غير المباشرة.

أ- الأحزاب المباشرة: وحسب دوفرجيه تعني التزام كل من يدخل في عضويتها بأن يوقع على عريضة انضمام للحزب وأن يدفع اشتراكا شهريا ويحضر بشكل منتظم اجتماعات لجانهم المحلية، مثال ذلك الحزب الاشتراكي الفرنسي[5]والحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية.

---

1 - أسامة الغزالي حرب، المرجع السابق الذكر، ص ص 184، 185.

2 - عبد الله محمد عبد الرحمن، المرجع السابق الذكر، ص 355.

3 - نظام بركات، وآخرون، **مبادئ علم السّياسة**، ط 7. الرياض: مكتبة العبيكان، 2008، ص 239.

4 - نور الدين حاروش، المرجع السابق الذكر، ص 128.

5 - عصام سليمان، المرجع السابق الذكر، ص 96.

ب- الأحزاب غير المباشرة: أعضاؤها واتباعها من المؤسّسين له بالإضافة إلى أولئك الذين انضموا إليه من النقابات والتجمعات والتعاونيات والتنظيمات الفكرية المختلطة[1]، مثال ذلك حزب العمال البريطاني سنة 1900، الذي تكون من اتحاد بين النقابات والجمعيات والتعاونيات والتجمعات الفكرية.

ولكن حزب العمال تحول خلال النصف الأول من القرن العشرين من حزب غير مباشر خالص إلى حزب مختلط، لأن هيكله التنظيمي يسمح بانضمام الأفراد مباشرة كأعضاء به وهذا ما يميز بين الأحزاب المباشرة وغير المباشرة، فإذا كانت العضوية مباشرة بصفة فردية فهنا نقول حزب مباشر، وإما أن يكون الانتساب بشكل غير مباشر، وذلك عن طريق الانضمام الأولي إلى إحدى النقابات أو الجمعيات، ثم تنظم بدورها إلى ذلك الحزب.

على أساس الحجم: أي على عدد الأصوات المحصل عليها في الانتخابات التشريعية وفيها ثلاثة أنواع[2]:

أ- أحزاب الأغلبية: هي تلك الأحزاب التي تمتلك الأغلبية في البرلمان، ويوجد هذا النوع في أنظمة الثنائية الحزبية غير أنّ وجودها في الأنظمة ذات التعدّدية الحزبية يكون استثنائيًا[3].

ب- الأحزاب الكبيرة: فهي تلك الأحزاب التي تقترب من الأغلبية، فيكون فيها الوزارات الرئيسية والمهام القيادية، وتكون لباقي الأحزاب المناصب الوزارية والمهام الأخرى إذ تلعب دورا محوريا في الحياة السّياسية.

ج-الأحزاب الصغيرة: هي الأحزاب التي تلعب دورا ثانويا في الحياة السّياسية سواء في الحكومة أو البرلمان[4]، ولا تستطيع أن تؤثر في الشؤون السّياسية ودورها يكون مكملا للأحزاب الكبيرة سواء كان الحزب الكبير في الحكم أو في المعارضة، وتعطى لها بعض الوزارات الثانوية ولما تعطي رأيها في الحكم أو تقوم بمداخلة في البرلمان مثلا فلا يعطي لها أي اعتبار.

على أساس الإيديولوجية: وهي نوعين:

أ- أحزاب ذات إيديولوجية: وهي الأحزاب التي تتمسك بمبادئ أو إيديولوجية وأفكار محدّدة ومميزة تميزها عن باقي التنظيمات الأخرى، والانضمام إلى هذه الأحزاب يكون بشرط الإيمان بالإيديولوجية التي تتجسد بوضوح في

1- بلال أمين زين الدين، **النظم الانتخابية المعاصرة (دراسة مقارنة)**، المرجع السابق الذكر، ص 350.

2 - بلال أمين زين الدين، **الأحزاب السّياسية من منظور الديمقراطية المعاصرة (دراسة مقارنة)**، المرجع السابق الذكر، ص 31.

3 - عصام سليمان، المرجع السابق الذكر، ص 96.

4 -Mourice Duverger، institutions politiques et droit constitutionnel les grandes systems politiques، P.U.F. Paris، 1920، p 100.

برامج الحزب وأهدافه، وتكون بمثابة المحرك لنشـاطه المحدّد لسـياسـته ومواقفه[1]، منها الأحزاب الشـيوعية أو الأحزاب الليبرالية أو الأحزاب الاشتراكية.

فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية ثمة حزبان يسـيطران على الحياة السّـياسـية "الحزب الديمقراطي" و"الحزب الجمهوري" والحزبـان يعملان في إطـار إيـديولوجيـة واحـدة وهي إيـديولوجيتـه الليبراليـة والتي هي الإيديولوجية الرسمية للمجتمع الأمريكي.

ومن أهم خصـائص الأحزاب الإيديولوجية أنها تفرض التعاون مع الأحزاب السّـياسـية ذات الإيديولوجيات المناهضـة أو المضـادة، وتعتبر سياسات هذه الأحزاب جامدة وهذا ما يجعل غالبية هذه الأحزاب ترفض الدخول في الائتلافات أو التحالفات السـياسـية، كما تمتاز هذه الأحزاب بالدقة في التنظيم والتحكم والتركيز على أهمية الطاعة والامتثال لقواعد الحزب من جانب الأعضـاء والقيادات في نفس الوقت للحفاظ على إيديولوجياتهم الأساسية[2].

ب-أحزاب بدون إيديولوجية: وهي عكس الأولى لأنها لا تمتلك إيديولوجية محدّدة وواضـحة وثابتة، ممّا يفقدها خصائص الإنضباط والدقة والتماسك الداخلي فيما بينها ومثال ذلك الأحزاب في دول العالم **أعلى أساس الولاء:** وهي نوعان:

- **أحزاب الأشـخاص:** يتمثل هذا النوع من الأحزاب بانتمائه من حيث نشـأته أو تحديثه أو تطويره إلى أحد الأشخاص أو الزعمات أو القيادات السّياسية البارزة، الذين يتمتعون بخصائص أو صفات كاريزمية تقليدية أووراثية تؤهلهم لقيادة هذا النوع من الحزب أي قدرة التأثير على الأفراد والجماعات دون اللجوء إلى وسـائل الإكراه والإرغام. ويتمتع الزعيم الحزبي بكل الصـلاحيات في وضـع برامج سـياسـات الحزب دون أخذ آراء الأعضـاء الآخرين وهنا تكون الطاعة التامة للزعيم من قبل أعضـاء الحزب، ولكن هذا النوع من الأحزاب يتعرض للانقسامات وربما الاختفاء التام بعد موت الزعيم[3].
- **أحزاب البرامج:** يتميز هذا النوع من الأحزاب بوجود تنظيم حزبي له برنامج محدّد ولذا سـماه البعض بأحزاب البرامج أو المواقف، لأنه يتميز بالمرونة ولا يرتبط بإيديولوجية معينة، ويكتسـب صـفة المرونة لأن مواقفه وسياساته العامة تتغير من فترة إلى أخرى. وهو حزب مواقف لأن سياسته العامة تواكب المواقف المستجدة وتتماشى مع الظروف المتغيرة، وتتميز بقدرتها على التكيف مع الظروف المحيطة بها كما أنها تتأثر بنوعية

---

1 – بلال أمين زين الدين، **النظم الانتخابية المعاصرة**، المرجع السابق الذكر، ص 351.

2 – عصام سليمان، المرجع السابق الذكر، ص 96.

3 – ناجي عبد النور، **المدخلإلى علم السّياسة**، المرجع السابق الذكر، ص148.

واتجاهات القيادات التي تسـيطر عليها، صـفة المرونة التي تتحلى بها أحزاب البرامج جعلتها تنافس باسـتراتجياتها ومقترحاتها على التحرك بين كافة فئات المجتمع، فهي من جهة تحدّد برامج وأهداف عامة وتبني شعبيتها عليها[1].

على أساس درجة ديمقراطيتها[2]: وهي نوعان:

أ- **أحزاب شاملة:** التي تحصل أو تسعى للحصول على كسب أصوات الناخبين في كل الوطن.

ب- **أحزاب طائفية (جهوية):** هي أحزاب غير منتشـرة في كامل التراب الوطني تمثل الأقليات وتسـيطر على منطقة أو طائفة معينة.

على أساس درجة ديمقراطيتها ومرونتها: وهي نوعين[3]:

أ- أحزاب ديمقراطية مرنة: تعطي لأعضـائها قدرا من الاسـتقلال في الرأي والتصـويت على أسـاس ما يرونه لا على أساس ما يفرضه الحزب أو يراه كما تمنح لأعضائها الحرية لانتخاب قادتها وبرامجها.

ب- أحزاب استبدادية جامدة: يكون اختيار القادة بالتعيين من طرف القيادة المركزية، فالأحزاب الجامدة تفضـل الأخذ بالتشـكيل المباشـر، حتى تتمكن من إدارة علاقاتها بالأعضـاء بدقة وصـرامة، وبصـفة خاصّـة من حيث الرقابة والتوجيه والانضباط اللازم توفرها في الحزب، حيث يستطيع الوصول إلى الأهداف المسيطرة، وإن خالف الأعضـاء سـياسـات الحزب العامة تعرضـوا لجزاءات مختلفة منها المعاتبة وتصـل إلى حد الطرد والحرمان من الوظيفة.

بالإضـافة إلى هذه التصـنيفات التي قدمها موريس دوفرجيه، والتي حظيت بالاتفاق تارة وبالاختلاف مع بعض المفكرين تارة أخرى غير أنها في الأغلب تصب في هذا المجال، فقد أضاف الأستاذ جاك كادار تصنيفًا آخر على أساس بنية الحزب الداخلية وهي الأحزاب المنظمة والأحزاب غير المنظمة.

ونذكرها على النحو التالي: [4]

أ- الأحزاب المنظمة: هي التي تمتلك هيكلة داخلية مترابطة ومتماسـكة بقوة، قائمة على تسـلسـل في الوظائف والمسـؤوليات، وتنظيم محكم من القاعدة حتى القمة، وتظهر نتائج التماسـك الداخلي للحزب في التزام قادته

---

1 - محمد طه بدوي، ليلى أمين مرسي، **مدخل إلى العلوم السّياسية**، الاسكندرية: دار المعارف، 2001، ص295.

2 - عبد الله محمد عبد الرحمن، المرجع السابق الذكر، ص ص356-357.

3 - المرجع السابق الذكر، ص 357.

4 - ناجي عبد النور، **المدخل إلى علم السّياسة**، المرجع السابق الذكر في صص148-149.

وأعضائه بإيديولوجية الحزب وبرنامجه السّياسي وتقيد أعضاء الحزب بتعليمات وتوجيهات القيادة الحزبية 7كمثال على هذا النوع الأحزاب في بريطانيا، وأحزاب اليسار في فرنسا والأحزاب الشيوعية[1].

ب- الأحزاب غير المنظمة: الأحزاب السّياسية غير المنظمة، هي تلك الأحزاب التي لا تمتلك بنية داخلية متماسكة، وسبب ذلك يعود إمّا لتباعد الاتجاهات داخل الحزب، وإما بسب الحرية الكاملة التي تعطي للأعضاء التعبير عن آرائهم ومواقفهم بحرية، ويظهر هذا مثلا في التصويتفي البرلمان، حيث ينقسم نواب الحزب الواحد ويختلفون في الآراء والتصويت على القضايا العامة، ومثال ذلك الأحزاب في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تمتاز بتنظيم صلب على مستوى الولايات، ولكنها لا تمتلك مثل هذا التنظيم على المستوى الفدرالي حيث التصويت حرّ[2]

وبعد هذه الأنواع التي عرضناها سابقا يجب أن نشير إلى ذلك التصنيف الفقهي المعاصر للأحزاب السّياسية، وهو الشائع دوليًا والمتمثل في أحزاب اليمين من جانب وأحزاب اليسار من جانب آخر، والتي تنقسم في داخلها إلى فئات تمثل اليمين المتطرف واليسار المتطرف، بالإضافة إلى أحزاب الوسط مثال أحزاب الوسط في فرنسا (وسط اليمين ووسط اليسار) كالحزب الراديكالي الاشتراكي.

وبالرغم من تعدّد أنماط الأحزاب السّياسية، لكنها لا تختلف حول هدف واحد هو الوصول للسلطة، وبالطبع لن يتأتى هذا إلاّ بدعم وتأييد كبير من أفراد المجتمع الذين تسعى جاهدة لتوعيتهم بأهمية مشاركتهم في الحياة السّياسية لبلدهم.

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل اتضح جليا أن هناك اهتمام كبير ومتزايد من طرف العلماء والباحثين بظاهرة الأحزاب السّياسية، التي هي عبارة عن تنظيمات تتكون من مجموعة من الأفراد، توافقت وتوحدت أفكارهم وآراؤهم على هدف واحد ومبادئ وأفكار معينة، يسعون إلى كسب ثقة عدد كبير من فئات المجتمع ويغرسون فيه إيديولوجية الحزب بغيبة الوصول إلى السُلطة أو التأثير فيها والمشاركة في اتخاذ القرار وتنفيذ برنامج الحزب.

وكما رأينا أنماط الأحزاب السّياسية المتنوعة، فمنها تصنيف على أساس الهيكل التنظيمي ويضم أحزاب الكوادر وأحزاب الجماهير، تصنيف على أساس الاشتراك ويضم نوعين: الأحزاب المباشرة والأحزاب غير المباشرة، وأخرى على أساس الحكم ونجد فيها ثلاث أنواع كالتالي: أحزاب ذات الأغلبية، الأحزاب الكبيرة

---

1 – حسين مرزود، «الأحزاب والتداول على السُلطة في الجزائر 1989-2010». **أطروحة الدكتوراه في العلوم السّياسية والعلاقات الدولية غير منشورة**، فرع التنظيم السّياسي والإداري، جامعة الجزائر03، 2010، ص25

2 – أحمد شاطر باش، الثقافة السّياسية لطلاب الجامعات، المرجع السابق الذكر، ص 130.

والأحزاب الصغيرة، على أساس الإيديولوجية السّياسية وعلى أساس الولاء وفيه نوعين أحزاب الأشخاص، أحزاب البرامج، على أســاس درجة اســتقطابها وهينوعان: أحزاب شــاملة، أحزاب طائفية (جهوية)، وعلى أســاس درجة ديمقراطيتها ومرونتها وهي نوعان كذلك: أحزاب ديمقراطية مرنة وأحزاب اســـتبدادية جامدة، وفي الأخير على أساس بنية الحزب الداخلية وهي الأحزاب المنظمة والأحزاب غير منظمة.

المحور الثالث: الجماعات الضاغطة

إن تعدّد مصـالح الفرد وسـعيه الدائم لتحقيقها، وكذلك تعدّد حقوقه وحرياته وحرصـه على ممارسـة هذه الحقوق والحريات والتمتع بها، كل ذلك يجعله يعمل بقدر الإمكان على الانتماء على تحقيق مصـالحه وممارسـة حقوقه. هكذا نجد الفرد ينتمي بالإضـافة إلى الأحزاب السّـياسـية إلى نوادي رياضـية أو ثقافية أو فكرية أو إلى نقابات أو اتحادات مهنية أو جمعيات معينة تدافع عن مصـــالح أو مبادئ أو حاجيات معينة...الخ. كل هذه التنظيمات قد تشكل بما يسمى بالجماعات أو المجموعات الضـاغطة، وذلك من خلال محاولة ملامسـة الأسس والمبادئ التي تقوم عليها هذه الجماعات، عبر رصـد وكشـف مضـمونها، وهذا لن يتأتى إلا من خلال اسـتجلاء ماهيتها، وتبيان وظيفتها وحدودها على مستوى الحقل السّياسي.

المبحث الأول: ماهية الجماعات الضاغطة

المطلب الأول: تعريفها

يمكن الجزم إلى حد ما، على أنه لا يوجد خلاف كبير حول تعريف مفهوم الجماعات والقوى الضـاغطة، فكل التعاريف تقريبا تجمع على اعتبارها مجموعة من جماعات المصـــالح التي تسـعى إلى تحقيق أهداف معينة مرتبطة بمصالح السُلطة السّياسية، ولا تندرج ضمن أهدافها الوصول إلى السُلطة، وقد سميت بجماعات الضغط من منطلق الضـغوطات التي تمارسـها على السـلطات لتحقيق أهدافها، وقد وصـفها البعض بأنها جماعات غير سياسية [1]، وهذا أمر يجانب الصواب، فهي تجمعات تشمل كل جوانب الحياة الإنسانية من اقتصادية واجتماعية وثقافية ومهنية، وهي أيضًـا جماعات سياسية لأنها تستهدف في بعض الأحيان تحقيق غايات سياسية كاللوبي الصـهيوني في الولايات المتحدة فهو لوبي سياسـي اقتصـادي واجتماعي. ويصـفها البعض أيضًـا بأنها تجمعات غير رسمية[2] وهذا أيضًا أمر يجانب الصواب.

فقد تكون القوى الضاغطة رسمية مجازة من السلطات الرسمية، كجمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان، أو نقابات العمال، وقد تكون حكومية تشـكل لتحقيق هدف معين، كجمعيات الصـداقة بين الشـعوب، كما في النظم الاشتراكية الزائلة في الاتحاد السفياتي السابق وأوروبا الشرقية أو البيروقراطية العسكرية المرتبطة بالسُلطة. إذن فما الفرق بينها وبين الأحزاب السّياسية؟

المطلب الثاني: الفرق بين الجماعات الضاغطة والأحزاب السّياسية

---

1 – حافظ علوان حمادي الدليمي في كتابه: المدخل إلى علم السّياسة ، مرجع سابق، ص295.

2 – قحطان أحمد سليمان القحطاني، الأساس في العلوم السّياسية، ص 335.

تختلف الجماعات الضـاغطة عن الأحزاب في أهدافها ووسـائل تكوينها، فهي في أهدافها تسـعى لتحقيق مصـــالح مرتبطة بتكويناتها الاجتماعية والطبقية فإذا كانت جماعات مصـــلحة اقتصـــادية كنقابات العمال فإنها تدافع عن الأجور ودعم صناديق الاكتتاب بوسائل مختلفة كالإضراب عن العمل واحتلال المصانع، بينما تهدف الأحزاب بالأســاس إلى الوصــول إلى السُـلطة وتكون وســائلها كســب التأييد الشَّــعبي والنجاح في الانتخابات، واستخدام الوسائل الأجدر للترويج لمبادئها.

والأحزاب السّـياسـية حين تفشـل في الانتخابات، تتحول إلى معارضــة سـياسـية، بينما تبقى الجماعات والقوى الضـاغطة سـاعية لتحقيق مكاسـب لأعضـائها سـواء نجحت في ذلك أو فشـلت، ولعل الجماعات والقوى الضـاغطة هي أكثر نشـطا من بعض الأحزاب سـيما أحزاب الأطر التي لا تنشـط إلا في أوقات الانتخابات، وقد تلتقي الجماعات والقوى الضــاغطة مع الأحزاب السّـياسـية في التنظيم والعضــوية والتمويل، وربما يكون التأثير الضـــاغط على الحكومات لدى هذه الجماعات أقوى من تأثير الأحزاب إذا كانت مرتبطة مع بعضـــها، وهناك أحزاب سياسية لها جماعات وقوى ضاغطة متحالفة معها لتحقيق بعض الأهداف المعينة. [1]

وقد تتحول بعض الجماعات والقوى الضـاغطة إلى أحزاب سـياسـية كنقابة التضـامن البولندية التي كان لها دور كبير في زعزعة النظام الاشــتراكي الماركســي في بولندا قبل انهيار الاتحاد الســوفياتي، ثم تحولت إلى حزب سياسي فاز في أول انتخابات بعد انهيار الحكم السابق ووصل إلى الحكم بزعامة (فاليسا).

بالإضافة إلى أن وسائل الجماعات والقوى الضاغطة التي تستخدمها قد لا تكون علنية أو شرعية، بينما الأحزاب تستخدم أساليب معلنة ومشروعة، ومن الناحبة التنظيمية فإن الجماعات الضـاغطة قد لا تكون منظمة عكس الأحزاب السّــياسـية التي لها هياكل تنظيمية، ولا تخضــع هذه الجماعات للرقابة الشَّــعبية بينما تخضــع الأحزاب السّياسية لها.

المطلب الثالث: خصائصها

من خلال تحديد مفهوم الجماعات الضـــاغطة وكذلك تمييزه عن الأحزاب السّـــياســـية يمكننا الخروج بمجموعة من الخصائص التي تتميز بها هذه الجماعات وهي على الشكل التالي: [2]

– أنها تعبر عن جماعة من الأشخاص.

– هناك مصـالح مشـتركة تربط بين هؤلاء الأشـخاص وبعضـهم، بغض النظر عن ارتباطاتهم الإيديولوجية، حيث يحتمل أن تكون مختلفة وقد تكون متجانسة.

---

1 – حسين مرزود، «الأحزاب والتداول على السُلطة في الجزائر 1989–2010». **مرجع سابق**، ص25

2 – **مرجع سابق**، ص27.

– إنها لا تستهدف الوصول إلى مراكز السُّلطة والاستيلاء عليها، وكل ما تستهدفه التأثير في قرارات السُّلطة وسياساتها لتوجهها في اتجاه أو آخر بما ينسجم مع مصالحها.

– قد تتنوع الجماعات حسب التنوع العام في اهتماماتها، فقد تكون جماعات عامة، حيث يمثل أفرادها قطاعا جماهيريا عاما في المجتمع، مثالها النقابات أو الجمعيات الاجتماعية المختلفة، وقد تكون جماعات خاصّة حيث يمثل أفرادها مجموعة من الأشخاص الذين تربطهم مصالح شخصية خاصّة، وقد تكون جماعات اجتماعية تتحدّد أهدافها في الدفاع عن بعض المصالح الاجتماعية، وقد تكون جماعات سياسية تتحدّد مصالحها في الدفاع عن مصالح سياسية معينة (الجماعات الصهيونية في أمريكا) وقد تكون جماعات اقتصادية أو إدارية... وتتحدّد أهدافها بالدفاع عن مصالح خاصّة اقتصادية أو إدارية أو غيرها كل حسب اهتمامها الرئيسي.

– تعتمد الجماعات في ممارستها لوظائفها وفي اتصالاتها بالسُّلطة بهدف التأثير فيها، على عدد من الأساليب المختلفة وغالبًا ما تكون هذه الأساليب متميزة بالسرية والاتصالات الشخصية في إطار ما يسمى " الاتصالات ما وراء الكواليس."

ومن خلال هذه المعطيات يمكن القول بأن الجماعات والقوى الضاغطة تعتبر تنظيمات حديثة تقريبا، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص والمجتمعات الأوربية الغربية بشكل عام الحقل الأساسي الذي تنبت فيه والميدان الواسع لنشاطها. أما ظاهرة الجماعات بشكل عام، فهي قديمة قدم وجود الجماعة البشرية الأولى، حتى أن بروز هذه الجماعات كقوى تلعب دورًا سياسيًا قديمًن جدًا أيضًا، وربما يعود إلى إلى بداية التكوين النظامي للدولة والمجتمع السّياسي، ولكن بصورة تختلف عن الصورة الحديثة لها، حيث كانت جماعات خاصّة غالبًا، ولا تتعدى مصالحها مصالح اقتصادية ومالية، ولا يتعدى نطاقها المصالح الأسرية أو العائلية في كثير من الحالات، وفي هذا الصدد يشير " رولان موسنيه" وهو يبحث تاريخ الحضارات العام في القرنين السادس والسابع عشر، إلى أهمية الدور الذي لعبه رجال المال الكبار في إيطاليا وألمانيا وغيرها من الدول الأوربية، ويضرب لذلك مثال أسرة" فوجر" في "أكسبورج" حيث تمكنت بفضل السلطات المالية التي تمتعت بها، وأغدقتها على الأسر والملوك الحاكمين، وكذالك من خلال مصاهرة الأسر المالكة في هنغاريا سنة 1515، وهكذا استطاعت أن تملي انتخاب شارل الخامس إمبراطورا سنة 1519. [1]

كما دعمت الكرسي الرسولي ماليا فأعطاها حق بجباية الرسوم البابوية في العديد من الدول الأوربية، كما عهد لهم الإمبراطور مكسميليان في إيطاليا باستثمار مناجم الفضة والنحاس التابعة له، وجباية ريع التاج في إسبانيا، وهذا يوضح التأثير الذي كانت تمارسه هذه الأسرة في أوروبا بصفة عامة، وهذا المثال يوضح أن

1 – محمد طه بدوي، ليلى أمين مرسي، **مدخل إلى العلوم السّياسية**، ص300.

الجماعات والقوى الضـاغطة ليسـت نوع واحد بل تختلف في وجودها واسـتمرارها وأهدافها ووسـائلها تبعا لطبقتها وتركيبتها الاجتماعية وتمثيلها للمصالح المختلفة، إذن فما هي الأشكال التي تتخذها؟

المطلب الرابع: أنواعها

إذا انطلقنا من التصـنيف الذي أورده "جبريل ألموند" للجماعات والقوى الضـاغطة فنجد أنه صـنفها إلى أربعة تصنيفات هي على الشكل التالي: [1]

– جماعات المصلحة الترابطية: وهي التي تعبر عن مصالح أعضائها في الأساس وهي النمط الشائع.

– جماعات المصـلحة غير الترابطية: والتي تكون على أسـاس جغرافي أو طبقي أو ديني أو لغوي أو فكري أو مهني.

– جماعات المصلحة المؤسّسة، ويغلب عليها الطابع الحكومي الرسمي، كالبيروقراطية المدنية والعسكرية، لكن العاملين فيها يصبحون جماعة مصلحة حينما يعمدون للتأثير في صانعي القرار لتحقيق منافع خاصّة بهم.

– جماعة المصـلحة الفوضـوية: وهي التي تعول على المظاهرات والإضـرابات وأعمال الشـغب وليس لها هيكل تنظيمي، ويغلب على نشاطها التلقائية والعنف.

أما إذا تجاوزنا تصـنيف "جابريل ألموند" وحاولنا تصـنيفها من حيث طبيعتها فسوف نجد أنها تنقسم إلى التصنيفات التالية:

– جماعات المصالح السّياسية: وهي التي لها مصالح سياسية بحتة، ويطلق عليها (اللوبي) كاللوبي الصهيوني.

– جماعات المصـالح شـبه السّـياسـية: وهي التي لها أهداف سـياسـية واقتصـادية في آن واحد كنقابات العمال واتحادات أصحاب الأعمال.

– جماعات المصـالح الإنسـانية أو الخيرية وهي التي تمارس نشـاطات متعلقة بحقوق الإنسـان ورعاية الطفولة وجمعيات الرفق بالحيوان.

– جمعيات المصالح المهنية: وهي التي تهتم بالدرجة الأولى بتحقيق أهداف أصحاب المهنة الواحدة.

المبحث الثاني: وسائل الجماعات الضاغطة ووظيفتها وأهم إيجابياتهاو سلبياتها

المطلب الأول: وسائلها

يمكن تحديد أهم الوسائل التي تستخدمها الجماعات والقوى الضاغطة على الشكل التالي:

1– الإقناع:

1 – محمد طه بدوي، ليلى أمين مرسي، **مدخل إلى العلوم السّياسية**، المرجع السابق، ص305.

وهو أهم الوسائل التي تسعى جماعات المصلحة من خلاله لكسب الأتباع وإقناع الحكومات بأهدافها عبر اللقاءات والاجتماعات الخاصّة والعامة، وعبر وسائل الإعلام بمختلف جوانبها، ويتمتع رجال الأعمال بميزة القدرة على الإقناع، مستخدمين إمكانياتهم المادية وخبراتهم العلمية وبذل الجهود للوصول إلى الهدف المطلوب. وتستعين هذه الجماعات بأصحاب الخبرة من العناصر الناجحة في توليها المناصب المختلفة كالقضاة والمشرعين النزيهين بعد التقاعد أو الوزراء السابقين/ أو كبار الموظفين مستغلة سمعتهم الجيدة للإقناع.

كما أن هذه الجماعات تؤثر على أعضاء الحكومة والبرلمان والمشرعين عبر تقديم معلومات وبحوث ودراسات مستندة إلى الأرقام وإن كانت غير صحيحة وتستخدم السفرات والدعوات لغرض الالتقاء والتباحث والإقناع.

2- التهديد:

وهو من المسائل المهمة للضغط على السلطات الرسمية والتشريعية والقضائية، كإرسال الرسائل والبرقيات، ومقابلة الأشخاص المطلوب التأثير عليهم، ويأخذ التهديد أشكالا متعدّدة منها التهديد بسحب الثقة من أعضاء البرلمان، وعدم تأييد العضو الرافض في المستقبل، وقد يشمل التهديد شكل العقوبات والقتل، وما إلى ذلك من أعمال العنف أو خلق أزمات مالية واقتصادية للحكومات، كالتحريض على عدم دفع الضرائب أو التهديد باستخدام القوة المتمثلة بالإضرابات عن العمل.

3- الضغط على السلطات الحكومية:

نظرا لأهمية السلطات الحكومية في إصدار القرارات سيما في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن السّياسة والتي تخص مختلف شرائح المجتمع فإن جماعات المصلحة تسعى للاتصال المباشر بالمعنيين في الجهاز التنفيذي والإداري بدءًا من رئاسة الدولة والوزراء إلى المسؤولين الكبار، فقد تعمد إلى وقف تنفيذ قانون ما، فتطلب من رئيس السُّلطة التنفيذية ذلك عبر الرسائل والبرقيات بعدم التصديق عليه، أو التوجه بحذف بعض مواده أو إضافة أخرى.

وبالإضافة إلى هذه الوسائل، فهناك وسائل أخرى توظفها الجماعات والقوى الضاغطة من أجل الوصول إلى غاياتها مثل التمويل، والمقاضاة، وتعبئة الرأي العام لصالحها، وكذلك التأثير في أعضاء البرلمان، حيث تشكل أهم الوسائل التي توظفها في الضغط اتجاه استصدار قوانين وقرارات تخدم مصالحها، إلا أن السؤال الذي لا زال يطرح نفسه في هذا الإطار هو: ما هي وظيفتها على المستوى السّياسي وما هي حدود هذه الوظيفة؟

المطلب الثاني: وظيفتها [1]

1 – الهرماسي محمد عبد الباقي، المجتمع والدولة.بيروت: مركز دراسة الوحدة العربية، 1992، ص: 50.

تمثل الجماعات الضاغطة أحد مستويات التفاعل وربما الصِّراع التي تؤثر على الحياة السّياسية، مثلها مثل الأحزاب السّياسية، رغم أنها تختلف عنها من حيث أهدافها وأساليبها (كما سبقت الإشارة لذلك) إلّا أن هذا الاختلاف لا يبعدها عن بعضها البعض بقدر ما يجعلهما كما يقول (**Macridis**) بمثابة قناتين أساسيتين في عملية التمثيل الشَّعبي، حيث تشكل الأحزاب قناة التمثيل السّياسي بينما تمثل الجماعات وخاصّة العامة منها قناة التمثيل الوظيفي.

وهذا يعني أن وظيفتها الأساسية لا تكمن في تقديم القيادات السّياسية الممثلة للجمهور، كما الحال بالنسبة للأحزاب بل ترتكز وظيفتها بالدرجة الأولى في تجميع اهتمامات ومطالب الفئات التي تمثلها وتقوم بتقديمها للسلطة والعمل من أجل تحقيقها.

كما أنها تقوم بتحضير قطاعات الشَّعب صاحب المصلحة بذلك ليقوموا بتأييد ودعم السُّلطة حين تستجيب لذلك، أو لمعارضتها ومجابهتها حين تكون استجابة السُّلطة سلبية.

وهذا بالطبع لا يلغي دورها في تقديم القيادات السّياسية وتوصيلها للسلطة، إلاَّ أنَّها تبقى وظيفة ثانوية وغير مباشرة وذلك بقيامها بدعم حزب معين ماليا وإعلاميا من أجل نصرته في الحصول على الأصوات اللازمة لنجاحه أو مواجهته لبرامج الأحزاب الأخرى التي تتناقض مع مصالحها.

المطلب الثالث: حدودها

وهناك مجموعة من العوامل الأساسية التي تحدّد طبيعة أدوار الجماعات ودرجة قوتها أو ضعفها وأهمها [1]

-- **البيئة السّياسية:** وتمثل أهم هذه العوامل، وتتحدّد البيئة السّياسية عادة بطبيعة النظام السّياسي، هل هو ليبرالي أم شمولي، ديمقراطي أو ديكتاتوري ؟

فالنظم الليبرالية تعتبر المرتع الخصب اللازم لنمو هذه الجماعات، وبالذات الجماعات الخاصّة، وذلك نظرا لعدم الممانعة من قبل الإيديولوجية العامة للنظام، حيث تقوم على حرية عمل مثل هذه الجماعات وغيرها.

أما النظام الديكتاتوري، فإنه لا يسمح بنمو هذه الجماعات وغالبًا ما نجدها حيث يوجد محدودة وضعيفة، وخاصّة الجماعات العامة، بينما قد تكون للجماعات الخاصّة فرصة كبيرة، وخاصّة الجماعات الاقتصادية حيث ليس من السهل تقييد حريتها ببساطة، وخاصّة أنها تعمل بالطرق الخفية عادة.

كذلك الأمر بالنسبة للنظم الشمولية، وإن كانت هذه النظم تقاوم بشدة وجود الجماعات الخاصّة، مع تسامحها بعض الشيء فيما يتعلق بالجماعات العامة، شريطة أن تظل مستوعبة داخل أجهزة السُّلطة، أما أن تبرز هذه الجماعات بصفة مستقلة عن أجهزة السُّلطة فغالبا ما يكون ذلك أمرا مرفوضا.

---

1 – الهرماسي محمد عبد الباقي، المرجع السابق، ص: 54.

وبالطبع فإن ظاهرة الجماعات تظل موجودة في أي مجتمع وخاصّـــة الجماعات الخاصّـــة، وكما يقول (DJORDJEVIC) إنها ظاهرة حتمية لا يستطيع أي نظام تجنبها، وأن الجماعات تملك أساليب متنوعة للتعبير عن نفســها ممّا يمكنها من البروز بطرق مختلفة، يســاعدها على ذلك تضــخم المجتمعات المعاصــرة، وتعقيد علاقاتها.

ب–التنظيم أو التشكيل الرسمي للسلطة: ويتضمن هذا العامل عنصرين رئيسين لهما قوتهما في التأثير على الجماعات الضاغطة من حيث قدرتها وقوتها وهما:

- مدى الأخذ بأســلوب اللامركزية أو المركزية في النظام فمعظم النظم التي تطبق أســلوب السُّــلطة المركزية الواحدة والقوية، تتميز بعدم وجود جماعات الضــغط الضــاغطة أو القادرة على عقد صــفقات مع السُّــلطة، وتأثير هده الجماعات لا يمكنها من فرض مطالب محدّدة ولا يتعدى في أحســن الأحوال تقديم التماســات أو تظلمات أو آراء.أما في النظم ذات التوجه اللامركزي، فإن فرصــة نمو وتغلغل هذه القوى، تكون مضــاعفة كثيرًا بالقياس مع الحالة الأولى، وذلك لأن تعدّد مراكز السُّلطة عبر المستويات التنظيمية المختلفة تزيد عدد القوى التي قد تلجأ إليها هذه الجماعات فيما لو فشــلت على المســتوى المركزي أو على بعض المســتويات اللأمركزية الأخرى.
- مدى الفصـل بين السـلطات: فتطبيق مبدأ الفصـل بين السـلطات يخلق ويضـاعف الفرصـة الحقيقية لتمارس هذه الجماعات نشاطها وفعاليتها، فإذا فشلت في الضغط على إحدى السلطات تتحول للسلطات الأخرى

ج–وضع الأحزاب السّياسية: إن متابعة طبيعة العلاقة بين أوضـاع الأحزاب السّياسية ودرجة قوتهما، وبين أوضـــاع الجماعات الضـــاغطة وفعاليتها تولد، اســـتنتاجا يبرز غالبًا كقاعدة عامة، مفادها أن قوة وفعالية الجماعة الضاغطة تتناسب طرديًا مع ضعف الأحزاب السّياسية وعكسيا مع قوتها.

ومؤداه، أن العلاقة بين هذين القناتين قد تبرز ضمن إحدى الصورتين التاليتين:

- علاقة تكامل وظيفي وهذه العلاقة واقعية فعلاً، حيث أن كل طرف منهما يحاول أن يملأ الفراغ الذي لم يستطع الآخر أن يملأه.
- علاقة إحلالية أو استبدالية بحيث يبرز أحد هذين الطرفين كبديل للطرف الآخر وربما على أنقاضه، ومتابعة الظروف المختلفة في النظم السّياسية تؤكد هذه النتيجة.

وخلاصـة القول، فإن الجماعات الضـاغطة تتمتع بدور هام على صـعيد الحياة العامة، إلاَّ أن هذا الدور يفترض ضرورة التحرز إزاءه، لبروزه كسيف ذو حدين، فقد يبرز من زاوية معبرة عن إحساسات

المطلب الرابع: إيجابياتها وسلبياتها

أهم السلبيات: [1]

1 .تقوم على أساس تحقيق مصالح فئوية، ممّا يتعارض والمصلحة العامة.

2 .غالباً ما تفرض على أعضائها الولاء لها، وهذا ينافي ولاء العضو للجماعة الكبرى وهي الدولة.

3 .تتبع معظم جماعات الضغط أساليب ملتوية في سبيل تحقيق أغراضها.

4 .جماعات الضغط لا تمثل المصالح المتعارضة لجميع فئات المجتمع، فبينما توجد جماعات ضغط للمنتجين مثلا لاتوجد جماعات تقابلها للمستهلكين (بداءت تتأسس الآن في بعض البلدان). أوردت هذه الفقرة بسبب ما تم ذكره سابقاً من أن أهمية الجماعة تحدّد من خلال مدى فاعليتها وتأثيرها والواضح أن فاعلية وتأثير جماعات المنتجين الضاغطة غير فاعلية وتأثير جماعات المستهلكين.

قد يحدث أن تحقق جماعات الضغط أهدافها على حساب فئة أو فئات أخرى من الشَّعب وإن كانت أكثر منها عدداً.

أهم الإيجابيات

1 .إن جماعة المصلحين الذين ينددون بمساوئ جماعات الضغط هم أنفسهم في حاجة إلى أن ينظموا في جماعات كي يمكنهم التغلب على هذه المساوئ.

2 .نمو الجهاز الحكومي وازدياد عدد موظفيه يهدد بالقضاء على حريات الأفراد، ما لم ينظم هؤلاء الأفراد في جماعات قوية تستطيع أن تكون ندًا لهذا الجهاز عند الضرورة، وان تحمي حرياتهم من استفحال نموه.

3 .تقوم جماعات الضغط بالتأثير في الحكومة طوال الفترات بين الانتخابات العامة، بينما يكون الفرد في هذه الفترات عاجزا عن أحداث أي تأثير يقابله.

4 .تملك هذه الجماعات بحكم تخصّصها وتمارسها بمهامها وسائل الوقوف على البيانات والاتصال بالجهات الموثوق بها وأهل الخبرة في مختلف ألوان المعرفة، من ثم يسهل على الحكومة دراسة مشروعات القوانين المقترحة وأحسن الطرق لتنفيذها يضاف إلى ذلك أن الجماعات أكثر تأثرا بالقرارات الحكومية من الأفراد وأقدر منهم على استثارة المعارضة السريعة الفعالة تجاه القرارات الحكومية المجحفة بحقوق الأفراد والضارة بالمصلحة العامة.

---

1 – الهرماسي محمد عبد الباقي، المرجع السابق، ص: 55.

المحور الرابع: المجتمع المدني

المبحث الأول: تعريفه وخصائصه

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني

اختلف المفكرون في تعريفه، حيث تحدثوا عن عدد من القضـايا والمفاهيم والآليات السّـياسـية والفكرية والأخلاقية والاقتصـادية والاجتماعية، ويحاولون أن يشـكلوا صـورة المجتمع من خلالها، كل وفق رؤيته وفهمه ونظريته.فمما عرف به: "أنه المجتمع الذي يقوم على المؤسّسـات السّياسـية والاقتصـادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في اسـتقلال نسـبي عن سـلطة الدولة لتحقيق أغراض متعدّدة...". والمجتمع المدني في الفكر الأوربي الرأسمالي يقوم على أبعاد أساسية هي: [1]

- في المجال الاقتصادي يعتمد على حرية السُّوق.
- وفي المجال السّياسي يقوم على أساس استمداد السُّلطة من إرادة الشَّعب.
- إن مفهوم المواطنة يحدّده القانون الذي يضعه المجتمع.

ويعرفه آخرون بأنه المجتمع الذي يتلاشـى فيه دور السُّـلطة إلى المسـتوى الذي يتقدم فيه دور المجتمع على دور الدولة، بل ويذهب فريق آخر إلى اعتبار السُّـلطة وجودًا معارضًـا ومواجهًا لوجود الدولة، لذا يجب تقليص دورها ليسـود دور المجتمع، حيث يعتبر الوجود الثالث بين الفرد والدولة بين الفلسـفة الفردية التي تعطي مجالا غير محدود للفرد، وبين نظرية سيطرة الدولة واتساع سلطتها ونشاطها.

كما عرف المجتمع المدني أيضًـا بأنه: " مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصـالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضـي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع الخلاق". وعرف بأنه: "ميدان وحيز يتكون من فعالية أناس يتمتعون بحرية الانتخاب، ويمارسـون هذه الحرية في إطار القانون والقواعد العامة، وبشـكل مسـتقل عن إرادة وقرار السُّـلطة السّـياسـية أو الحاكم" ويتحدث جون لوك عن المجتمع المدني فيقول: " وهكذا فحيث يؤلف عدد من الناس جماعة واحدة، ويتخلى كل منهم عن سـلطة تنفيذ السـنة الطبيعية التي تخصـه، ويتنازل عنها للمجتمع، ينشـأ عندنا حينذاك فقط مجتمع سـياسـي أو مدني"[2]

ويعتبر المجتمع المدني النسق السّياسي المتطور الذي تتيح صيرورة تأسسه مراقبة المشاركة السّياسية.

ويرى جون جاك روسـو: "أن السـيادة لا يمكن أن تكون موضـوع تفويض بل يمكن انتقالها ولا يمكن أن يتنازل الشَّعب عن السيادة والحكم".

---

1 – عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السّياسية. الطبعة الثالثة، الأردن: دار الفارس للنشر والتوزيع، 1994، ص: 264.

2 –المرجع السابق ص: 264.

تنتقل إلى فترة أخرى في تطور الفكر الأوربي حول مفهوم المجتمع المدني عند هيجل: "أنه الخير الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة" أي تشـــكيل المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة، فيما ينظر ماركس: " الإنســان الواقعي للدولة أي مجموعة العلاقات المادية للأفراد في مرحلة محدّدة من مراحل تطور قوى الإنتاج أو القاعدة التي تحدّد طبيعة البنية الفوقية بما فيها من دولة ونظم وحضارة ومعتقدات.

أما غرامشي الفيلسوف الإيطالي فيرى أن المجتمع المدني هو: " مجال للتنافس الإيديولوجي وهو مسرح التاريخ، وفضاء تكون الإيديولوجيات المختلفة وانتشارها والتي تشد الجسد الاجتماعي بعضه إلى بعض.

أما ألكسي توكفيل في كتابه {الديمقراطية في أمريكا}: "إلى أن تلك السلسلة اللامتناهية من الجمعيات والنوادي التي ينضم إليها المواطنون بكل عفوية وربط ضمان الحرية السّياسية بالقوانين والعادات أي الوضعية الأخلاقية والفكرية للشعب"[1]

وقد اقترحت الندوة التي نظمها مركز دراســات الوحدة العربية في بيروت 1992أن المجتمع المدني هو: "مجموع التنظيمات التطوعية الحرية والمؤسّسات السّياسية والاقتصادية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدول لتحقيق متعدّدة منها أغراض سياسية، كالمشاركة في صنع القرار على المستوى القومي مثل الأحزاب السّياسية، منها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة ومنها أغراض مهنية كما هو الحال في النقابات للارتفاع بمستوى المهنة والدفاع عن مصالح أعضائها ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتب والمثقفين والجمعيات التي تهدف إلى نشرالوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جمعية ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية، بالتالي من أمثلة المجتمع المدني: الأحزاب السّياسية، النقابات المهنية، النقابات العمالية، الجمعيات الاجتماعية والثقافية.

المطلب الثاني: خصائص المجتمع المدني

هناك نوعين من الخصائص لقبام مجتمع مدني وهي: [2]

1- خصائص (شروط) مادية: وتنقسم إلى قسمين:

أ- مؤسّسات متعدّدة: تتكون من جماعات أي وجود مجموعة من المنظمات والمؤسّسات التي تتسم بالتعدّد والتنوع بالتالي ليس عبارة عن كتلة واحدة أو متجانسة لا توجد أي اختلافات أو انقسامات وكل هذا يهدف إلى تحقيق التراضي والتوفيق بينها.

---

1 – وناس يحي، المجتمع المدني حماية البيئة. دار الغرب للنشر والتوزيع، 2003، ص: 24-25.

2 – الهرماسي محمد عبد الباقي، المجتمع والدولة.المرجع السابق، ص: 56.

ب- الموارد: يستلزم توفر موارد مادية أو معنوية، فهي من أهم متطلباته لقبام بدوره السّياسي والاجتماعي وإدارة علاقته بالدولة بما يضمن استقلاله في مواجهتها، وإذا كانت تلك الموارد قليلة قد يظهر اللجوء إلى الحكومة لطلب العون فهذا يفتح أبواب الفساد الذي يصبح كالسوس الذي ينخر عظام المجتمع المدني ويؤدّي إلى انهياره[1].

2- **الشروط والخصائص المعنوية والأخلاقية:** هي أهم من الشروط المادية لكنها أصعب في الحصول عليها، فلابد من وجود مبادئ وقيم وأسس تحكم مؤسّسات المجتمع المدني بما يضمن تحقيق الهدف من وجودها[2]:

أ- الاستقلال: أي وجود حدود واضحة لتدخل السُّلطة تحترمها الدولة وتلتزمها بها ولا تتدخل الدولة إلا بمبررات واضحة يقبلها المحكومين برضاهم.

ب-الحرية: أي تمتع الأفراد بحرية لاختيار والتعبير عن الإرادة ويسعى إلى الانضمام إلى التنظيمات والجمعيات باختياره وإرادته لتحقيق غاية معينة على العكس من الدولة أين كل شيء يفرض منذ ولادة الفرد

ت- التراضي العام واحترام النظام والقانون القائم: يتم تأسيس المجتمع المدني بالالتزام بقواعد الدستور والقانون وما تكفله من حماية لحقوق الأفراد، تلك الشروط القانونية لتأسيس الجمعيات إذا تم وضعها بالاتفاق والتراضي العام بين مختلف التيارات في المجتمع.

ث- التغيير والتنافس بالوسائل السلمية: إن سعى المجتمع المدني للتغيير فإنه لابد أن يظل ملتزما بالوسائل والقنوات السلمية في ممارسة نشاطه كأن يسعى للإصلاح وتصحيح الأخطاء الحكومية والمطالبة بتعديل السّياسات ولكن أسلوب تحقيق التعبير يكون بالأدوات السلمية لا باستخدام العنف والقوة بهدف تغيير النظام وإذا سعن الجماعات إلى قلب النظام أو الثروة عليه فإن ذلك يخرجها من إطار المجتمع المدني.

ج- الشعور بالإنتماء والمواطنة: هو من أهمها لتحقيق التماسك والترابط لإيمان الأفراد بأنهم يتمتعون بهوية مشتركة وأنهم قادرون على الدفاع عنها وحمايتها مقابل أداء واجباتهم والتزاماتهم نحو الدولة، والمواطنة هي مجموعة الحقوق والمسؤوليات التي تربط الأفراد بالدولة الحكومية والسّعي للتأثير عليها، وهي مفتاح تحقيق التماسك في المجتمع ككل.

ح- التسامح: هو الذي يجعلنا نطلق صفة مدني على المجتمع "المدني"، فالمجتمع الذي تسوده روح المدنية هو المجتمع الذي يقبل فيه الأفراد والجماعات وجود آخرين يختلفون معهم في الرأي والمصلحة كما

---

1 - بشير خلف، المجتمع المدني ودوره في التنمية {الأدوار والتحديات}. الجزائر: إصدارات الرابطة الولائية للفكر والإبداع، 2005، ص: 131.

2 - بشير خلف، المرجع السابق الذكر، ص: 132.

يحترمون حقوقهم في التعبير عن وجهات نظرهم، ولا بد أن يسوده التعدّد واختلاف الآراء دون الوصول إلى النزاع طبعًا، فمدى تماسك أفراد المجتمع المدني يعبر ذلك عن تحضره ورقيه.

خ- لابد أن يسود المجتمع المدني عنصر الديمقراطية أي: لابد أن تستمع القيادة داخل كل منظمة أو جمعية إلى بقية الأعضاء وأن تستشيرهم فيما تتخذه من قرارات بشأن الجمعية، والأهم أن تلك القيادة أن تختار أعضاءها من خلال انتخابات حرة ونزيهة تتيح المنافسة المفتوحة والشريفة وكل عضو لمنظمة ما داخل المجتمع المدني له حق التصويت والترشح والمشاركة في صنع القرار الداخلي لتلك المنظمة.

المبحث الثاني: وسائله ووظائفه

المطلب الأول: وسائل وأدوات المجتمع المدني:

أولاً: الوسائل: من الوسائل التي يحيزها القانون هي نوعين:

1- وسائل التأثير غير المباشر:

- التفاوض والمساومة: هي أهم الوسائل في التأثير على الحكومة وما تضعه من سياسات بأسلوب سلمي.
- دخول الأفراد في عضوية أكثر من منظمة في نفس الوقت يؤدّي هذا إلى خلق مصالح مشتركة ومناطق الاتفاق والالتقاء بما يزيد من سامحها مع بعضها البعض.
- الدخول في حوار عام ونقاش علني مفتوح بتنظيم الندوات والمحاضرات لعرض وجهات النظر المختلفة والبحث عن حل وسيط يوفق بين المصالح الخاصّة للأفراد والمصلحة العامة للمجتمع وللتوفيق بين غايتي حماية الحرية وحفظ النظام.
- تأسيس شبكة من المؤسّسات التربوية كالمدارس والمكتبات.

2- وسائل التأثير المباشر على صانع القرار:

من خلال السعي للوصول إلى الدوائر الحكومية والاتصال الشخصي بصناع القرار أو أن يكون للجمعية أو المنظمة أشخاصًا يمثلونها ويدافعون عن وجهة نظرها داخل الحكومة نفسها[1].

ثانيًا: الأدوات:

1- وسائل الإعلام السمعية والبصرية: حيث تلجأ تلك المنظمات إلى شن حماية إعلامية تأخذ شكل المعارك الكلامية والدعاية دفاعًا عن قضية معينة للتأثير على الرأي العام، وتنجح إذا كانت حرة ومستقلة في إقناع الحكومة والتوقف عن تنفيذ السّياسات.

1 – سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني والتحول إلى الديمقراطية.القاهرة: التنمية السّياسية والدولية، 1997، ص: 44.

2- القضـاء والمحاكم: تلجأ منظمات المجتمع المدني إلى المحاكم للدفاع عن حقوق وحريات الأعضـاء التي تعرضـت إلى الاعتداء والانتهاك على يد الدولة أو الجماعات الأخرى في المجتمع مع المطالبة بالتعويض والإنصاف لهؤلاء الضحايا.

المطلب الثاني: وظائف المجتمع المدني

1- تحقيق النظام والانضـباط في المجتمع: هو أداة في المجتمع لفرض الرقابة على سـلطة الحكومة وضـبط سـلوك الأفراد والجماعات بعضـهم البعض وكل منظمة تضـع مجموعة من القواعد بخصـوص الحقوق والواجبات ويعتبر التزام الأعضاء بهذه القواعد لقبولهم داخل المنظمة واستمرارهم فيها.

2- تحقيق الديمقراطية: يوفر قناة للمشـاركة الاختبارية في المجال العام وفي المجال السّـياسـي ومنظمات المجتمع المدني، حيث تعد أداة للمبادرة الفردية الحرة والمشـاركة الإيجابية النابعة عن التطوع وليس التعبئة الإجبارية التي تفرضها الدولة على المجتمع للتظاهر بالتأييد الشَّعبي.

3- الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق: على رأسـها تلك الحاجات: الحاجة للحماية والدفاع عن حقوق الإنسـان ومنها حرية التعبير والتجمع والتنظيم وتأسيس الجمعيات أو الانضمام إليها والحق في معاملة متساوية أمام القانون وحرية التصويت والمشاركة في الانتخابات والحوار والنقاش العام حول القضايا المختلفة.

4- الوساطة والتوفيق: أي التوسط بين الحكام والجماهير من خلال توفير قنوات للاتصال ونقل أهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بطريقة سلمية، وتسعى جماعات المصالح في هذا الإطار للحفظ على وضعها وتحسينه واكتساب مكانة أفضل لها في المجتمع، ولذا فإنها تتحرك مباشرة للتأثير على عملية تشريع ووضع القوانين وتهدف إلى الوصول إلى نقطة الاتفاق والالتقاء بين الآراء المتعدّدة كأساس للاستقرار.

5- التعبير والمشـاركة الفردية والجماعية: فوجود المجتمع المدني ومؤسّـسـاته يشـعر الأفراد بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم وجهات نظرهم بحرية حتى لو كانت تعارض الحكومة وسـياسـتها للتعبير عن مصالحهم بأسلوب منظم وبطريقة سلمية دون استعمال العنف.

6- توفير الخدمات ومسـاعدة المحتاجين: بالرغم من أن وظيفة المجتمع المدني هي الدفاع الخاصّـة المشـتركة كذلك العون والمسـاعدة للمحتاجين والفقراء مع تقديم خدمات خيرية واجتماعية هدفها مسـاعدة الفئات الضعيفة التي تتواجد على هامش المجتمع.

7- تحقيق التكافل الاجتماعي والتنمية الشـاملة: تبرز أهمية المجتمع المدني في القيام بهذا النوع من الاستثمار أي البشري بعد أن تركزت على الحكومة حيث يصبح لمؤسّسات المجتمع المدني دور شريك

للدور الحكومي في تنفيذ برامج وخطط التنمية الشاملة بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية ممّا يؤدِّي برفع المستوى المعيشي وتحقيق الرّفاه الاجتماعي[1].

المبحث الثالث: الفرق بين المجتمع المدني والدولة

أولاً: من حيث الأهداف

نجد أن حكومة الدولة تبرر قراراتها على أساس أنها تحقيق المصلحة العامة للمجتمع كله، أما المجتمع المدني تسعى كل من وحداته إلى تحقيق المصلحة الخاصّة والمشتركة لجماعة معينة دون غيرها.

ثانيًا: من حيث طبيعة لنظام السائد

إذا تصورنا أن الدولة والمجتمع المدني دائرتان توجد بينهما منطقة التقاء وتداخل نجد أن تلك المساحة تكون ضيقة في دولة ديمقراطية أين الدول تحترم المجتمع المدني ولا تخترقه أما إذا اتسعت الفجوة بين الدولة والمجتمع المدني هذا دليل على أنها غير ديمقراطية وبالتالي فالدولة تتدخل في شؤون المجتمع المدني وتعمل على حله، بالتالي لا وجود لدولة ديمقراطية دون مجتمع مدني، والديمقراطية تضمن قوة المجتمع المدني وتساعده على بناء وتحقيق مآربه.

ثالثًا: من حيث طبيعة الرابطة والانتماء

المجتمع المدني هو مجال المشاركة في الحياة العامة والحركة الحرة والتعبير عن المطالب بصفة تلقائية تتأسس فيها رابطة الانتماء على الاختيار لا الإجبار. بينما الأفراد ينتمون للدولة ويحملون جنسياتهم بحكم الميلاد دون الاختيار، والولاء للدولة يكون بصفة ثابتة ومستمرة طوال الحياة بينما الولاء لإحدى منظمات المجتمع المدني يكون متنوع ومتغير.

رابعًا: من حيث الوظائف والمسؤوليات

هناك وظائف مشتركة يعتبر فيها المجتمع المدني أداة مساعدة الدولة كالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لكن تنفرد الدولة بوظائفها نتيجة امتلاكها وحدها السُّلطة وفرض القانون والنظام السائد والحفاظ على كيان المجتمع.

خامسا: من حيث الخضوع للقانون

تحكم الدولة قوانين عامة وثابتة وموضوعية ومجردة بينما تخضع تنظيمات المجتمع لقواعد متغيرة بحسب موازين القوة والمصالح.

فهل علاقة المجتمع المدني والدولة تقوم على الانفصال الكامل أم أن المجتمع المدني يلعب دورًا هاما في الحياة السّياسية التي هي ميدان عمل الدولة؟

---

1 – بشير خلف، مرجع سابق ذكره، ص: 134-137.

المبحث الرابع: علاقة المجتمع المدني بالدولة

أولاً: التنسيق

حيث في المجال القانوني تصـــنع الدولة قوانين المنظمة للمجتمع المدني ولتأســـيس الجمعيات ولتحديد مصادر التمويل والميزانية وأسلوب الإدارة وعلاقاتها ببعضها البعض وبالحكومة وتحديد أسلوب ممارسة النشاط وإجراء الانتخابات لاختيار القادة، وتسعى مؤسّسات المجتمع المدني إلى التأثير على اتخاذ القرارات والسّياسات في الشؤون العامة، ويتوقف تأثير كل منظمة على وزنها ودرجة التنسيق فيما بينها

ثانيًا: التنافس والصدام

قد يحدث بالنسبة لمنظمات حقوق الإنسان التي قد تصطدم بالدولة بشأن تقييم بعض الممارسات كما قد تلجأ بعض جماعات المصالح إلى تنظيم الاحتجاجات ضد السّياسات الحكومية التي تقر أصحابها ومن أمثلة ذلك: مطالبة العمال بتحسين الأجور وظروف العمل.

ثالثًا: اختراق الدولة للمجتمع المدني والعكس

تتولى الحكومة تعيين مجالس إدارة الجمعيات والمنظمات غير الحكومية بدلا من انتخابهم وتختار القيادات من بين الأشخاص الموالين لها خصوصًا بالنسبة للمؤسّسات ذات القواعد الجماهيرية الواسعة بالتالي خطورة تحول هؤلاء القادة إلى أعضاء في الحكومة يستفيدون منها ويمارسون سلطة على أعضاء الجماعة لصالح تنفيذ أهداف الدولة وأوامرها أو تسعى الحكومة إلى إلحاق منظمات المجتمع المدني بالوزارات الحكومية باعتبارها امتدادًا لها باستقلال تسيير منظمات المجتمع المدني. وأيضًا من حالة غياب الدولة أو اختفاء الحكومة تحت ظروف داخلية مثلا الحروب الأهلية والخارجية مثل الاســـتعمار، ويمكن المجتمع المدني أن يحل محلها ويؤدّي دور البديل لحين زوال الأزمة. مثلا السودان: وجهت معظم منظمات المجتمع المدني نشاطها إلى تنفيذ برامج الإغاثة ولإعادة تأهيل المواطنين في مواجهة مشكلات المجاعة والجفاف والفقر[1]

1 – المدني توفيق، المجتمع المدني والدولة السّياسية. دمشق: منشورات اتحاد كتاب العرب، 1997.ص: 126–127–128.

خاتمـــــة:

يتضـح مما سـبق وبالنسـبة للتنشـئة السّـياسـية أنها كيفية لنقل المجتمع لثقافته من جيل لآخر بواسـطة هيئات رسمية ومن خصـائصـها أنها مكتسبة ومستمرة وتقوم بها كافة المؤسّسات فمضمونها هو الثقافة السّياسية ومهارات التفكير السّياسـي والاتجاهات السّياسية والمشاركة السّياسية وأهم مصـادرها: الأسرة والمدرسـة لجماعة الرفاق ووسـائل الإعلام أما وظائفها: حسـن سـير النظام، وتماشـي الفرد مع السّـياسـة الاقتصـادية له ومواجهة الخطر والعدوان كما تلفت الثوابت الوطنية والقيم كما تنشر التضامن والتعاون والتسامح.

كما نستنتج أن الثقافة السّياسية والدوافع لدراستها العنف السّياسي ومشاكل بناء الأمة والوحدة وتيسر منهجيات البحث الميداني والثقافة السّـياسـية هي مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السـائدة نحو شـؤون السّياسة والحكم ونظام الدولة من الولاء والانتماء والمشاركة، ومكوناتها المرجعية الفكرية والسّياسية والتوجه نحو العمل العام ونحو النظام السّياسي أما مقوماتها تفاعل الفرد مع مؤسّساته وتوجهاته نحو اختلاف الآراء السّياسية والتوجهات نحو نشـاط الفرد ذاته ورأيه في إسـهامه في السّـياسـة، كما كانت تقاس في الدراسـات الانثربولوجية ودراستها لثقافة شعب ما وهي بعيدة عن الموضوعية والدقة، ثم اعتمدوا على المنحنى وهو لا يصلح للتعبير، أما الاتجاه المعاصر لقياسها فيهتم بمشاعر الأفراد وعلاقاتهم بالنظام السّياسي وتوقعاتهم في العملية السّياسية، أما أنواعها فمن حيث المنطلقات الفكرية هناك ثقافة سـياسـة شـاملة وثقافة سـياسـية فرعية، ومن درجة المجتمعات الثقافة القديمة وثقافة الخضوع والثقافة المساهمة، ووسائل تغييرها بالأسرة والمدرسة ودور الإعلام والأحزاب.

أما المجتمع المدني فهو الوسـيط بين الدولة والأفراد حيث يعمل المجتمع المدني على حماية الأفراد من بطش وتجاوزات الدولة وهو الوسيلة الأوضح لتجسيد الديمقراطية في الدول حيث تعمل منظمات المجتمع المدني باسـتقلالية تامة عن السُـلطة وأفراد المجتمع متمتعين بالحرية ويحترمون القانون والنظام القائم، ما يعمل على تحقيق تلك الوظائف وأهمها كما قلنا سابقا تحقيق التنشئة السّياسية التي تولّد ثقافة سياسية معينة تساعد على الانخراط في مستويات مختلفة من النظام السّياسـي، فقد ذكرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصـادي وأن منظمات المجتمع المدني كانت توجه حوالي 11-12بليون دولار أمريكي في شـكل معونات إنّمائية سـنويًا إلى البلدان النامية في أواخر التسعينات ويتمثل هذا النشاط الديناميكي في حملات الدعوة الناجحة بشأن قضايا مثل خطر استخدام الألغام الأرضية، وإلغاء الديون وحماية البيئة التي حشدت آلاف المؤيدين في مختلف أنحاء العالم، ومن الأمثلة الحديثة العهد على حيوية الجامع المدني العالمي الذي يعقد سنويا منذ عام 2001 في قارات مختلفة، وقد عقد المنتدى الاجتماعي العالمي الأخير في نيروبي بكينيا في يناير 2007 وجمع بين قادة دول 50ألف منظمة من المجتمع المدني لمناقشـة واقتراح بدائل أكثر إنصـافا. وحسـب الإحصـائيات الحديثة هناك حوالي 70 ألف منظمة تنتمي إلى المجتمع المدني في الجزائر.

المحـور الرابع: الإعـــــلام والاتصال

المحبث الأول: الإعلام

المطلب الأول: تعريف الإعلام

1- لغة: جاء في لسـان العرب: علم وتفقه، أي تعلم وتفقه وتعالمه الجميع أي علموه ويقال: اسـتعلم لي خبر فلان وأعلمتنيه إياه، وقوله عز وجل: ﴿ وما يعلمان من أحد حتى يقولا إنّما نحن فتنة فلا تكفر ﴾[1].

ورد في القاموس المحيط: علمه أســمعه علما وعرفه وعلم هو نفســه ورجل عالم وعليم جمعها علماء، وعلام كجهال وعلمه العلم وتعليمًا وعلاما وأعلمه إياه فتعلمه[2].

2-اصـطلاحًا: يعرفه سـمير حسـين بأنه: كافة أوجه النشـاط الاتصـالية التي تسـتهدف تزويد الجماهير بكافة الحقائق والأخبار الصـحيحة والمعلومات السليمة عند القضـايا والموضـوعات والمشكلات ومجريات الأمور بطريقة موضوعية[3].

ويعرفه عبد اللطيف حمزة: بأنه تزويد الجمهور بالمعلومات الصحيحة أو الحقائق الواضحة

المطلب الثاني: المبادئ والأسس التي يقوم عليها الإعلام

- الحقائق التي تدعمها الأرقام والإحصاءات.
- التجرد من الذاتية والتحلي بالموضوعية في عرض الحقائق.
- الصدق والأمانة في جمع البيانات من مصادرها الأصلية.
- التعبير الصـادق عن الجمهور الذي يتوجه إليه الإعلام، والثقة فيما يقدم من تقارير إعلامية[4]، وهذا يعني أن الإعلام الذي لا يقوم على أساس مع الواقع ينتفي عنه مفهوم الإعلام. وأن رجل الإعلام الذي يضـفي وجهة نظره الشـــخصـــية التي تمليها عليه أهواؤه على المعلومات التي يزود بها الجمهور ويكون هذه المعلومات حسب ما يراه يفقده صفته كرجل إعلام.
- الإنصاف والتوازن وتجنب التحريف أو التشويه أو ذكر أنصاف الحقائق.

---

1 – ابن منظور، لسان العرب، ص871

2 – الفيروز أبادي، القاموس المحيط (بيروت: المؤسّسة العربية، ط2، ص155

3 – سمير محمد حسين، الإعلام والاتصال بالجماهير، القاهرة، عالم الكتاب، ص22.

4 – عبد اللطيف حمزة، المرجع السابق

- التمييز بوضوح بين ما هو خبر وما هو رأي أو استنتاج، ونشير هنا إلى هذا المبدأ الذي يعتبر من المبادئ المقدسة ويتصل بعدم خلط الخبر بالرأي.
- حق الموطن العادي في المعرفة
- إذا لم يأت الإعلام معبرًا تعبيرًا صـــادقا وأمينًا عن تراث الأمة وعادات وتقاليد الجماهير التي يتوجه إليها وأن لا يناسب ثقافات وتفكير هذه الجماهير وروح هذه الأمة فإن هذا الإعلام سوف لا يلائم جمهوره وبالتالي لا تستطيع الجماهير فهمه أو التجاوب معه، فالإعلام يجب أن يقوم على الوضوح والصراحة ودقة الأخبار وتزويد الجماهير أكبر قدر ممكن من المعلومات الصحيحة.

المطلب الثالث: خصائص الإعلام

هناك مجموعة من الخصائص يتميز بها الإعلام، وهي:

1- الإعلام نشاط اتصالي تنسحب عليه كافة أوجه ومقومات النشاط الاتصالي ومكوناته الأساسية، وهي: [1]

أ- مصدر المعلومات.

ب-الرسالة الإعلامية.

ت- الوسـائل الإعلامية: التي تنقل هذه الرسـائل، جمهور المتلقين والمسـتقبلين للمادة الإعلامية وترجيح الأثر الإعلامي

2- يتسـم الإعلام بالدقة والصـدق والصـراحة وعرض الحقائق الثابتة والأخبار الصّـحيحة دون تحريف باعتباره البث المسموع أو المرئي أو المكتوب بالأحداث الواقعية.

3- يستهدف الإعلام الشرح والتبسيط والتوضيح للحقائق والوقائع.

4- تزداد أهمية الإعلام كلما ازداد المجتمع تعقيدًا، وتقدمت المدينة وارتفع المسـتوى التعليمي والثقافي والفكري لأفراد المجتمع.

المطلب الرابع: أهمية الإعلام

تتلخص أهمية الإعلام في النقاط التالية:

- كونه الأداة الأبرز في عملية الاتصال بالجماهير.
- يتضمن الإعلام النشر وتقديم المعلومات الصّحيحة والحقائق الموضحة والأخبار الصادقة والموضوعات الدقيقة والوقائع المحدّدة والأفكار المنطقية والآراء الراجحة للجماهير مع ذكر مصادرها خدمة للصالح العام

1 - عبد اللطيف حمزة، نفس المرجع السابق.

- يعتبر دورًا هاما يرتبط أساسًا بتلبية حاجات الجماهير المتنوعة من جهة، وتحقيق التفافها حول فكر وأهداف وبرامج التنظيم من الدور الفاعل الذي يلعبه الإعلام في التغيير والتطوير الاجتماعي، فعن طريق التثقيف كوظيفة أساسية يكتسب الأفراد ويطورون كل ما يرتبط بثقافتهم من عادات وتقاليد وحتى استخدام اللغة والأدوات الثقافية الأخرى وأنماط السّلوك وأساليب العيش والحياة.
- الدور الكبير الذي يقدمه الإعلام في مجال الثقافة والتربية والتعليم ممّا فسح المجال للتعرف على (الإعلام التربوي) ودور الإعلام وأدواته الحديثة في العملية التربوية وفي الثقافة الجماهيرية فإذا كان الإعلام هو الأداة الناقلة للمعلومات، فهو أيضًا شريك حقيقي كذلك في العملية التربوية، ممّا أصبح يعرف اليوم بالتعليم الإلكتروني وتوظيف تكنولوجيا المعلومات لصالح التعليم والتربية[1].

المطلب الخامس: أهداف الإعلام

من أهداف الإعلام ووظيفته في المجتمع مايلي:

- تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة[2]
- توسيع مدارك الجماهير عن طريق تزويدهم بالمعارف، وإقناعهم بأن يسلكوا سلوكًا معينًا.
- ولا يتم إقناع الجمهور بالرسالة الإعلامية إلا بتزويده بالمعلومات والحقائق والأرقام والإحصاءات وغير ذلك.
- الهدف من الإعلام هو أن تكون هناك فكرة معينة مطلوب توصيلها إلى المرسل إليه وهو إما فرد أو جماعة أو شعب، فإذا نتج عن هذه الفكرة أن اتبع المرسل إليه السّلوك الذي تريده الفكرة فإن رجل الإعلام قد نجح في تحقيق غرضه[3].
- الإعلام هو حجز الزاوية لقبام هذا المجتمع.
- الوظيفة الرئيسية للإعلام هي مباشرة جمع المعلومات الموضوعية الدقيقة وإذاعتها مباشرة، وفي الحقيقة أنّ خير وسيلة لتحقيق أهداف حرية الإعلام هي إتاحة مختلف مصادر الأنباء والآراء لكل إنسان[4].

المطلب السادس: وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري

يعرف الإعلام على أنه عملية نشر وتقديم معلومات صحيحة وحقائق واضحة وأخبار صادقة وموضوعات دقيقة ووقائع محدّدة وأفكار منطقية وآراء راجحة للجماهير مع ذكر مصادرها خدمة للصالح العام.

---

1 – المرجع السابق.

2 – عبد اللطيف حمزة، الإعلام والدعاية، ص70.

3 – عبد القادر حاتم، الإعلام والدعاية، نظريات وتجارب، ص100.

4 – الجمعية العامة للأمم المتحدة، التقرير السنوي للأمين العام، ملحق رقم 1، الدورة الرابعة والعشرون نيويورك، 1670، ص234

ويقصد بوسائل الإعلام: المؤسّسات الحكومية أو الخاصّة التي تزود الجماهير بالأخبار والمعلومات والحقائق، وتهتم بالنواحي التربوية كهدف لتكيف الفرد مع الجماعة المحلية.

وتتعدّد وتتنوع وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري كالآتي: [1]

1- **الوسائل الشفوية:** وهي التي تعتمد على الكلمة الشفاهية في إيصال رسائلها إلى المتلقين ومن أبرزها: الخطب والمحاضرات والندوات...

2- **الوسائل المكتوبة:** تعتمد الوسائل المكتوبة في وصولها إلى المتلقين والمستقبلين لها ومن أبرزها: الكتب ، الصحف، المجلات، الإعلانات الجدارية.

3- **الوسائل السمعية البصرية:** والتي توصل رسائلها إلى متلقيها عن طريق الصّوت فقط أو الصّورة والصّوت معا ومن أبرزها: الإذاعة المسموعة (الراديو)، التلفزيون، السينما، المسرح والإنترنت.

ونجد أن الوسائل الرئيسية: الصحافة المكتوبة ، الإذاعة المسموعة ، التلفزيون والإنترنت.

المطلب السابع: وظائف وسائل الإعلام

إن دور وسائل الإعلام في المجتمع هام جدًا إلى درجة خصصت الحكومة أقساما ودوائر ووزارات إعلام تتولى تحقيق أهداف داخلية وخارجية عن طريق تلك الوسائل، من تلك الأهداف رفع مستوى الجماهير ثقافيا وتطوير أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية. هذا داخليًا، أما خارجيًا فمن أهداف دوائر الإعلام تعريف العالم بحضارة الشعوب ووجهات نظر الحكومات في المسائل الدولية.

ولم يقتصر اهتمام وسائل الحكومات بوسائل الإعلام، بل إن مؤسّسات اجتماعية وسياسية واقتصادية اهتمت بها ووجدت أن تلك الوسائل تخدمها وتخدم أهدافها وتساعد في ازدهارها، وليس أدل على أهمية الإعلام ووسائله ممّا أصبح معروفا في العالم من أن الدولة ذات الإعلام القوي تعتبر قوية وقادرة، فلقد أصبح الإعلام رئيسيا في بقاء بعض الدول وخاصّة تلك التي وجدت في إحدى دعائمها الرئيسية الأولى وقدمته على باقي دعائم الدولة[2]. وسبب كل ذلك هو أن وسائل الإعلام مؤثرة في الجماهير وفاعله سلبًا وإيجابًا، وتتخلص وظائف الإعلام في خمسة وظائف رئيسية، وهي:

1- التوجيه وتكوين الموقف والاتجاهات.

2- زيادة الثقافة والمعلومات.

---

1 – كتاب مدخل إلى الإعلام والاتصال، رحيمة عيساني.

2 – عبد القادر حاتم، الإعلام والدعاية، نظريات وتجارب، ص 101

3- تنمية العلاقات البينية وزيادة التماسك الاجتماعي.

4- الترفيه وتوفير سبل التسلية وقضاء أوقات الفراغ.

5- الإعلان والدعاية.

المبحث الثاني: الاتصال

المطلب الأول: مفهوم الاتصال

الاتصال هو عملية نقل المعلومات والأفكار بين الأفراد، هذه الأخيرة تختلف من حيث المضمون وعملية النقل، والإرسال والاستعمال، وتسعى إلى إحداث رجع صدى والذي يتمثل في التعامل ومعالجة المعلومات المحصل عليها أو تنفيذها، والمعلومات تختلف من حيث المضمون.

التعريف اللغوي للاتصال:

نحاول تحليل مفهوم الاتصال باعتباره تعبير لغوي، حيث ورد من الكلمة الاتينية (Communis) والتي تعني في الإنجليزية (Common) أي مشترك أو اشتراك، فمنها نحاول أن نواصل أو نتواصل، فإننا نحاول أن نؤسس اشتراكًا مع شخص أو مجموعة من الأشخاص اشتراكا في المعلومات والأفكار والاتجاهات.

- المعنى القديم الذي كانت تحمله كلمة اتصال هو الوصول أو البلوغ، فالاتصال كلمة مشتقة من مصدر "وصل" الذي يحمل معنيين رئيسيين: الربط بين كائنين أو شخصين وذلك على عكس الانفصال والقطع والبعد. والمعنى الآخر هو البلوغ أو الانتهاء إلى غاية ما.
- وأما المعنى الحديث فهو مأخوذ من الفرنسية أو الإنجليزية حيث تستعملان لفظا واحدًا للدلالة عليه، وهي كلمة(Communication). والتي تؤدّي معانٍ كثيرة منها: البلوغ، والمواصلات، والاتصال[1]

التعريف الاصطلاحي للاتصال:

يعرف "برنارد بر لسون" الاتصال على أنه "عملية نقل المعلومات والرغبات والمشاعر والمعرفة والتجارب، إما شفويًا أو باستعمال الرموز والكلمات والصور والإحصائيات بقصد الإقناع أو التأثير على السّلوك، وأن عملية النقل في حد ذاتها هي الاتصال. [2] "

ويعرفه"ريد فيلد": " الاتصال... هو المجال المتسع لتبادل الحقائق والآراء بين البشر[3]".

---

1 - زهير أحدّان، مدخل العلوم والاتصال، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص 9.

2 - نبيل عارف الجردي، مقدمة في علم الاتصال، دمشق: مكتبة الإمارات، 1985، ص 29.

3 - المرجع السابق، ص 575.

ويعرفه "لوند برج": " الاتصـــــال... هو نوع من التفاعل الذي يتم عن طريق الرموز وقد تكون الرموز حركية أو مصورة أو تشكيلية أو منطوقة، أو أية رموز أخرى تعمل كمثير لسلوك لا يثيره الرمز ذاته ما لم تتوفر ظروف خاصّة لدى الخص المستجيب له"[1].

ويعرفه"ريفس": " الاتصال يشمل كل أشكال التعبير التي تخدم أغراض التفأهم والتبادل." [2]

تعريف الاتصال على المستوى الإداري:

هناك مجموعة من التعاريف يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- "الاتصـالات الإدارية تعني إنتاج أو توفير أو تجميع البيانات الضـرورية لاستمرار العملية الإدارية، ونقلها أو تبادلها، أو إذاعتها، بحيث يمكن للفرد أو الجماعة إحاطة الغير بالأمور أو أخبار أو معلومات جديدة، أو التأثير في سلوك الأفراد والجماعات، أو التغيير والتعديل في هذا السّلوك أو توجيهه وجهة معينة"[3].

هذا التعريف على شـموله يحتاج إضـافة بعض العلاقات التي تتضـمنها كلمة الاتصـال في معناها اللغوي ووظيفتها النفسية. وبذلك تكون وظيفة الاتصالات الإدارية:

- تجميع المعلومات؛
- وسيلة التأثير في الآخرين؛
- الحفاظ على العلاقات الاجتماعية وتعزيزها؛

وفي هذا الصّـدد يجب أن نفرق بين لفظي الإعلام والاتصـال واسـتخداماتهما، فالاتصـال هو "عملية" تبادل الأنباء والحقائق والآراء والرســـائل فيما بين الأفراد والجماعات، بينما الإعلام هو "المنتج" أي الأنباء والبيانات وسائر مضامين ومخرجات وسائل الإعلام أو الأنشطة أو الصناعات الثقافية.

المطلب الثاني: عناصر وميكانيكية عملية الاتصال

أولا: تعريف عملية الاتصال: يعرف نظام الاتصال بأنه مجموعة من الإجراءات، والطرق والالتزامات التي تكفل إنتاج، وتوصيل، واستخدام البيانات اللازم توفرها، لاتخاذ قرارات سليمة الاتجاه، صحيحة التوقيت.

ثانيا: عناصر عملية الاتصال: إن عملية الاتصال لا يمكن أن تتم إلا بتوفر عناصر أساسية، ولكي نتوصل لمعرفة هذه العناصـر يجب أن نطرح التسـاؤلات التالية: 1- من؟ 2- يقول ماذا ؟ 3- بأية طريقة ؟ 4- لمن ؟ 5- متى ؟ 6- بأي تأثير ؟

وحتى نجيب عن هذه الأسئلة يجب معرفة كل عنصر من هذه العملية:

---

1 – شون ماكبرايد وآخرون، أصوات متعددة وعالم واحد، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ص 576.

2 – عبد الله أسعد، الاتصالات الإدارية، القاهرة: المركز العربي للتطوير الإداري.

3 – مصطفى حجازي، الاتصال الفعال في العلاقات الإنسانية والإدارة، بيروت: دار الطليعة، 1972، ص 27.

1- **المرسـل:** أو المصـدر، هو كل من يبعث بمجموعة من المعلومات تحمل معنًى محدّدا أو أكثر بقصـد إثارة سـلوك محدّد لدى طرف خارجي، حيث تبدأ عملية الاتصـال من خلاله بفكرة والتي يتم ترميزها على شـكل كلمات أو أرقام أو صـور أو رموز لها مدلولات، ولا شـك أن هذا الترميز يكون بلغة مسـتعملة، عربية، فرنسية، إنجليزية...الخ

2- **المرسل إليه:** أو المستقبل هو الطرف الآخر الذي يجعل دائرة الاتصال تكتمل، إنه مصب عملية الاتصال، وهو المقصـود بها لأنّ المسـتقبل يرغب في آثارة سـلوك أو دافع أو اتجاه عنده.بحيث يجب أن يكن هذا الأخير مستعدًا لاستقبال الرسالة حيث يمكنه فك رموزها وتحويلها إلى فكرة من جديد. إذ يعتبر فك الرموز الخطوة التالية لاستقبال الرسالة في العملية الاتصالية.

3- **الرسـالة:** هي مجموعة من المعاني التي يرسـلها المرسـل إلى المسـتقبل بغية التأثير في سـلوكه، وعلى كل حال فالرسالة هي محتوى الاتصال. بالطبع تتعدّد أنواع الرسائل بتعدّد أنواع الاتصال وغاياته، وأطرافه.

إلاَّ أنَّه في العمل الإداري لدينا فئتان أساسيتان من الرسائل[1]:

- الرسائل الوظيفية: هي التي تنقل معلومات عقلانية، فنية أو علمية، أو قانوية أو إدارية أو اجتماعية أو اقتصـادية...الخ.أي ترتكز حول العمل أساسًا (كما هو شأن مدير الإنتاج الذي يعطي معلومات محدّدة...)
- الرسائل العاطفية: تعبر عن المشاعر والانفعالات وتتوجه إلى العلاقات أساسًا.

وتختلف وظيفة هاتين الفئتين، فالأولى وظيفتها إنتاجية، إمّا الثانية فوظيفتها استهلاكية أي أنها لا تعطي إنتاجًا مباشرًا، إنها تخدم غرض تمتين أو توتير العلاقات التي تنعكس بدورها على الإنتاج سلبًا أو اجابًا، (ولكن الإفراط في الرسائل الاستهلاكية يسيء إلى الإنتاجية وهذه إحدى عللنا في الإدارة العربية)

4- **القناة:** هي الوسـيط الذي تنقل به الرسـالة لتتم عملية الاتصـال وعن طريقها يمكن نقل المعلومات. وهناك أنواع عديدة من القنوات:

- القناة اللفظية: وذلك حين يتم نقل المعاني في رموز صوتية وجها لوجه أو مباشرة
- القناة الكتابية: وذلك حينما يتم نقل المعلومات كتابة؛
- قنوات تقنية: أشهرها: الهاتف، التلغراف، الانترفون، التلكس، الراديو، التلفزيون...
- القناة التصويرية: الملصقات، كتابات الحائط ولوحة الإعلانات.

1- مصطفى حجازي، مرجع سابق، ص 28.

5- الضـوضـاء والتغذية الراجعة: الضـوضـاء لسـوء الحظ هي مؤثر يؤثر على عملية الاتصـال بحيث يعيق العملية إما بالتأثير على المرسل أو المرسل إليه.

أما التغذية الراجعة" التغذية العكسية – Feed back " فهي ضرورية في عملية الاتصال، وذلك للتأكد من أن العملية التي تمت بعد استلام الرسالة من طرف المرسل إليه ولابد أن يرجع إلى المرسل كي يتأكد من ضمان إتمام عملية الاتصـــال، حيث لا يمكننا التأكد ما إذا كانت الرســـالة قد تم تمريرها بفاعلية، وفك رموزها وإعادة تحويلها إلى فكرة وأخيرًا فهمها، ما لم يعزز ذلك بالتغذية الراجعة[1].

شكل رقم(1): عناصر عملية الاتصال

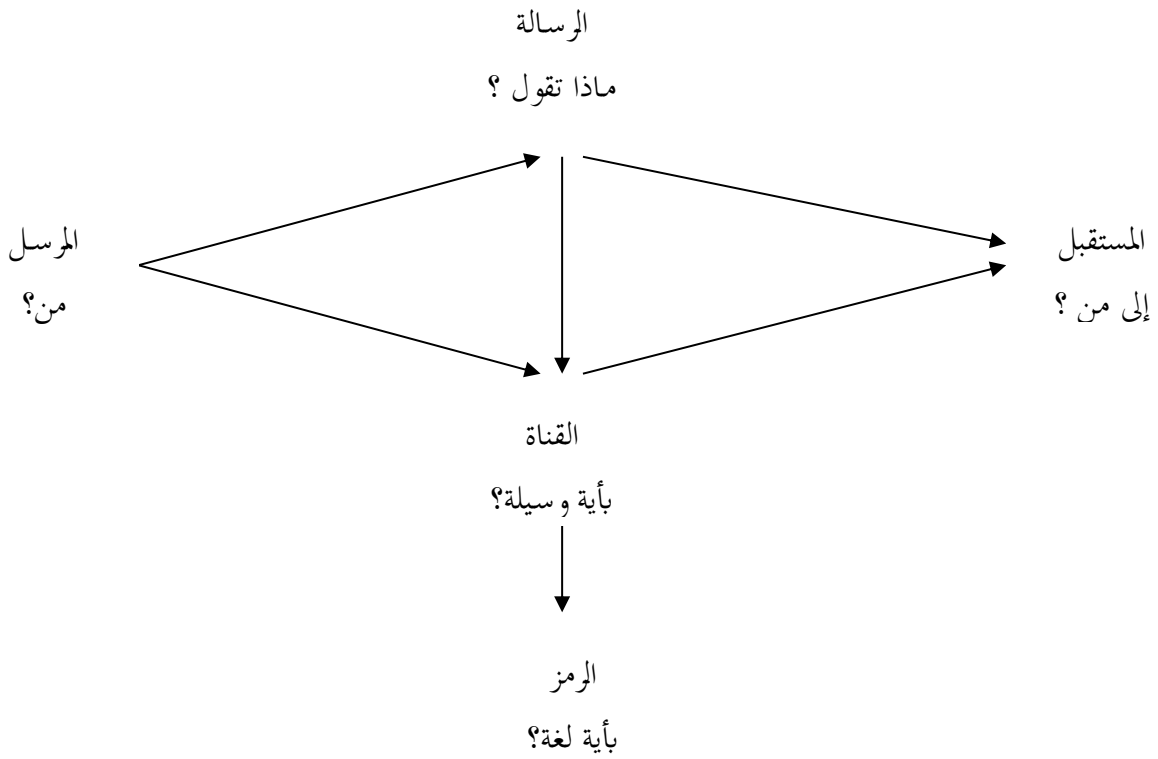

المصدر: الأستاذ، مرا عزوزة، محاضرات في الاتصال، 2002

ثالثا: ميكانيكية عملية الاتصال

تبدأ عملية الاتصـال من جانب المرسـل الذي يكون عادة، شـخصًـا أو مجموعة من الأشـخاص. حيث يكون لدى ذلك الشـخص رسـالة يرغب بنقلها إلى طرف آخر. يقوم المرسـل بتحويل تلك الرسـالة إلى رموز بالأحرف والأرقام، أو إشارات وغيرها. بعد ذلك يختار المرسل وسيلة الاتصال المناسبة، وقد تكون هذه الوسيلة شخصية أو من المرسل إلى المستقبل مباشرة ويتم ذلك وجهيا. وقد يختار المرسل الهاتف أو الراديو أو الصحيفة

1 م-صطفى نجيب شاويش، الإدارة الحديثة: مفاهيم، وظائف وتطبيقات، ص 569.

أو التلفزيون أو اللوحات أو غيرها.بعد ذلك يستلم المرسل إليه الرسالة ويكون الاستقبال من خلال حاسة النظر كالإشارات أو التلفزيون أو من خلال القراءة. ثم يبدأ المرسل إليه بتحليل رموز الرسالة.

وأخيرًا لابد أن يفهم المرسل بأنّ المستقبل استلم الرسالة، وبالمعنى الذي أراده المرسل، وهذا يتم عن طريق التغذية الراجعة (إما من خلال سؤاله عما إذا فهمها أو لا أو من خلال تعابير وجهه، أو عن طريق رد فعل الجمهور إذا خاطبه المرسل من خلال وسيلة إعلام جماهيرية...)

الشكل رقم (2) السياق الاتصالي المترابط.

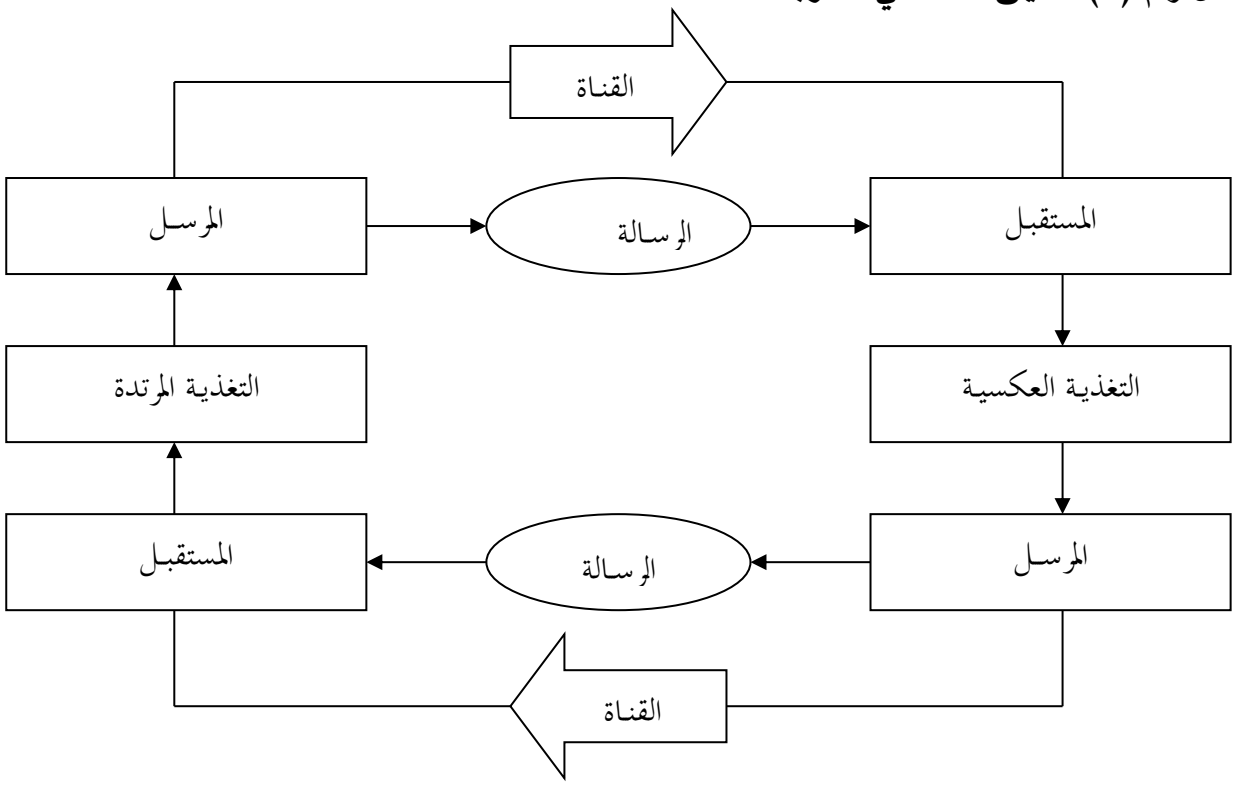

المصدر: الأستاذ، مراد عزوزة، محاضرات في الاتصال، 2002، ص: 02.

المطلب الثالث: وسائل وطرق الاتصال.

أوّلا: وسائل الاتصال.

يتجاوز نطاق وسائل الاتصال في المجتمع المعاصر مجال الوصف بسبب ما تتميز به مكوناته من ضخامة في التنوع والمدى، فهي تشمل على قدرات بشرية وأدوات ووسائل اتصال بسيطة في خدمة الأفراد والجماعات والجماهير وبنى أساسية معقدة وتكنلوجيا متقدمة- إذ أن وسائل الاتصال توجد بوضوح في كل أجزاء العالم بنسب مختلفة وبدرجات متفاوتة من التأثير والأهمية، وتتمثل هذه الوسائل فيما يلي:

1- الإشارات والكلمات: استخدمت منذ أزمان ولا تزال تستخدم حتى اليوم بالرغم من الاختراع المستمر لتكنولوجيات جديدة.

2- **اللغات:** إن التخاطب شائع في جميع المجتمعات، بينما الكتابة ليست كذلك. بدليل إن عدد اللغات المكتوبة (لا تزيد عن 500 لغة مكتوبة) أقل بكثير من عدد اللغات المستعملة شفويا (قد يصل عددها إلى 3500 لغة)[1]

3- **القراءة والكتابة:** إذا كانت اللغة المنطوقة والمكتوبة هي الرموز الأولية للاتصال البشري، فإنّ الأمية هي العقبة الرئيسية أمام تطور الاتصال. ويؤدّي الافتقار إلى مهارات القراءة والكتابة إلى الحد بشدة من اتساع طاقات الإنسان وقدراته العامة.

4- **البريد والهاتف:** سهولة الوسائل الحديثة والخدمات المتنوعة التي تقدمها المواصلات السلكية واللاسلكية تجعل عملية الاتصال أكثر يسرًا.

5- **وسائل الإعلام الجماهيرية:** منذ اختراع آلة الطباعة ثم ما تم اختراعه في العصور الحديثة من أشكال أخرى لوسائل الاتصال بما في ذلك الهاتف، التلكس، آلة التصوير، والفيلم، والفونوغراف، والراديو، والتلفزيون. حدث تحولاً أساسيًا في المجتمع.

6- **التوابع الصناعية:** أصبحت هذه التوابع جزءًا لا يتجزأ من مجموعة كبيرة من دوائر الاتصال، وكالات الأنباء، والصحف، الإذاعة الراديو والتلفزيون، ودوائر الأعمال والبنوك والتجارة والزراعة والصناعة، والطيران والملاحة والأرصاد الجوية.بحيث غدت آثارها التي لا تحصى تصيب الحياة اليومية لغالبية البشر بطريق مباشر أو غير مباشر

7- **الحاسبات الالكترونية:** حققت المعالجة الآلية للمعلومات، بالنسبة لسائر التطورات المعاصرة تقدمًا سريعًا لم يكن متوقعًا حتى بين المشتغلين في هذا الميدان أنفسهم، فقد وسع الإرسال النبضي للمعلومات (الشفرة الثنائية أو المعلومات الرقمية) من مجال نظم الحاسبات الالكترونية التي ركبت بداية في المرافق المركزية بالمؤسّسات الكبرى.

ثانيا: طرق الاتصال.

تستخدم عدة طرق في الاتصال، ويعتمد اختيار طريقة دون الأخرى على طبيعة المعلومات المرغوب بنقلها وعلى المسافة الفاصلة بين المرسل والمستقبل، ومن بين الطرق المستخدمة[2]:

1- **الاتصالات الشفوية:** يتم ذلك من خلال القاءات بين الرؤساء والمرؤوسين في موقع العمل أو من خلال الاجتماعات الرسمية أو غيرها ميزة هذه الاتصالات إنها تؤدّي إلى نقل المعلومة دون تشويش إلى الأطراف

1- شون ماكبرايد وآخرون، مرجع سابق، ص 114.

2- فايز الزغبي ومحمد عبيدات، أساسيات الإدارة الحديثة، عمان: المستقبل للنشر، 1997، ص 158.

المعنية، كما أنها تمكن المرسل من التعرف على رد فعل المستقبل ويستطيع أن يتأكد المرسل من وصول الرسالة كما أرادها. ويؤخذ على الاتصالات الشفوية أنها لا تناسب المرسل الذي يرغب في مخاطبة عدد كبير من الأشخاص تفصل بينهم مستويات إدارية مختلفة ومسافات شاسعة، رغم ذلك تبقى الاتصالات الشفوية من أكثر أنواع الاتصالات شيوعًا واستخداما في المؤسّسات.

2- **الاتصـــالات المكتوبة:** مع ازدياد حجم المنظمات اليوم، ومع التقدم التكنولوجي، ازداد دور الاتصـــالات الكتابية، فلا يستطيع رئيس إحدى الشركات الكبرى التي يزيد عدد عامليها عن مائة ألف عامل مخاطبة من هم في المســتويات الدنيا من خلال الوســائل الشــفوية، لأن هذا يســتغرق وقتا وجهدًا كبيرين. وما يميز الاتصــالات المكتوبة إنها يمكن حفظها والرجوع إليها وقت الحاجة. كما أنّ المســتقبل يســتطيع أن يتمعن الرسالة حتى يفهمها بشكل دقيق. ويؤخذ على الاتصالات الكتابية أنها تؤدّي إلى تراكم كم كبير من الأوراق، وهذا بحاجة إلى جهاز متخصّص من القوى البشرية للتعامل مع هذه الأوراق من حيث فهرستها وتصنيفها وحفظها والرجوع إليها. ولكن مع التطور الهائل بالحاسوب فإنّ هذه المشكلة أصبحت سهلة جدا.

3- **الاتصـــالات غير الملفوظة:** وهذا النوع من الاتصـــالات لا يتم باســتخدام الألفاظ والكلمات، بل يتم بطرق أخرى مثل الإشارات والرموز وتعابير الوجه، وحركات العيون، وغيرها وتضفي تعابير الوجه عادة إيماءات صادقة عن مدى رضا أو عدم رضا المستقبل عن الرسالة أكثر من الاتصالات الشفوية أو المكتوبة.

المطلب الرابع: أهمية وأهداف الاتصال.

أولاً: أهمية الاتصالات

1-أهمية الاتصـــالات للإدارة والمدير: تهتم نظرية الإدارة الحديثة ليس فقط بالوظائف التقليدية للإدارة من تخطيط، تنظيم، توجيه، ورقابة. ونها تهتم أكثر بالطريقة التي يعمل بها المدير، وكيف يؤدّي عمله وما هي الأدوار والأنشطة، والمهام التفصيلية التي يقوم بها فعلاً أثناء عمله.

فنظرية الإدارة الحديثة تهتم مثلاً بأن المدير يلعب أدوارًا: مثل الاتصـــال بالجبهات الخارجية، وتمثيل المنظمة رسميا وتجميع وتحليل المعلومات ونشرها، والتحدث باسم المنظمة وحل المشاكل والتعارض مع الغير، وغير ذلك من المهام والأدوار.

وحينما نتحدث عن كيفية إنفاق المدير لوقته، فإننا يمكن أن نقول أن جزءًا كبيرًا من وقته ينفق في الاتصالات. فقد توصلت إحدى الدراسات الحديثة أن المدير ينفق 78% من وقته في الاتصالا،.فالمدير الناجح يتعامل يوميا وباســـتمرار مع المعلومات والبيانات، فهو يجمعها ويفرزها ويبوبها ويحللها وينشـــرها بالطريقة التي تضمن لحسن أداء العمل وتحقيق أهداف المنظمة، وذلك على اعتبار أن الاتصالات تساعد في القبام بالآتي:

- تحديد الأهداف الواجب تنفيذها؛

- تعريف المشاكل وسبل علاجها؛
- تقييم الأداء وإنتاجية العمل؛
- التنسيق بين المهام والوحدات المختلفة؛
- تحديد معايير ومؤشرات الأداء؛
- إصدار الأوامر والتعليمات؛
- توجيه العاملين ونصحهم وإرشادهم؛
- التأثير في الآخرين وقيادَتهم؛
- تحفيز وتحميس العاملين.

ويمكن فحص أهمية وظيفة الاتصال من خلال الموقف الإداري الذي تظهر فيه الاتصالات، فقد يكون هذا الموقف بين المدير ومرؤوسيه أو بين المدير وزميله. وقد يكون بين المرؤوسين ومديرهم، وإذا فحصنا كل موقف وما يحتويه من اتصالات مختلفة يمكن أن نتعرف على أهمية الاتصالات.

ثانيا: أهداف عملية الاتصال

بالإضافة إلى الهدف الظاهر لعملية الاتصال، ونظرًا لكون هذه العملية عملية مستمرة طالما هناك قرارات جديدة.

تتحدّد الأهداف الأخرى لعملية الاتصال على الوجه التالي:

- الوقوف على مدى ارتياح أفراد التنظيم نحو وظائف المنظمة من حيث كفاءتها، نموها وتطورها؛
- التوضيح المستمر لأهداف المنظمة وكافة خططها ابتداءً من وضعها حتى تنفيذها؛
- التوضيح المستمر لأفراد التنظيم للتغيرات التي تحدث داخل المنظمة نتيجة للعوامل الخارجية؛
- ضمان التنفيذ الصحيح لكافة الأعمال بما يحقق التوازن المستمر بين أداء الخطط والأداء المنفذ؛
- الوقوف على حقيقة صورة المنظمة تجاه الأطراف التي تتعامل معهم المنظمة.

المطلب الخامس: العوامل المؤثرة في الاتصال

أولاً: العوامل المؤثرة على اتجاه ومعدل تكرار الاتصال:

تعتبر الاتصـــالات التي تتم داخل التنظيم، من الجوانب الهامة والتي يجب أن يأخذها المدير في الاعتبار. وبمعنى آخر، فإن المدير يهمه أن يعرف أطراف عملية الاتصـــال في التنظيم، ومعدل تكرار هذا الاتصـــال، ومن هذه العوامل، ما يلي[1]:

1. **فرصـة التفاعل:** من الواضـح أنه عندما يجد الأفراد من السـهل عليهم الاتصـال والتفاعل، فقد يترتب على ذلك زيادة تكرار عملية الاتصال عن أولئك الذين يجدون صعوبة في عملية الاتصال، وعلى سبيل المثال فإن المنظمة قد تشـجع أو لا تشـجع عملية الاتصـال بين الأفراد عن طريق التحكم في المسـافات المادية والســـيكولوجية بينهم وأغلب هذه العوامل تعتبر تحت تحكم المدير كما أنها تعتبر أكثر فاعلية من مجرد الطلب من الأفراد بأن يزيدوا من اتصالاتهم أولا يتصلون ببعضهم البعض.
2. **التماسك:** تعتبر الاتصـالات أحد الآثار المباشرة للتماسك بين أفراد الجماعة، فالتماسك والاتصـال يؤثران في بعضـــهما بشـكل إيجابي، فالاتصـــال يمكن أن يؤدّي إلى زيادة التماســك وهذا الأخير بدوره يزيد من معدل الاتصال.
3. **المركز:** يميل الأفراد عادة إلى توجيه اتصالاتهم لـ:
   - هؤولاء الذين يكونون أعلى منهم في المستوى، على الأقل لسببين:

     السبب الأول: يتمثل في اعتقادهم بأنه يمكنهم تحسين صورتهم في أعين الآخرين.

     السبب الثاني: الإتقاد بأن الأفراد في المراكز العليا قادرين على تحقيق نوع من المكافأة لهم.
   - هؤولاء الذين يماثلونهم في المركز نتيجة لوجود اهتمامات مشـــتركة، وخبرة مشـــتركة واتجاهات يمكن أن تقدم نوعًا من التدعيم.
4. **تدفق المرحلتين في الاتصالات:** إن الانتشار السّريع للمعلومات بين عدد كبير من الأفراد يمثل ظاهرة تم استخدامها لخلق الفضول لدى الأفراد، ولكن لم يتم فهمها بشكل صحيح و في هذا الصدد يمكن الملاحظة أن الاشـاعات، الأفكار، أو المعلومات من الممكن أن تكون متاحة لجماعة، تنظيم أو حنى مجتمع بأكمله خلال فترة زمنية محدّدة، لكن كيفية انتشـار هذه الإشـاعات، الأفكار أو المعلومات بهذه السـرعة لم تكن واضحة.

1 –خيري علي الجزيري، مقدمة في مبادئ الإدارة، القاهرة: مطابع الولاء الحديثة، 1996، ص 263.

ثانيا: العوامل التي تؤثر على دقة الاتصالات: تتمثل هذه المشاكل في مشاكل الإرسال للمعلومات أو مشاكل في فهم ما تم إرساله. وهذا ما يؤدّي إلى عدم تحقيق عملية الاتصال للأثر المطلوب.

1- مشاكل الإرسال: لابد من توافر شروط معينة حتى تتم عملية الإرسال بنجاح. ومن بين الشروط التي تتيح فرصا غير محدودة للخطأ، ما يلي:

- إن الرسالة الكاملة لم يتم إرسالها أو لم يتم استقبالها؛
- التشويش على الرسالة أثناء إرسالها؛
- أن الرسالة لم تصل، أو تم استقبالها بواسطة فرد آخر غير المستقبل المقصود؛
- عدم وصول الرسالة في الوقت المناسب.

2- مشاكل الفهم: تتأثر عملية الاتصال أيضًا من حيث الدقة نتيجة لـ:

- مشاكل خاصّة بالمصدر: عند إعداد الرسالة التي قد يقوم المصدر بحذف بعض المعلومات، وربما يفشل في تفسير ماذا يعني برسالته، أو ربما يعد رسالة بشكل يصعب تفسيرها عن طريق المستقبل.
- مشاكل خاصّة بالمستقبل: عملية الإدراك تتأثر بالحالة السيكولوجية والعاطفية للمستقبل، فبالإضافة إلى إمكانية عدم قدرة المستقبل على فهم الرسالة، فإنه يفسر الرسالة بشكل خاطئ نتيجة لحالة اضطراب معين وقت استقبال الرسالة.

المبحث الثالث: الاتصالات التنظيمية

المطلب الأول: مفهوم الاتصالات التنظيمية.

يقصد بالاتصالات التنظيمية والإدارية تلك الوسائل التي تستخدمها المنظمة أو المديرون أو الأفراد العاملين بالمنظمة لتوفير معلومات لباقي الأطراف الأخرى. وهي وسائل تخدم أغراض وأهداف المنظمة بصفة أساسية، كما أنها تسهل عمل المديرين والعاملين بالمنظمة.[1]

من بين قواعد توصيف وظيفة المدير أن يكون ملاحظ، موزع معلومات والمتحدث الرسمي، هذه الصفات التي تعتمد تمامًا على مدى قدرة المدير على الاتصال وقد وضّح أحد كتاب الإدارة المهارة الأولى التي يحتاج إليها المدير الناجح، وهي قدرته على التعبير عن نفسه بوضوح وبصورة مميزة، وبالتالي فإنّ مهارات الاتصال الشفوية والمكتوبة ذات المستوى المرتفع تعتبر من الضروريات الأساسية لكي يكون المدير فردًا ناجحًا. وقد أدرك

1 -عبد العزيز شرف، المدخل إلى وسائل الإعلام، دار الكتاب المصري/اللبناني، 1989، ص 141.

أغلب المديرين الآن الأهمية المرتفعة للاتصـــالات لنجاحهم كمديرين، ويبذلون مجهودًا لتحســـين هذه المهارة وتطويرها[1]

إنّ الاتصال وليد الاجتماع الإنساني، وهنا تصبح اللغة أداه الاتصال بين الناس على الصعيد التنظيمي، كما تحققه على الصـــعيد الفردي، ذلك فإن المنظمات إنّما هي مجموعة أفراد يعملون معًا، ومن خلال تلك المنظمات يستطيع الأفراد مضاعفة قواهم، وإحراز نتائج لا يستطيعون تحقيقها بمفردهم. فالفرد لا يستطيع منفردا أن يؤدّي كل المهام المطلوبة منه بسرعة وكفاية عمله مع الآخرين، بل إن الفرد منفردًا لا يمكن أن يكون له قدرة التأثير لأحداث تغيرات ما.

فالاتصـــال إذًا؛ ضـــروري لتكوين الهيئة الاجتماعية أو جماعات العمل، ومن خلال الاتصـــال يتفاعل الناس وينشـئون الصـداقات، العلاقات العملية، والبنائية، وحينما تظهر إلى الوجود منظمة ما يصـبح الاتصـال مهمة ضـرورية تسـتطيع الجماعات أن تؤمّن نفسـها به، ويسـتطيع العمال أن يعبروا عن شـكوأام، وأصـبح في مقدورهم اختبار بنية الجماعة ولإحداث التغير اللازم لبقائها.

إنّ الاتصال يزود المؤسّسة بالوسائل التي تيسّر لأعضائها الوصول إلى قرار، ومن ثم وضع القرارات موضع التنفيذ، وكذلك تبليغ أولئك الذين تشملهم المؤسّسة والذين تتأثر أعمالهم بهذه القرارات، الأمر الذي يسهل للنظام تحقيق هدفه.

ويرتبط الهيكل التنظيمي ارتباطا وثيقا بنظم الاتصال، سواء كان ذلك بالنسبة للهيكل التنظيمي الرسمي ومسالك الاتصال الرسمية أو بالنسبة للهيكل التنظيمي غير الرسمي والأنواع غير الرسمية، لنظم الاتصال أو تدفق المعلومات.

فإن العلاقات بين الاتصال والتنظيم تكون واضحة، وتواجه المشروعات ظروفا عالمية متغيرة من حيث التطورات التكنولوجية والأسواق وغيرها ممّا يتطلب من جانبها ضرورة التكيف.

وقد تدخل التعديلات المطلوبة للتكيف، ولكن دون اعتراف من جانب الإدارة في كثير من الحالات بأثر التغيرات التنظيمية على نظم الاتصال، وعلى ذلك تصبح الكثير من المعلومات التي كانت مناسبة في التنظيم القديم متقادمة في التنظيم المعدل، بالإضـــافة إلى ذلك تكون هناك حاجة إلى أنواع جديدة من المعلومات حتى يمكن تخطيط العمليات الجارية والرقابة عليه، ويترتب على ذلك أن يصـــبح المديرون الذين حملوا مســـؤوليات جديدة، وسلطة اتخاذ قرارات غير قادرين على الحصول على كل المعلومات التي يحتاجون إليها.

---

1 –صلاح الشنواني، اقتصاديات الأعمال، شركة الجلال للطباعة، ص 305.

المطلب الثاني: نماذج عملية الاتصال

النموذج عون نافع في تحليل عملية الاتصـال، وقد وضـعت نماذج عديدة لتمثل الأشـكال المختلفة التي بها ينظر إلى تلك العملية. والنماذج التالية تبين عملية الاتصـــال المتبادل بين الأشـــخاص، وتؤكد العناصـــر الرئيسية في هذا الموضوع وتبين العلاقات المتبادلة بين العناصر.

أولاً: نموذج نظام الإتصال

وضـــع التصـــميم الأول لهذا النموذج في 1947 إلا أن كلود شـــانون وورين ويلفر هما اللذان وضـــعا صياغة نهائية له في عام 1949، يتألف نموذج الاتصال من أربعة عناصر: مصدر معلومات للرسائل المراد إيصـالها، وجهاز إرسـال لديه القدرة على تحويل الرسـالة إلى إشـارات، وجهاز اسـتقبال يفك رموز الإشـارات، والوجهة التي تستهدفها الرسالة، وقد يكون شخصًا أو شيئا. [1]

الشكل رقم (3) رسم تخطيطي لنظام عام للاتصال:

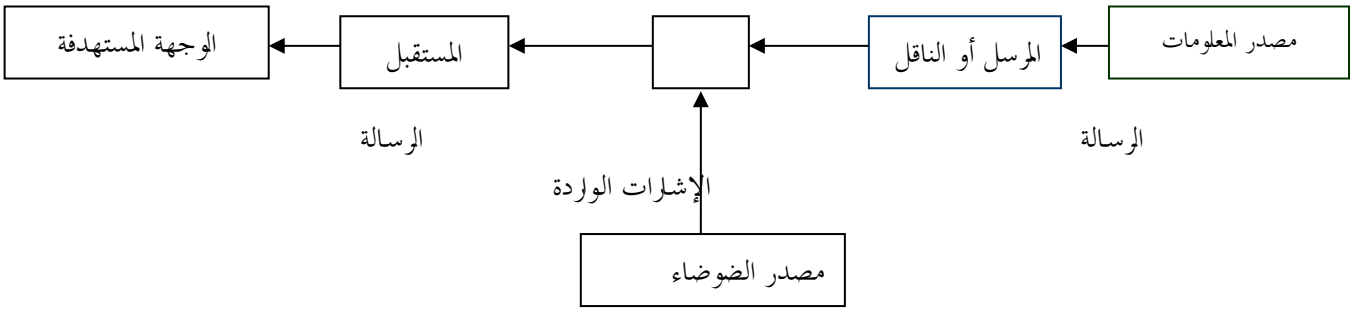

المصدر شون مأكبراد وآخرون، أصوات متعدّدة وعالم واحد، الاتصال و المجتمع اليوم و غدا، ص577

ثانيا: نماذج مستوحاة من مصادر سيكولوجية سوسيولوجية

كانت هارولد لاسـويل أول من حدّد بدقة شـتى العناصـر التي يتألف منها واقع اتصـالي، فهو يرى أنه لا يمكن للمرء وصف من قال ماذا وعن طريق أي القنوات ولمن وما هو الأثر الذي أحدثه

إن دراسـة الاتصـال يرتكز على تحديد باعث الرسـالة، تحليل مضـمونها ودراسـة القناة التي أرسـلت عن طريقها وتحديد الجهة التي تســتهدفها، وتقييم آثارها. ولهذا وضـــع مايكل بوهلر هذا الرســـم التخطيطي لعرض نموذج لاسويل.

1 – شون مأكبراد وآخرون، أصوات متعدّدة وعالم واحد، الاتصال و المجتمع اليوم و غدا، ص575

الشكل رقم (4) رسم تخطيطي لنموذج لاسويل للواقع الاتصالي:

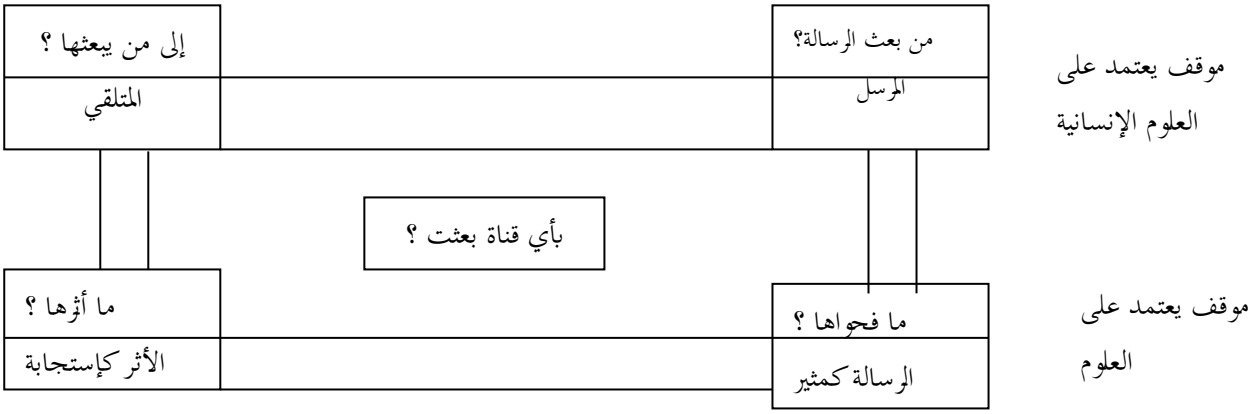

المصدر: شون مأكبراد وآخرون، أصوات متعدّدة و عالم واحد، الاتصال و المجتمع اليوم و غدا، ص578

ثالثا: نماذج مستوحاة من مصادر ثقافية وأنثروبولوجية

الذي نشر عام 1964understanding mass mediaً قلب م. ماكلوهان في كتابه:ّ النظرة المعهودة رأساعلى عقب" عندما أكد أن الوسيط هو الرسالة. ففي رأيه أن المهم ليس مضمون الرسالة بل الكيفية التي تنقل بها إلى من تستهدفهم، واستخدم إبراهام مولو رسومات تخطيطية لدراسة الاتصال، فعلرض عملية الاتصال الثقافي أو الفني أو العملي على شكل دائرة تتولى بصفة دائمة وسائل يشغلها تجديد نفسها، وهو يعتقد بوجود دورة اجتماعية ثقافية مزدوجة: دورة طويلة تنتقل من المبدعين إلى المجتمع عن طريق الأوساط المحلية ووسائل الاتصال، ودورة قصيرة تنتقل مباشرة من الأحداث إلى المجتمع عن عن طريق وسائل الإعلام وحدها.

رابعًا: المؤسّسة المستوحاة من العلوم السّياسية

عندما اقترح جورج جربنر نموذج الاتصال العام في 1958 حدّد محتلف الأدوار التي يمارسها القائم بالاتصال وشتى المصادر التي تؤثر فيه، وقسم هذه المصادر إلى داخلية وخارجية كما يلي: [1]

الجدول (5): أدوار القوى ومصادرها ووظائفها

أدوار القوى	مصادر القوى المميزة	الوظائف المميزة
داخل وسائل الاتصال 1 . العملاء	– تتوافر لديهم الأموال اللازمة	– يحدّدون شروط تخصيص الأموال لشتى المرافق و شروط منح الإعتمادات.

1 – شون مأكبراد وآخرون، أصوات متعدّدة وعالم واحد، الاتصال و المجتمع اليوم و غدا، ص575

2 . الرؤساء	– السُّلطة	– يصيغون البرامج و يشرفون على تنفيذها.
3 . الزملاء.	– التضامن	– يقرون معايير، ز يتولون أمر الدفاع عن النفس.
4. المنافسون.	. الندرة	– يقرون معايير و يلتمسون الهفوات.
5 . المعاونون.	. الخدمات.	– يتولون أمر الإمداد والتوزيع.
خارج وسائل الاتصال		
6 . السلطات.	– سن التشريعات وتطبيق القوانين.	– تدبير النظام الاجتماعي، وتنظيمه بما في ذلك الاتصالات.
7 . المنظمات.	ـــــ منافذ إلى السلطات والمصالح والجمهور للحصول على المساندة و الحماية.	. تسعى للاستحواذ على الاهتمام
8 . الخبراء.	. معارف متخصّصة.	يقدمون مشورات ومهارات ويقرون معايير
9 . أفراد الجمهور.	استقبال الرسائل.	. يؤكدون ضرورة وسائل الإعلام والاتصال.

المصدر: شون مأكبراد وآخرون، أصوات متعدّدة وعالم واحد، الاتصال والمجتمع اليوم وغدا، ص581.

المطلب الثالث: هيكل شبكات الاتصال

أولاً: شبكات الاتصال الإداري

تعبر شبكات الاتصال عن نمط الاتصالات السارية بين المراكز المختلفة التي لها حق إصدار القرارات في المنظمة، لذا فإن للاتجاه الحديث الذي أولى هذا النمط أهمية خاصة لبناء العلاقات وسرعة اتخاذ القرارات، أعطى أهمية مميزة لتصميم شبكات الاتصال والوسائل التي تستخدمها في نقل التوجيهات والتعليمات والتقارير إلى تلك المراكز، بهدف رفع كفاءة الأداء التنظيمي.

تقسم شبكات الاتصال الإدارية إلى فئتين: عمودية وتميز العلاقات الرسمية الوظيفية وإلى أفقية تميز العلاقات الديمقراطية والأولية.

1- الشبكات العمودية: تأخذ شكلين أساسين: شكل الهرم وشكل السلسلة.

أ ـ شكل الهرم: وهي الشبكة التنظيمية التقليدية، التي تميز النظام البيروقراطي المستمر، حيث تسري المعلومات تبعًا لخطوط السُلطة أي وحدة السُلطة الآمرة، كما تتميز هذه الشبكة بالبطء في سير الاتصالات بين المراكز. وقد تتحول الاتصالات فيها إلى عمليات شكلية يتخذ فيها التقيد بالتسلسل الإداري الأولوية المطلقة على حساب الفعالية الوظيفية. والشكل التالي يبن شكل الهرم كشبكة اتصال.

الشكل رقم (5): شكل شبكة الهرم.

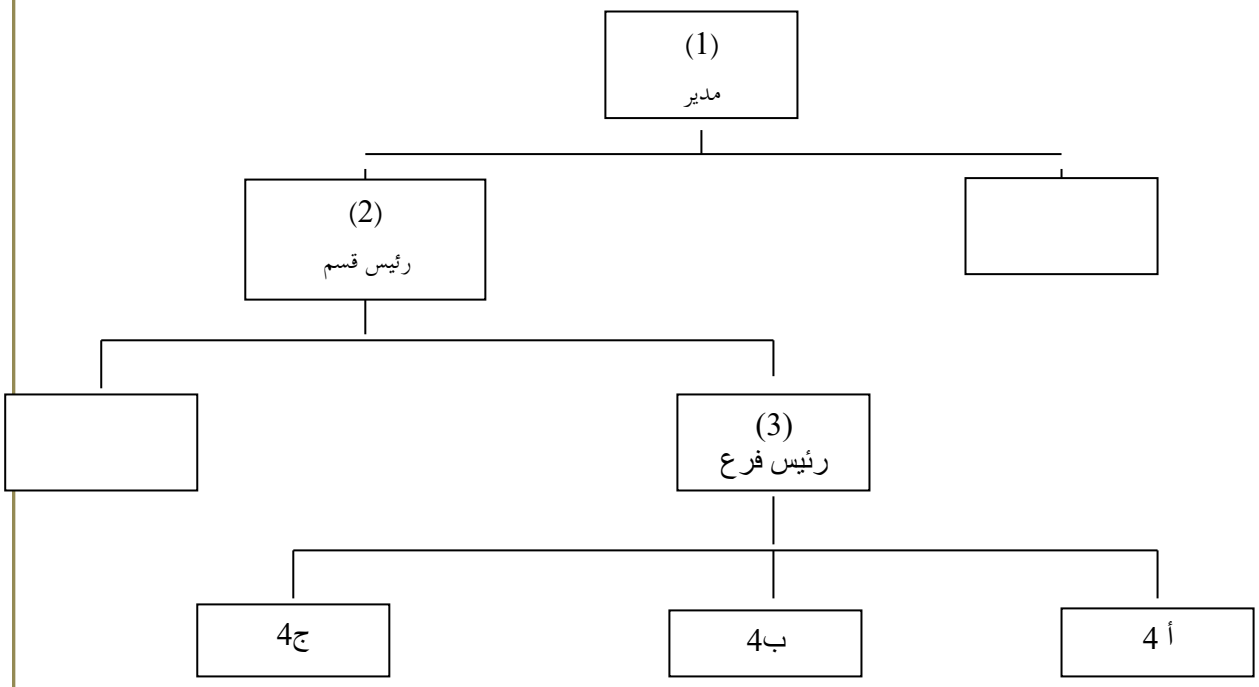

المصدر: د. مصطفي حجازي، مقدمة في مباديء الإدارة ص: 134.

ب – شـــكل الدولاب: تميز هذه الشـــبكة نمط الإدارة الأتوقراطية، حيث المركزية تكاد تكون كاملة، فالرئيس هو المركز الوحيد للقرار، وبالتالي فإن جميع مراكز المعلومات ترتبط به مباشرة / وكل الاتصالات تمر عبره وتصدر عنه إلى مراكز التنفيذ. وليس هناك صلات أو تبادل للمعلومات بين هذه المراكز مباشرة. كما تؤدّي هذه الشبكة إلى بروز حالة من العزلة بين العاملين ممّا يتولد عنها إما علاقات العداء والصِّـــراع أو الشـــك والحذر والاتهام المتبادل بين العاملين. وهذا النوع من الشـــبكات تكون العلاقة المفضـــلة مع الرئيس فقط على حســـاب الأطراف الأخرى وقد يصاحب ذلك نشأة شبكة علاقات سرية، تكسر الحواجز الرسمية التي وضعها الرئيس بين العاملين من خلال ربطهم به مباشرة، هذه الاتصالات السرية تأخذ شكلاً أفقيًا، أو شكل تحالفات في معسكرات متصارعة. والشكل التالي يوضح شكل شبكة الدولاب: [1]

1 – مصطفي حجازي، مقدمة في مباديء الإدارة ص: 124.

شكل(6): شبكة الدولاب

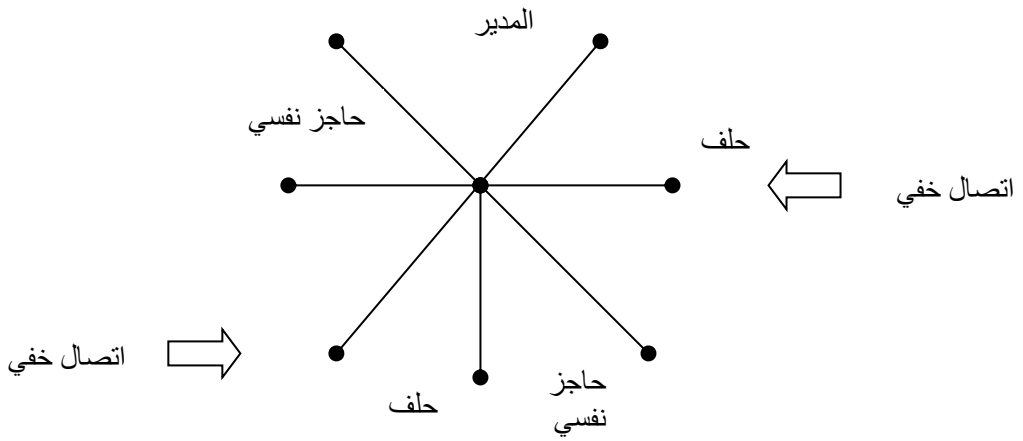

المصدر: د. مصطفي حجازي، مقدمة في مباديء الإدارة ص: 136.

2- الشبكات الأفقية: أشهرها وأكثرها شيوعًا في الإدارة شبكتان: السلسلة والنجمة.

أ- شبكة السلسلة: ليس هناك نظامٌ واضحٌ ومحدّدٌ للاتصالات وتدفق المعلومات في هذه الشبكة، يميزها حالات الفوضى التامة. وتتم الاتصالات تبعًا لأهواء مختلف الأطراف، بعض العناصر تتكتل فيما بينها في وحدات مغلقة على الخارج. وقد تقوم علاقة صراع أو تعاون بين أكثر من تكتل، بينما تظل بعض العناصر هامشية معزولة، في هذه الحالة يصيب الجماعة درجة عالية من التفكك، أما المدير فيجد نفسه في حالة ضياع تمامًا كبقية المرؤوسين، فإن قدرًا كبيرًا من الغموض والتضارب ينشأ عنها. القرارات في موضوع محدّد قد تصدر من أكثر من مركز والمعلومات كذلك.

الشكل رقم (7): شبكة السلسلة

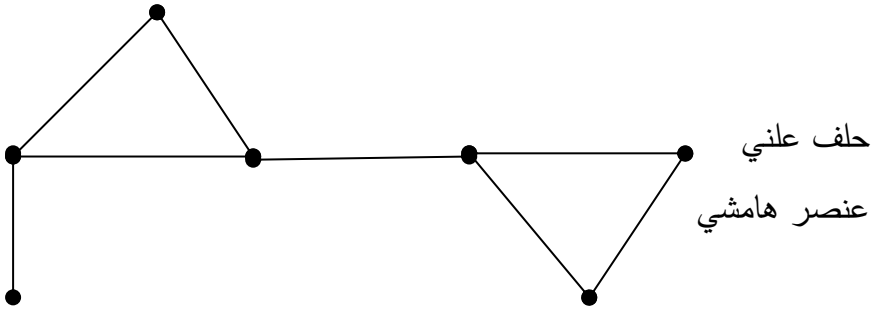

المصدر: د. مصطفي حجازي، مقدمة في مباديء الإدارة ص: 137.

ب-شبكة النجمة أو الاتصال الحر: تميز العلاقات الديمقراطية، حيث نجد أن قنوات الاتصال مفتوحة بين مختلف المستويات الرأسية والأفقية، كل المراكز عندها إمكانية الإطلاع على البيانات والمعلومات اللازمة لعملها وكذلك فهي ترسل ما عندها من بيانات للمراكز الأخرى، وفي هذه الحالة يشعر الجميع بالإنتماء إلى المؤسّسة

وتقوم العلاقات الوثيقة بينهم، بالإضـــافة إلى ارتفاع الروح المعنوية وكذا تماســك الجماعة، ونتيجتها دومًا على شـكل إنتاجية جيدة مع ضـمان اسـتمرارية العمل بشـكل طبيعي إذا غاب الرئيس، والمدير في هذه الحالة يكون ديمقراطيا بالضـرورة ويتيح الفرصـة أمام مرؤوسـيه للتقدم الوظيفي. ويصـعب تطبيق هذه الشـبكة إلا في حالات العدد المحدود، أما إذا كبر العدد يصبح من العسر إن لم نقل أنه من المستحيل تطبيقها.

والشكل التالي يوضح شبكة النجمة:

الشكل رقم (8): شبكة النجمة

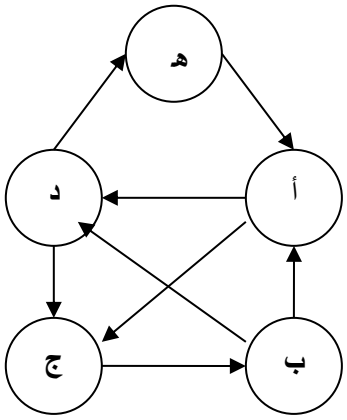

الاتصال مفتوح بين جميع الأفراد

المصدر: د. مصطفي حجازي، مقدمة في مباديء الإدارة ص: 139.

ثانياً: اتجاهات الاتصالات التنظيمية.

1-الاتصالات العمودية:

أ- **الاتصالات من الأعلى إلى الأسفل:** يصمم هذا الاتجاه من الاتصالات بشكل أساسي لإعطاء الأوامر والتعليمات، وعلى ذلك فإنه غلالبًا ما يحتوي على توجيهات محدّدة بشـأن مهام معينة في التنظيم، وعلى سـبيل المثال فإن الرسالة الخاصّة بالاتصالات تحتوي على توجيهات محدّدة بشأن مهام معينة في التنظيم، وعلى سبيل المثال فإن الرسائل الخاصّة بالاتصالات من أعلى إلى أسفل تحتوي في العادة على:

- تحديد الشخص المكلف بالمهمة.
- تحديد المهمة.
- توقيف التنفيذ.

ب ـــ الاتصالات من الأسف إلى الأعلى: تصمم هذه النوعية من الاتصالات وتستخدم لتحقيق غرض أساسي وهو تقديم المعلومات الخاصّة بالتغذية العكسية، عن مدى تنفيذ الاتصالات التي تحدث من الأسفل إلى الأعلى. ومن الأمثلة الشائعة لهذه الاتصالات:

ـ نظم الاقتراحات ـ صندوق الشكاوي ـ الاجتماعات ـ بحوث الاتجاهات والرضا عن العمل ، ـ التقارير والمذكرات ـ مقابلات ترك الخدمة ـ الإشاعات ـ الاستشارة ـ اشتراك العاملين في اللجان ـ صناديق الزمالة ....وغيرها.

2- الاتصالات الأفقية:

غالبا ما يتم استخدام الاتصالات الأفقية إما لإيصال معلومات معينة أو لأغراض الإقناع. وفي بعض الأحيان يتم تصميمها لغرض التكامل. وهذه الاتصالات يمكن أن تتم خلال القنوات الرسمية مثل اللجان، أو التقارير التي توزع على جميع الأفراد، وقد أوضحت الدراسات في هذا المجال أن المديرين يقضون وقتا أكثر في الاتصالات الأفقية بالمقارنة بالأنواع الأخرى من الاتصالات.

3- الاتصالات القطرية:

تتم بين شخصين أو أكثر في المستوى الإداري ولا تربطهم علاقة رسمية، ومثال ذلك الاتصالات التي تتم بين مدير إدارة الأفراد ورئيس قسم التصميم التابع رسميًا لإدارة الإنتاج وتهدف هذه الاتصالات أيضًا إلى زيادة التنسيق بين الأقسام وإدارات المنشأة، وما يميزها هو اختصارها للوقت وتلافي عملية التشويش في الملاحظات والمعلومات المرغوب بنقلها.

4- الاتصالات الخارجية:

هناك ثلاث قواعد إدارية تتطلب من المدير القيام بالاتصال بآخرين خارج المنظمة وهي:

- المدير بصفته المتحدث الرسمي، مطلوب منه تقديم المعلومات عن التنظيم لما هو خارجه.
- المدير كملاحظ ومفسر عليه تقديم معلومات عن البيئة الخارجية لتحقيق وظيفة التأثير والإقناع.
- الحاجة إلى الإبداع والابتكار داخل المؤسّسة.

المطلب الرابع: دور الاتصالات التنظيمية.

تظهر أهمية الدور الذيي لعبه الاتصال في المنظمة من مدى التوافق بين الاتصال من ناحية وبين الصفات التي تميز المنظمة من جهة أخرى، هذا إلى جانب اعتماد المنظمة على الاتصال في مزاولة كافة العمليات الإدارية، حيث نجد أنّ المنظمة تعتمد على المعلومات من أجل البقاء وذلك في عدة صور من خلال التعامل مع العالم الخارجي والتعامل بين أعضاء المنظمة داخلياً.

أولاً: أهمية الاتصال كأداة إدارية:

إن استراتيجية المؤسّسة الاقتصادية تتمثل في إقامة مخططات عملية للتطوير وتشغيل الموارد التقنية التي تملكها كما تهتم بسياسة التكوين والاتصال من أجل الخروج من مشاكلها الداخلية، فالمؤسّسة عليها أن تتصل وتتبادل المعلومات والأخبار بين كل الفئات العاملة بها وبالتالي أصبحت الاتصالات تلعب دورًا هاما في مساعدة المدير على أداء وظائفه الإدارية من تخطيط، تنظيم توجيه، متابعة ورقابة.

ثانياً: أهمية الاتصال كأداة تخطيطية

يعتبر التخطيط جزء هام من الوظائف الإدارية حسب محتلف المتخصّصيين بعلم الإدارة على رأسهم فايول وتايلر وبناءً على ذلك فإن أساسيات عملية التخطيط هي:

1 ــ اتخاذ قرارات تعتمد على بدائل مختلفة، ويستلزم ذلك الاتصال بالمصادر الداخلية والخارجية للمنظمة لجمع المعلومات عن كل بديل.

2 ـــ التنبؤ بالمستقبل، وهنا يستلزم مراجعة وتقييم ما حدث في الماضي، وكذلك الظروف الحالية بالإضافة إلى دراسة المتغيرات المستقبلية الداخلية منها والخارجية، وهذا ما يتطلب نظمًا جيدة للمعلومات عن طريق الاتصال المستمر بين الإدارات المختلفة من ناحية، بينها بين البيئة الخارجية من ناحية أخرى.

3 . مشاركة جميع المستويات في عملية التخطيط من خلال الاتصال الفعال بين الإدارة والعاملين.

ثالثاً: أهمية الاتصال كأداة تنظيمية

لا يمكن أن تتم عملية التنظيم بنجاح إلاّ إذا وضعت شبكات اتصال سليمة بين الأجزاء المختلفة للتنظيم في جميع الاتجاهات وهذا بتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لتوضيح اختصاصات وسلطات ومسؤوليات الأفراد والإدارة. وأيضًا بتوضيح نمط تدفق العلاقات المختلفة داخل المنظمة وتحقيق الترابط وتوحيد الجهود والتنسيق بين جميع أجزاء التنظيم بين الأنشطة المختلفة.

رابعًا: أهمية الاتصال كأداة توجيهية:

تعتبر وظيفة التوجيه من الوظائف الهامة للمدير والمكملة لوظيفتي التخطيط والتنظيم. حيث أنها تختص بدفع الأفراد لإنجاز الأعمال الموكلة إليهم لتحقيق أهداف المنشأة وذلك من خلال الإرشاد والإشراف، والتدفق المستمر للمعلومات إلى جميع الأفراد عن التغيرات في أهداف ونظم العمل نتيجة التغيرات الخارجية التي تحدث في البيئة المحيطة، وأيضًا من خلال تعريف الأفراد بالهيكل التنظيمي والعلاقات التبادلية بين الأفراد والإدارات حتى يمكن توجيههم وتحفيزهم على العمل.

خامساً: أهمية الاتصال كأداة رقابية

تعد الرقابة في حد ذاتها عملية اتصال، حيث لا يمكننا وضع الأهداف ومعايير العمل الصحيحة إلاّ بالاتصال بالمرؤوسين في المستويات المختلفة من العمل، وكذلك بعد اكتشاف الانحرافات في الأداء عن ما تم تخطيطه من قبل، يتم إخبار وإبلاغ العاملين بهذه الإنحرافات و الاتصال بهم لمحاولة معرفة الأسباب لإتحاذ الإجراءات التصحيحية.

المطلب الخامس: الاتصال الفعال.

أولاً: الكفاية والفعالية المثلى في عملية الاتصال:

للحصول على الكفاية والفعالية المثلى في عملية الاتصال يجب[1]:

1- تكييف المعلومات على أساس الشخص المرسل إليه المعلومات وليس كما يراها المرسل.

2- إرسال المعلومات في وحدات صغيرة حتى يتمكن المرسل إليه من فهمها واستيعابها.

3- يجب على الراسل معرفة رد الفعل لدى المرسل إليه وعدم الإكتفاء بتبليغه الرسالة ويتم ذلك بأية طريقة مثل ملاحظة تصرفاته التالية، أو مجرد سماع تعبير منه.

4- إذا كان هدف الاتصال تغيير اتجاهات المتصل به، فيجب أن نتذكر أن الاتجاهات يصعب تغيرها بقوة المناقشة، ويحسن تغييرها بطريق غير مباشر.

5- يجب أن تحوي الرسائل معلومات جديدة بالنسبة للمرسل إليه وإلا كانت مجرد ضوضاء.

6- يجب ألا يتعارض الاتصال مع التسلسل الرئاسي، فلا يجوز للمدير العام أن يعطي مثلا تعليمات إلى موظفي الحسابات الذي يقوم بتوجيهها بدوره إلى الموظفين.

7- يجب أن تكون الرسالة واضحة فلا تقبل التأويل أو التفسير.

ثانياً: العقبات التي تحد من فاعلية الاتصال

إنّ مجرد الرغبة في إيصال معلومات إلى شخص آخر واختيار وسيلة للاتصال لا يكفي لكي يتم الاتصال، وذلك لوجود عقبات منها:

1- اهتمام الأشخاص بالمسائل الشخصية غالبا ما يقف عقبة في سبيل إيصال المعلومات المتعلقة بالعمل.

2- إن الشخص غير المرغوب فيه غالبا ما يقوم ويتكلم ويناقش قبل أن يفكر.

3- يميل الإنسان بطبعه إلى معارضة التغيير أو على الأقل عدم قبوله فكرة التغيير بسهولة في تصرفاته وذلك على اعتقاد أن التغيير بمثابة تهديد للاستقرار والعادات.

4- يميل الإنسان بطبعه إلى عدم الإباحة بشعوره أو بأسراره أو بأهدافه الحقيقية لاعتبارات خلقية أو اجتماعية.

العوامل التي تحد من فاعلية الاتصال: [2]

1- الخوف وعدم الرغبة في الاتصال.

2- التعمد في حجز المعلومات خشية أحداث تأثير سيء على الشخص الآخر.

---

1 -سيد الهواري، الإدارة: الأصول والأسس العلمية، ص 371.

2 سيد الهواري، مرجع سابق، ص 372.

3- الأقوال السطحية التي لها طابع التحيز أو التبسيط الزائد عن الحد، ومن شأن كل هذا أن يخلق جوا غير ملائم للاتصال.

4- انشغال الأشخاص بأعمال أخرى.

5- ثقة زائدة عن الحد بمعرفة شعور الآخرين.

6- التهجم على اتجاهات الأفراد والسخرية منها بدلاً من اعتبارها وجهات نظر للأمور.

7- غموض الرسالة.

8- قد تمنع العادات إرسال الأفكار إلى السلم الإداري.

9- عدم الاهتمام بمتابعة الرسالة.

10- صفات بعض الأشخاص قد تؤدّي إلى الإرتباك و خلق روح عدم التعاون.

العلاقة بين الإعلام والاتصال:

الإعلام نشاط اتصالي تنسحب عليه كافة مقومات النشاط الاتصالي ومكوناته الأساسية وهي: مصدر المعلومات، الرسالة الإعلامية، الوسائل الإعلامية التي تنقل هذه الرسائل إلى جمهور المتلقين والمستقبلين للمادة الإعلامية وترجيح الأثر الإعلامي في الوقت الذي نجد أن العملية الاتصالية لا تقتضي بالضرورة أن تكون أو حدوث عملية إعلامية.

1- الاتصال أشمل وأعم من الإعلام.

2- الإعلام يعد هدفا من أهداف الاتصال.

3- كل عملية إعلامية " إعلام في بدايته أو في صورته البدائية " عبارة عن اتصال.

خـــــاتـــــمة:

نستخلص من خلال هذا العرض أن إلقاء الضوء على دراسة الإعلام والاتصال والبحث فيهما أمر لابد منه لإبراز الدور العظيم الذي قاما به لإخراج المجتمع من الظلمات والربط بين أفراده وجعله قرية كونية صـــغيرة تربطهما الشبكات فهما العصب المحرك للمجتمع.

المحور الخامس: في الإدارة والعلاقات الدولية

المبحث الأول: السّياسات العامة وصنع القرار

المطلب الأول: تعريفات السّياسات العامة من منظور عدة نظريات

أولاً: نظريات السّياسات العامة

سوف نقدم تعريفات متعدّدة لمفهوم السّياسة العامة وبحسب منطلقاتها التي تمثل توجهات أصحابها من العلماء والداعين لها لضمان الإحاطة الوافية في هذا الخصوص.

1- السّياسة العامة من منظور سياسي:

لقد وجد علماء السّياسة صعوبة في تعريف السّياسة العامة كما سبقت الإشارة، نظرًا لاختلاف زوايا النظر والمنطلقات الفكرية لكل باحث، وقد قدمت تعاريف عديدة من طرف علماء السّياسة منها:

عرف **(توماس دي)** السّياسة العامة بأنها "ما تفعله وما لا تفعله الحكومة".

كذلك عرفها **(كارل فريدريك)** بأنها "برنامج عمل مقترح لشخص، أو جماعة حكومية، في نطاق بيئة محدّدة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحدّدات المراد تجاوزها، سعيًا للوصول إلى هدف أو لتحقيق غرض مقصود"[1]

فالملاحظة التي نلمسها من خلال المنظور السّياسي أنه يركز على عمليات صنع السّياسة العامة والمؤثرات والتفاعلات بين الجماعات والجهات المختلفة، فهي تمثل مجموعة من الأنشطة الحكومية المؤثرة على المواطنين.

2- السّياسة العامة من منظور ممارسة القوة:

تمثل القوة تلك القدرة التي يحظى بها شخص ما، للتأثير على الأفراد والجماعات والقرارات ومجريات الأمور، بشكل يميزه عن غيره نتيجة امتلاكه لواحد أو لأكثر من مصادر القوة المعروفة مثل: الإكراه، المال، المنصب، الخبرة، الشخصية. فقد عرف **(هارولد لازويل)** السّياسة العامة بأنها: من يحوز على ماذا؟ متى؟ وكيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية، بفعل ممارسة القوة أو النفوذ، والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة. كما توسع في بسط ذات المنطلق كل من **(مارك ليندنبيرك M. Lindenbirg- وبنيامين كروسبي – B. Crosby)** حين عرفا السّياسة العامة، من منطلق برغماتي – عملي يخضع لعملية الأخذ والجذب والمساومات،

1- عمار معمر، إشكالية صنع السياسة العامة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008، ص 13.

من أنها "عملية نظامية تحظى بميزات ديناميكية متحركة، للمبادلة والمســـاومة وللتعبير عمن يحوز على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟ كما تعبر عن ماذا أريد؟ ومن يملكه؟ وكيف يمكن أن أحصل عليه"

إنّ منظور القوة يعكس إمكانية الصفوة –Elite في حصولها على القيم – Values الهامة عبر التأثير – Influence على قوة الآخرين في المجتمع، وإن السّياسة العامة، يمكن لها أن تكون انعكاسًا لوجهة نظر أو إرادة أصحاب النفوذ والقوة، الذين يسيطرون على محاور المنتظم السّياسي ونشاطات مؤسّساته المختلفة، غير أن هذا المنظور وجهت إليه انتقادات من لدن كثير من المفكرين والعلماء المعنيين الذين لا يؤمنون بأنّ القوة لوحدها قادرة على تفسير كل العلاقات والتفاعلات والنشاطات التي تدور في فلك السّياسة العامة ضمن المجتمع.

3– السّياسة العامة من منظور تحليل النظام:

يمثل مفهوم النظام وحدة كلية مؤلفة من مجموعة أجزاء فرعية، أو نظم فرعية، بينها نسـق من العلاقات المتبادلة، في إطار من تلك الوحدة الكلية. وشـكّل هذا المفهوم اهتماما عند (**ديفيد أســتون** –**D. Aston**) الذي كان يرى أن النظام: يتألف من مجموعة متغيرات تتصـــف بدرجة من العلاقة المكثفة ذات التأثير المتبادل فيما بينها وبالتالي: فإنه ينظر إلى السّياسة العامة، كنتيجة متحصلة في حياة المجتمع، من منطلق تفاعلها الصّحيح مع البيئة الشاملة التي تشكّل فيها المؤسّسات والمرتكزات والسّلوكيات والعلاقات، أصولا لظاهرة السّياسة التي يتعامل معها النظام السّياسي، وعليه فهو يعرفها بـ: توزيع القيم (الحاجات المادية والمعنوية) في المجتمع بطريقة سـلطوية آمرة من خلال القرارات والأنشـطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم، في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات –**Inputs**، والمخرجات –**outputs**، والتغذية الراجعة –**feedback**.[1]

- فالمدخلات تمثل (مطالب الأفراد أو دعمهم)
- والمخرجات تمثل (القرارات والأنظمة والأنشطة الملزمة للأفراد)
- والتغذية الراجعة تمثل (ردود أفعال الأفراد حيال المخرجات)

وبذات المنهجية يرى (**غابرييل ألموند** –**G. Almond**)، بأن السّـياسـات العامة، تمثل محصـلة عملية منتظمة من تفاعل المدخلات (مطالب + دعم) مع المخرجات (قدرات وقرارات وســياســات)، للتعبير عن أداء النظام السّياسي في قدرته (الاستخراجية، التنظيمية، التوزيعية، الرمزية، الاستجابية، الدولية) من خلال القرارات والسّياسات المتخذة.

إنّ هذا المنظور، الذي اســتطاع أن يقدّم نظرة كلية واســعة لحركية البيئة وتفاعل نظمها ذات التأثير المتبادل فيما بينها، بالشـكل الذي يسـهم في إقامة وحدة تحليلية مترابطة ترتكز على قضـايا الشـؤون العامة أو

1– فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص 33.

المصلحة العامة، كرابطة حقيقية تجسّد تفاعلات النظم واستجابة النظام السّياسي معها، ومع كون هذا المنظور يمثل أهمية كبيرة لدى المعنيين، حين التعامل مع محور السّياسة العامة، إلاَّ أنَّه لم يسلم من دائرة الانتقادات التي وجهت إليه من حيث تناوله للقيم بصورة مطلقة دون الإشارة إلى ما يقع منها حصرًا في إطار السّياسة العامة وإغفاله للجوانب غير الرسمية، واتصف بالعمومية وعدم التركيز المتخصّص بأجزاء النظام السّياسي جراء تركيزه الشامل على البيئة الواسعة، وبالنهاية فإنّ هذا المنظور يفترض استمرارية بقاء النظام السّياسي والعمل بآلية منتظمة ضمن هذه الدوائر من التفاعلات ممّا يعكس صلاحية نسبية للتطبيق العملي ضمن البيئات المحافظة، وعدم صلاحيته في البيئات المتحركة والثورية والمتغيرة[1].

4- السّياسة العامة من منظور الحكومة:

بوصف الحكومة سلطة تمارس السيادة في الدولة لأجل حفظ النظام وتنظيم الأمور داخليًا وخارجيًا، فضلاً عن كونها بنية تنظيمية، تتمثل بالأجهزة والمؤسّسات التي تقوم بوضع القواعد القانونية وتنفيذها، إلى جانب كونها كممارسة تمثل عملية اتخاذ القرارات ورسم السّياسات العامة، داخل الأجهزة والمؤسّسات العمومية، وكيفية انسياب العلاقة بين التشريع والتنفيذ والقضاء .

ويعرفها "**خيري عبد القوي**" بأنها الإجراءات السّياسية وغير السّياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول إلى اتفاق على تعريف المشكلة، والتعرف على بدائل حلها وأسس المفاضلة بينها، تمهيدًا لاختيار البديل الذي يقترح إقراره في شكل سياسة عامة ملزمة تنطوي على حل مرضي للمشكلة.[2]

حيث عرفها (**هنري توني** –**H. teune**) مبرزا الأطر الفنية بأنها: "تلك الوسائل المعتمدة من خلال الحكومة، في سبيل إحداث تغييرات معينة، داخل النظام الاجتماعي للدولة. وفي ضوء هذه المتغيرات واستيعابا لها عرّفت السّياسة أصلًا بأنها: علم دراسة الحكومة، ودراسة عملية الممارسة السّياسية ودراسة المؤسّسات السّياسية والسّلوك السّياسي.

كما عرفها (**توماس داي** -**T. Dey**) من خلال تعريفات متعدّدة في سبيل الإلمام بمعطيات النشاط الحكومي[3]:

"إنها اختيار الحكومات لما تفعله وما لا تفعله ضمن مجال معين".

"توضيح لماهية أفكار الحكومة".

"عملية لضبط الصِّراع بين المجتمع وأعضاء التنظيم".

1- المرجع السابق، ص 34.

2- تامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، عمان: دار مجدلاوي، 2004، ص 28.

3- فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص 35.

"عملية تضبط السّلوك وبيروقراطيات التنظيم، وتوزيع المنافع واستحصال الضرائب وغير ذلك".

وفي نهاية الأمر، يمكن القول، بأن تقصيًا معرفيًا لمجمل التعريفات التي احتوت عليها جميع المنظورات المختلفة، حول مفهوم للسّياسة العامة، يجعلنا في حالة من التجاوز عن بعض الإشكاليات المصاحبة لبعض التعريفات، وبالتأكيد على أهمية مضامينها ودواعي توجهاتها، حيث يمكن أن يصبح المنظور الواحد مكملًا للآخر، متجاوزا فيه عن المآخذ والهفوات المحسوبة فيه.

ثانيًا:عمليات صنع السّياسة العامة

وفقا لما عُرّفت به السّياسة العامة على أنها برنامج عمل هادف يوجه ويرشد الفاعلين المتعاملين مع مشكلة أو قضية تثير عمل موزعة عبر سقف زمني محدّد، وبالتالي يتعذر تعريفها بأنها قرار فردي، فالقرارات السّياسية هي حصيلة أخذ وعطاء وتجاذب وتنافر وتجاوب وصراع ومساومة أيضًا بين العديد من الفواعل ومراكز القوة والتأثير. إن عملية صنع السّياسة العامة عملية حيوية ومركبة معقدة وديناميكية، لأنها تستبطن تأثيرات ومتغيرات مختلفة باعتبار أنّ السّياسة العامة هي محصلة تفاعل أدوار وأطراف متعدّدة من مؤسّسات حكومية وأحزاب سياسية وجماعات مصالح، وكل أطراف بيئة السّياسة العامة، فهي تحتوي على مجموع من الاتصالات والمساومات والضغوطات، يمارسها كل أطراف النظام السّياسي، وهي بذلك تستهدف تحقيق درجة من التوازن بين كافة الأطراف، لذلك فهي تعد عملية حيوية حساسة وبالغة التعقيد، وجب تفصيلها لفهم خباياها.

سنتحدث عن هذه العمليات من خلال المنهج الإجرائي (opérationnel approach)، الذي يركز على المراحل التي تمر بها عملية صنع السّياسة العامة، والتي تشمل:

1. تحديد المشكلة: (problème identification)

تعتبر هذه العملية من أهم المراحل في عملية صنع السّياسة وإن لم تبدِ مختلف الكتب اهتمامها بها، ويتعلق الأمر بتعريف وتحديد المشاكل التي تتوجه السّياسة العامة لها بالدراسة، ومن أهم العوامل التي ساعدت في التركيز والاهتمام بهذه النقطة، ازدياد المشاكل داخل المجتمعات وأعقدها وتشابكها ممّا جعلنا نركز على هذه العملية، حيث أنّ الحكومة لا تتوجه إلى جميع المشاكل بالحل أو العناية.

إن عملية التعريف والتحديد تخضع إلى اعتبارات عدة لتناول مشكلة دون أخرى، مثل: طبيعة السّياسة، بعدها حجم نطاق التأثير...إلخ.وهنا نشير إلى أنّ المشاكل على كثرتها وتنوعها، لا تثير جميعها اهتمام صانعي السّياسة العامة، إلاّ عندما تكون واضحة، إذ أنّ هذا النوع من المشاكل يسبب قلق أفراد المجتمع ويدفعهم إلى القيام بأفعال قد تكون خارجة على القوانين المتبعة، وهذا يعني أن بعض المشاكل تأخذ طريقها إلى واضعي

السّـــياســـة العامة، ويهمل بعضـــها الآخر أو يؤجل، وذلك بحســـب أهميتها وتأثيرها على جماعة أو أكثر من الجماعات المؤثرة في المجتمع[1].

تعريف المشاكل التي تعنى بها السّياسة العامة:

حتى تتحول المشكلة إلى مشكلة تعنى بها السّياسة العامة وتثير اهتمام صانع القرار، لابد من معايير لقياس المشكلة وتصنيفها، وعليه يمكن القول أنّ المشكلة لا تعتبر سياسة عامة إلاّ إذا عرفت بأنها مشكلة عامة، حتى وإن وقعت أيضًا ضمن اختصاصات الحكومة، وهنا لابد من الإشارة إلى أن طبيعة النظام السّياسي والاجتماعي للدولة يلعب دورًا أساسيًا في تحديد المشكلة. ففي النظام الاشتراكي يتسع دور ونشاط الدولة ليشمل صنع ورسم السّياسة العامة، ومنه هي التي يحق لها تحديد المشاكل التي تدخل في نطاق المشاكل العامة، أما في الدول الرأسمالية فقوى السُّوق تلعب دورًا هامًا في تحديد المشاكل العامة دون تغييرها. أما الموارد المتاحة فعامل هام في تصنيف المشاكل العامة لأنها تعبّر عن القدرة والإمكانية الحكومية، لهذا نجد بعض الدول الغنية صنّفت مشكلة البيئة كمشكلة عامة، أما في الدول النامية فلم تصنف كذلك[2].

وتعريف المشكلة في الأصل تحديدها ومنحها تفسيرات مناسبة معبرة عن جميع الحقائق التي تدور حولها وذلك بالإجابة على الأسئلة، ما لذي يحدث بالضبط؟ وما الذي له علاقة فعلية بما يحدث؟ وما جوهر أو مفتاح المشكلة؟ هذه الإجابات تقود محلل السّياسة العامة لتركيب تصورات متباينة حول أبعاد المشكلة والتي تقدم لصناع السّياسة كمفاتيح تساعدهم على بناء السّياسات واتخاذ القرارات.

2- خطوات تحليل المشكلة:

تمر هذه العملية بمجموعة من الخطوات[3]:

- تعريف المشكلة وتمييزها بشكل جيد.
- تحليل المشكلة (أسبابها، الهدف...إلخ)
- إعداد قائمة بالحلول الممكنة.
- تقييم الحلول وفق معايير محدّدة مسبقًا، تراعي فيها المهارات والموارد المتاحة والتكلفة والعائد.
- تحديد الخيار الأفضل واتخاذ القرار بدراسة السلبيات والإيجابيات.
- وضع خطة للتنفيذ.
- المتابعة والتقييم لمعرفة نجاح أو فشل التنفيذ.

1- جيمس أندرسون، مرجع سابق، ص 78.

2- أحمد الحسين، مرجع سابق، ص 250.

3- القريوتي، مرجع سابق، ص 216-217.

3- الأجندة السّياسية أو جدول الأعمال: (setting the agenda)

لا يمكن لأية دولة أو حكومة مهما كانت إمكانياتها المادية والبشـــرية من تلبية المطالب التي يتقدم بها المواطنون، إنّما يتطلب ذلك العمل بنظام الصّفوف، أي تقديم الأهم على المهم، وفقا لجدول الأسبقيات السّياسية أو جدول الأعمال الذي يهدف إلى تلبية هذه المطالب وحل المشـــكلات الواحدة تلوى الأخرى بحســـب أهميتها ودرجة إلحاحها، أو قوة الفئة التي تتأثر بها أو بنتائجها، ومن ثم يمكن تعريف جدول الأعمال أو أجندة السّياسة العامة، بأنها قائمة تتضـــمن الموضـــوعات والمشـــكلات الموجودة أمام موظفي الحكومة، والتي توضـــع للبحث والمناقشة، من أجل التوصل إلى حلول عامة لها[1]. أحيانا قد تدرج مشكلة في الأجندة الحكومية لكن هذا لا يعني انتقالها إلى مراحل أخرى متقدمة في السّـياسـة العامة، فهناك العديد من القضـايا تدخل الأجندة وتبقى عالقة بل تموت بسبب ظهور مشاكل أكثر أهمية وإلحاحًا على الساحة، مثل: مسائل السّياسة الخارجية، والسّياسة التعليمية وتأثيرها وانعكاســـاتها، وقد يكون هنا للنخبة دور كبير في خنقها عن طريق (عملية اللاإقرار)، إلى جانب خلق التردّد أو لفت الانتباه عن مسـائل بعينها. كما توجد العديد من الطرق لإزاحة المشـكلة من الأجندة السّـياسـية لصـــالح فئة دون غيرها مثل: مســـألة رفع الأجور في الجزائر (احتواء المطالب من خلال المعالجة الجزئية والمرحلية).

4- صياغة وبلورة السّياسة العامة: (Policy formulation)

بعد تحديد المشاكل ووضـعها على سلم الأجندة السّـياسـية، لابد للحكومة من بلورة الأفكار والسّـياسـات الممكنة للتعامل مع المشـــاكل ذات الأولوية وهي نتاج تفاعل عوامل متعدّدة ومتنوعة، فالسّـــياســـة العامة يتم صـياغتها في عدة مراحل. ففي الولايات المتحدة الأمريكية بدأت عملية صـياغة السّـياسـة العامة بالاعتماد على فكرة الخطأ والصـــواب لتنتقل إلى الاعتماد على آلية الخبرة والكفاءة، ثم الانتقال إلى دور البيئة والقوى المؤثرة داخلها. وتتميز هذه المرحلة بصـياغة السّـياسـة العامة في برنامج عمل واضـح يهدف إلى تقديم حلول عملية للمشاكل بأسلوب علمي وعقلاني تراكمي، أو الاستناد لمجموعة من الآليات التي نذكر من بينها:

- **المساومة:** وهي عملية تفاوض بين شخصين أو أكثر ممّن يتمتعون بالسُّلطة أو الصلاحية للاتفاق على حل مقبول ولو جزئيا لمصـلحة أهدافهما، وليس بالضـرورة أن يكون حلاً مثاليًا، فالمسـاومة هي محاولة الوصـول إلى تبادل منافع مشتركة بين المساومين.
- **المنافسـة:** نشـاط يمارسـه طرفان أو أكثر بهدف الوصـول إلى الغاية نفسـها، فالمنافسـة تحصـل عند وجود شـخصـين (جهتين) أو أكثر تتعلق رغبتهما أو إشـباع حاجتهما بالحصـول على شـيء يمتاز بالندرة النسـبية،

1- فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص 235.

وحصول أي منهما عليه يمنع الآخر من الحصول عليه كليًا أو جزئيًا، كالمنافسة بين الأحزاب على أصوات الناخبين وتنافس الدول مع بعضها للحصول على الموارد الاقتصادية (الأسواق العالمية).

- **الصِّـراع:** الصِّـراع هو حالة من حالات التفاعل التي تحصـل بين طرفين يفوز أحدهما بما يطمح إليه، ولا يوفق الطرف الآخر إلى ذلك ولكنه يتحمل ألفة قوز خصـمه.وقد ينشـأ الصِّـراع عن موقف تنافسـي، أي أن المنافسـة قد تتطور لتصـل إلى حالة من حالات الصِّـراع عندما يحاول أحدهما تنحية الآخر أو إبعاده عن الموقف أو تحميله تكاليف لا يطيق تحملها.
- **الأمر أو الفرض:** إصـدار الأوامر والتعليمات من الأعلى إلى الأدنى في المنظمة الواحدة يتم عبر سـلسـلة الاتصـال والأمر، من الرؤسـاء إلى المرؤوسين لتوجيههم وحثهم على تأييد مواقفهم وتبني برامجهم باسـتخدام منظومة التحفيز (الثواب والعقاب) للمؤيدين والمعارضين.
- **الإقناع والتعاون:** هو أن يستميل أحد الأطراف الطرف الآخر بغية الحصـول على تأييده لمواقفه، أو كسـب رضاه حول قضية أو مطلب ما بعد إقناعه بسلامة الرأي أو القضية المعروضة عليه.

5- تبني وإقرار السّياسات العامة: (Policy legitimization)

يتم في هذه المرحلة اتخاذ قرار أو إصـدار تشـريع أو قانون يجسّـد الأهداف المراد بلوغها، ويشـمل هذا تبني مقترحات بعينها أو تعديلها أو رفض أو قبول بديل آخر، هذا لا يعني أن هذه المرحلة تكتفي باختيار أو تفضـيل بديل ما فقط بل اتخاذ قرار حول بديل معين، وهذا القرار يتعلق بالسّـياسـة العامة وليس قرارًا روتينيًا. إن إقرار السّـياسـة العامة يمر بمراحل عديدة، حيث تقدم في البداية على شـكل مشـاريع قوانين للسـلطة التشـريعية، حيث تسـتلمها الأمانة العامة لمجلس الأمة أو مجلس النواب حسـب الاختصـاص في كل دولة لدراسـتها، لتحال فيما بعد على لجنة قانونية تعد تقريرًا بشـأن المشـروع لوضـع اللمسـات النهائية عليه، ليقدم بعدها إلى المجلس مجتمعا للتصـويت عليه، وفي حالة القبول يرفع إلى رئيس الدولة للمصـادقة لينشـر فيما بعد في الجريدة الرسـمية ليصـبح سـاري المفعول بعد أجلٍ محدّد، وفي حالة رفض رئيس البلاد له يرجع إلى المجلس مرة ثانية للمراجعة وفي حالة الموافقة عليه للمرة الثانية يصبح نافذ المفعول.

6- تنفيذ السّياسة العامة: (Policy Exécution)

بعد الانتهاء من تبني السّـياسـة تصـبح المقترحات مؤهلة ليطلق عليها سـياسـة عامة. وبالرغم من وجود صـعوبة في تحديد المرحلة التي تفصـل بين العمل التشـريعي والتنفيذي، وهنا تعتبر تنفيذ السّـياسـة العامة استمرارًا لمختلف العمليات السـابقة والتي ينتقل العمل فيها إلى السُّـلطة التنفيذية بمختلف مسـتوياتها، حيث أن رئيس السُّـلطة التنفيذية ومختلف الوزارات والإدارات، مسـؤولة عن تنفيذ السّـياسـات العامة كلٌ في مجال عمله وتخصّصه. والملاحظ من خلال انتقال السّياسة العامة من مرحلة إعدادها إلى مرحلة تطبيقها، بأن مرحلة التنفيذ

تحظى بأهمية كبيرة، إذ أنّ أيّ تهاون أو إهمال يعرّض السّياسة للفشل، وفي هذه العملية تتمتع السُّلطة التنفيذية بسلطات تقديرية واسعة أثناء التنفيذ، وذلك لتمتعها بالخبرة اللازمة والثقة والتجربة في كافة الميادين، ممّا يعطيها الحق في إصدار اللوائح والتعليمات والإجراءات اللازمة المتعلقة بتفاصيل تنفيذ السّياسة[1].

وفي الحقيقة، يولي العديد من الباحثين اهتمامًا كبيرًا بهذه العملية، لأن أي خطأ في تصميم السّياسة أثناء مراحل دراستها يترتب عنه فشل التنفيذ، وبالتالي فشل في تحقيق الأهداف المرسومة ولهذا، لابد من إعطاء أهمية كبيرة، سواء في مرحلة إعدادها أو مرحلة تنفيذها. غير أن التطبيق الجيد هو الذي يجسّد السّياسة العامة في أرض الواقع. وبناءً على ما تقدم، فإن عملية نجاح تطبيق السّياسة العامة يتطلب توفر جملة عوامل متحكمة في عملية التنفيذ:

- رصد الأموال والموارد اللازمة والكافية للتنفيذ.
- دراسة إمكانية التنفيذ ورصد الكفاءات الضرورية لذلك.
- تحديد الأهداف بدقة وأيضاحها للمسؤولين عن التنفيذ.
- إعطاء الشرعية المناسبة للسّياسة بجلب أكبر عدد من المؤيدين.
- تجنب تداخل الاختصاصات في التنفيذ.
- إشراك المنفذين للسّياسات العامة في مراحل الإعداد والصياغة لرسم صورة كاملة في الذهن حول السّياسة وتطوراتها، ومنه الإلمام بجميع التفاصيل للمساعدة على التنفيذ الجيد.
- الحرص الشّديد على التنسيق بين أجهزة التنفيذ والصّياغة وبين السّياسات نفسها .

كل ما سبق ذكره، يجعلنا نعتقد أنّ المسؤولية الكبيرة في نجاح السّياسات تقع على عاتق الجهاز التنفيذي، ممّا يعني ضرورة تطوير هذا الجهاز بما في ذلك الجهاز الإداري وإلزامية الاعتماد على مبادئ تقسيم العمل واتباع نظام الجدارة والجودة. ومن الناحية النظرية، فإنّ الحكومات تحاول أن تكون سياساتها مبنية على العقلانية وتسعى لضمان التنفيذ الجيد للسّياسات في مجالات التخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة، غير أنّ الواقع يؤكّد أنّ تنفيذ السّياسة يتم في ظروف مختلفة يغلب عليها طابع الجمود في القوانين وقلة الإمكانيات اللازمة لتجسيد السّياسات التي قررتها القيادة العليا.

7. تقييم السّياسات العامة: (Policy Evaluation)

1- أحمد الحسين، مرجع سابق، ص 257-258.

يعرف التقييم بأنه نشـاط منظم يسـتند لمنهجية علمية تهدف إلى التعرف على طبيعة العمليات المرتبطة بالسّـياسـة العامة وآثارها والبرامج الفعلية المرتبطة عن تنفيذ السّـياسـات، إلى جانب مخرجاتها وتأثيراتها ومدى نجاحها وفاعليتها. وعليه، فإنه من الأفضل أن ترافق عملية التقييم كافة مراحل تنفيذ السّياسات العامة[1].

ويعتبر التقييم عملية أسـاسـية للذين يصـمّمون وينفذون السّـياسـات العامة، وتهدف هذه العملية إلى تشـخيص وقياس آثار ونتائج السّـياسـة للتوصّـل إلى معرفة المنجز من النتائج سـواءٌ كان ذلك قياسًـا بالسـلع أو الخدمات التي تقدمها البرامج أو النتائج المرحلية للسّـياسـات العامة في مجال معين، أو ما يترتب من أثر "Impact" على السّياسة العريضة والطويلة المدى للمجتمع ومقارنة النتائج مع المعدلات "Standards".

ولتقييم السّياسة العامة عدة معايير وتشمل:

- **المخرجات المباشـرة:** وتتمثل في التشـريعات والقوانين والتعليمات والقرارات. ومن المعايير التي تسـتعمل في تقييمها: الوضوح والتعريف بالشكل الإجرائي، الاتساق والانسجام الداخلي في المضمون، الانسجام مع القيم السائدة، الشمولية، القدرة على التنفيذ، درجة القبول.
- **صافي المخرجات:** وتمثل النتائج المحققة والنهائية بطرح المدخلات لمعرفة الصافي.
- **الآثار والنتائج:** تختلف الآثار عن المخرجات، فالنتائج تمثل ما تم فعله، أما الآثار فتمثل التغيرات الحاصـلة من جراء تنفيذ السّياسة، هذا الأثر ذو أبعاد متعدّدة، أولها أثرها، على المشاكل العامة والشرائح المعنية بها، ثانيها، التأثيرات على فئات غير مستهدفة أصـلاً سلبًا أم إيجابًا، وثالثها، سياسات ذات آثار مستقبلية وأخرى آنية، وأخيرًا التكاليف المباشـرة وغير المباشـرة من حيث صـعوبة وسـهولة قياسـها، وبطبيعة الحال قد تأخذ الآثار أشكالاً وصورً أخرى[2].
- مدى تحقق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد القومي من توسع وإنتاجية.
- الربحية الاجتماعية من مواصلات، خدمات، تعليم وصحة...إلخ.

1- عمار معمر، مرجع سابق، ص 40.

2- عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية: التحليل الجزئي والآلي، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، 2000، ص 365-383.

المبحث الثاني: العلاقات الدولية

المطلب الأول العلاقات السّياسية الدولية:

تعني كل العلاقات بين الوحدات السياسية (دول) أيًا كان موضوعها (سياسي، اجتماعي، ثقافي، اقتصادي، علمي...إلخ).

فهي علاقات سياسية بحكم طبيعة أطرافها، حيث إنّ أطرافها وحدات سياسية (دول). وهي علاقات تدور في البيئة الدولية (عالم السّياسة الدولي) التي هي بيئة سياسية مختلفة من حيث طبيعتها عن البيئة الدولية الداخلية (المجتمع السّياسي) (السّياسة داخل الدولة الواحدة)، ففي داخل المجتمع تسود السُّلطة السّياسية، أما البيئة الدولية فتقوم على دول ذات سيادة لا سلطة عليا فوقها.

المطلب الثاني: السّياسة الخارجية للدولة

هي برنامج عمل (خطة) الدولة في المجال الدولي التي تتضمّن أهدافها (المعبرّة عن مصلحتها القومية)، والوسائل التي تراها ملائمة لتحقيق هذه الأهداف. إنها – إذًا؛ فن اختيار الوسائل في خدمة الأهداف. بمعنى أنّ كل دولة تصيغ مصلحتها القومية في صورة مجموعة من الأهداف المحدّدة، ثم تختار من الوسائل (ما يسمّى أدوات السّياسة الخارجية) ما تراه كفيلاً بإبلاغها أهدافها.

السّياسة الخارجية = برنامج عمل = أهداف + وسائل (أدوات)

المطلب الثالث: أهداف السّياسات الخارجية للدول

تتمثل أهم الأهداف التي تتبناها الدول في سياساتها الخارجية فيما يلي:

1- حفظ الذات: أي بقاء الدولة واستمراريتها على الخارطة الدولية، أو ما يمكن التعبير عنه بالأمن القومي للدولة، وهذا الهدف هو أغلى وأهم أهداف الدول على الإطلاق، وهو هدف لا يقبل المساومة بشأنه أو التنازل بصدده.

2- تحقيق المنعة: بمعنى الوصول إلى مستوى من القوة يردع الدول الأخرى من التفكير في مهاجمة الدولة.

3- الثراء الاقتصادي: بمعنى تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الاقتصادية من خلال التعاملات الدولية.

4- الحفاظ على هوية الدولة: بمعنى التصدي لأية محاولات خارجية تستهدف مقومات هوية الدولة وعلى رأسها لغتها القومية أو عقيدتها الدينية.

5- نشر العقيدة السّياسية (الأيديولوجية) أو الدينية في الخارج: وترتد أهمية هذا الهدف إلى أن الدول ذات العقيدة الواحدة غالبًا ما تكون سياستها متقاربة إلى حد التحالف، وبالتالي فإن انتشار عقيدة الدولة في الخارج يمثل إضافة إلى قوة الدولة (لاحظ سعي الولايات المتحدة إلى نشر نمط الحياة الليبرالي الخاص بها من خلال العولمة – تذكر نظرية ماكدونالدز).

6- الظهور بمظهر الدولة المحبة للسّلام: ذلك بأن أية دولة مهما كانت سياستها مرتكزة على العنف دائما ما تسعى إلى تبرير سياستها وإكسابها بعدًا أخلاقيًا باعتبارها سياسة تحارب الإرهاب أو تستهدف نشر الديمقراطية أو تعزيز قيم حقوق الإنسان... إلخ.

المطلب الرابع: أدوات السّياسة الخارجية

تلجأ الدول بغية تحقيق أهداف سياستها الخارجية إلى أربع أدوات (وسائل) رئيسية هي على التوالي:

أولاً: الدبلوماسية التقليدية

وتعرف بأنها:

- فن التفاوض.
- فن الإقناع.
- فن تحقيق مصالح الدولة دونما إراقة دماء.
- الوجه الناعم للقوة.
- فن إدارة العلاقات الدولية على طاولة المفاوضات.
- فن استخدام الذكاء واللباقة بما يحقق المصلحة القومية للدولة.
- أسلوب الثعلب حسب تعريف مكيافيللي (الرياء – المكر – الخديعة – الحيلة).

وتمثل الدبلوماسية غالبًا أولى الوسائل التي تلجأ إليها الدول في سبيل تحقيق أهداف سياساتها الخارجية، حيث تعد الأداة الأقل تكلفة بين أدوات السّياسة الخارجية.

ثانيًا: الدبلوماسية الاقتصادية

ويقصد بها استخدام الدولة لمقدراتها الاقتصادية في التأثير على الدول الأخرى وتوجيه سلوكها السّياسي في الاتجاه الذي يخدم المصلحة القومية للدولة.

وبطبيعة الحال تستخدم هذه الدبلوماسية من قبل الدول الغنية في مواجهة الدول الفقيرة، استنادا إلى قاعدة أن من لا يملك خبزه لا يملك قراره السّياسي.

وللدبلوماسية الاقتصادية وجهان هما:

1- **الترغيب:** ويعني منح المساعدات الاقتصادية للدول الممالئة (أي التي تتماشى سياساتها مع مطالب الدولة المانحة)، مثل تقديم الولايات المتحدة معونات ضخمة لباكستان نظير خدماتها للأمريكيين في حرب أفغانستان منذ عام 2003.

2- **الترهيب:** ويعني منع المساعدات وفرض العقوبات على الدول المناوئة (المناهضة أو التي لا تتماشى سياساتها مع مطالب الدولة المانحة)، مثل فرض الولايات المتحدة للحظر الاقتصادي على كوبا منذ تحولها إلي الشيوعية على اثر انقلاب فيدل كاسترو عام 1959).

ثالثا: الأداة الدعائية

وتعني استخدام الدولة لمختلف وسائل وتقنيات الاتصال الدولي في التأثير بالرأي العام الأجنبي وتوجيهه بما يخدم المصلحة القومية للدولة، سواءٌ من خلال استمالة الرأي العام العالمي نحو التعاطف مع قضاياها، أو بث الفرقة في صفوف الدول المعادية، أو تحطيم الروح المعنوية لجيوش الأعداء، أو زعزعة الاستقرار السّياسي داخل هذه الدول من خلال إثارة الأقليات داخلها مثلا....وهكذا.

وعملية الاتصال الدولي لها تتألف من أربعة عناصر رئيسية هي:

- **المرسل:** أي الدولة القائمة على بث الدعاية.
- **الرسالة:** أي المادة الدعائية المراد بثها.
- **الوسط:** أي وسيلة نقل المادة الدعائية مثل الإذاعة، أو التليفزيون، أو السينما أو الإنترنت...إلخ.
- **المتلقي:** وهو الطرف المستهدف بعملية الاتصال.

ولعملية الاتصال الدولي ثلاثة أنماط رئيسية هي:

1- **الإعلام الدولي:** ويسمى استراتيجية الحقيقة حيث تنطوي الرسالة الإعلامية على مجموعة من الحقائق دون غيرها، بهدف استمالة رأي عام ما نحو التعاطف مع قضية ما. مثل قيام الدول الإسلامية بإنتاج أفلام (لتذاع في الغرب) تظهر حقيقة الإسلام.

2- **الدعاية الدولية:** وهي تقدم رسائل تنطوي على حقائق وأكاذيب، وكلما استطاعت الدولة إظهار الأكاذيب على أنها حقائق كلما كانت مادّتها الدعائية ناجحة (مثل الأفلام التي أنتجتها الولايات المتحدة بهدف تشويه النظام النازي في ألمانيا وبخاصّة ما يتعلق منها بالهولوكست).

3- **الحرب النفسية:** وهي أسلوب الكذبة الكبرى الذي يستهدف تحطيم الروح المعنوية للدول المعادية. مثال ذلك حديث الأمريكيين عن استراتيجية الصدمة والذعر قبيل غزوهم للعراق عام 2003.

ومن أشهر الأجهزة الدعائية التي عرفها العالم المعاصر جهاز الدعاية النازي تحت قيادة جوبلز الذي كان يعرف الدعاية بأنها ذراع الحرب.

رابعًا: الأداة الاستراتيجية (الحرب)

وهي الملاذ الأخير أمام الدولة لتحقيق ما فشلت في تحقيقه الوسائل الأخرى، وتعرف الحرب – كما قلنا سابقا– بأنها:

- عملية القتل الجماعي الغائي المنظم الذي نستهدف به إجبار الخصم على الامتثال لإرادتنا.
- فن إيقاع الهزيمة بالآخرين بأقل الأعباء والخسائر(في صفوفنا).
- فن إراقة دماء الآخرين من أجل تحقيق مصالح الدولة.

_ الوجه الخشن للقوة.

_ أسـلوب الأسـد عند مكيافيللي (القوة، البطش، العنف)، إذ قال " إذا لم يفلح أسـلوب الثعلب في خطف عنقود العنب فليسمع زئير الأسد)، بمعنى أنه إذا لم تجد الدبلوماسية في تحقيق أهداف الدولة فلتدق طبول الحرب.

قائمة المراجع:

1- ابن منظور الافريقي المصري، لسان العرب، المجلد الأول. بيروت: دار صادر، 1955.

2- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت: مكتبة لبنان، 1978.

3- أحمد منصور بلقيس، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004.

4- آرنت ليهات، الديمقراطية التوافقية: مفهومها ونماذجها، بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، ط1.

5- أسماء غريب بيومي، التربية السّياسية في أدب الأطفال: دراسة مقارنة بين مصر وإسرائيل. ط1، القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2004.

6- أناتولي ألكسندروفيتش فيدوسييف، السّياسة كموضوع للدراسة الاجتماعية: نقد للأسس المنهجية لعلم السّياسة البرجوازي الحديث. ط1، تر: زياد الملا، دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، 1981.

7- الأمم المتحدة الإنّمائي، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، وثيقة للسياسات العامة، نيويورك، كانون ثاني، يناير 1997.

8- بشير خلف، المجتمع المدني ودوره في التنمية {الأدوار والتحديات}. الجزائر: إصدارات الرابطة الولائية للفكر والإبداع، 2005.

9- بوقفة عبد الله، القانون الدستوري وتاريخ دساتير الجمهورية الجزائرية، الجزائر: دار الهدى، 2008.

10- تامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، عمان: دار مجدلاوي، 2004.

11- جابرييل، ألموند، ج بنجهام بأول الابن، السّياسة المقارنة، دراسات في النظم السّياسية العالمية، ترجمة احمد عناني، القاهرة، دار الطباعة القومية، 1980.

12- جان ماري دنكان، علم السّياسة، (ترجمة: محمد عرب صاليلا)، ط2. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1995.

13- جرادي عيسى، الأحزاب السياسية في الجزائر، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2007.

14- الجمعية العامة للأمم المتحدة، التقرير السنوي للأمين العام، ملحق رقم 1، الدورة الرابعة والعشرون نيويورك، 1670.

15- حسين مرزود، «الأحزاب والتداول على السُّلطة في الجزائر 1989-2010». أطروحة الدكتوراه في العلوم السّياسية والعلاقات الدولية غير منشورة، فرع التنظيم السّياسي والإداري، جامعة الجزائر 03، 2010.

16- الخالدي محمود، الديمقراطية الغربية في ضوء الشريعة الإسلامية، الجزائر: شركة شهاب للنشر والتوزيع، 1989.
17- خيري علي الجزيري، مقدمة في مبادئ الإدارة، القاهرة: مطابع الولاء الحديثة، 1996.
18- دود، س، ه، التنمية السّياسية، ترجمة عبد الهادي الجوهري، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1987.
19- ربوحي ياسين، الأحزاب السياسية في الجزائر (التطور والتنظيم)، الجزائر: دار بلقيس، 2010.
20- رجب عبد الحميد، النظم السّياسية المعاصرة، ط 1.الإماراتالعربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي، 2014.
21- زهير أحدّان، مدخل العلوم والاتصال، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.
22- سعاد الشرقاوي، النظم السّياسية في العالم المعاصر، ط2. القاهرة: دار النهضة العربية، 1982.
23- سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني والتحول إلى الديمقراطية.القاهرة: التنمية السّياسية والدولية، 1997.
24- سليمان الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية وفي الفكر السّياسي الإسلامي- دراسة مقارنة- ط5. لبنان: دار الفكر العربي، 1996.
25- سمير الخطاب، التنشئة السياسية والقيم: مع دراسة ميدانية لطلاب المدارس الثانوية، الطبعة الأولى، القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2004.
26- سمير محمد حسين، الإعلام والاتصال بالجماهير، القاهرة، عالم الكتاب.
27- سهير لطفي، «الشباب الإسلامي بين الفكر والممارسة» مجلة القاهرة، العدد 121، ديسمبر 1992.
28- شراب، ناجي صادق، التنمية السّياسية، دراسة في النظريات والقضايا، الطبعة الثانية، غزة، مكتبة دار المنارة، 2001.
29- شريط الأمين، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.
30- شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، الطبعة الثانية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1422/2001هـ.
31- شون ماكبرايد وآخرون، أصوات متعددة وعالم واحد، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
32- صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده، بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1990.
33- صايغ، يوسف، التنمية العصية من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .

34- صلاح الشنواني، اقتصاديات الأعمال، شركة الجلال للطباعة.

35- صموئيل هنتجتون، النظام السّياسي لمجتمعات متغيرة، (ترجمة: سمية فلو عبود)، بيروت: دار الصافي، 1993.

36- عارف، نصر محمد، إبستمولوجيا السّياسة المقارنة، النموذج المعرفي – النظرية – المنهج، الطبعة الأولى، بيروت، المؤسّسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

37- عارف، نصر محمد، العقوبات والمعونات، دراسة في عمليات إعاقة التنمية، السّياسة الدولية، عدد 139، يناير 2000.

38- عارف، نصر محمد، نظريات التنمية السّياسية المعاصرة، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1992.

39- عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السّياسية والعلاقات الدولية. ط1، الجزائر: المكتبة الوطنية بوداود، 2005.

40- عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الطبعة الأولى، الجزائر: المكتبة الجزائرية بوداود، 2005.

41- عامل، مهدي، مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني، القسم الثاني، في نمط الإنتاج الكولونيالي، الطبعة الثانية، بيروت، دار الفارابي، 1978.

42- عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية: التحليل الجزئي والآلي، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، 2000.

43- عبد العزيز شرف، المدخل إلى وسائل الإعلام، دار الكتاب المصري/اللبناني، 1989

44- عبد القادر مشري، الأحزاب السّياسية في الديمقراطيات الغربية، ط1.الجزائر: دارالخلد ونية للنشر والتوزيع، 2010، ص 15

45- عبد الله أسعد، الاتصالات الإدارية، القاهرة: المركز العربي للتطوير الإداري.

46- عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع السّياسي (النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة المعاصرة)، بيروت: دار النهضة العربية، 2001.

47- عبد النورناجي، تجربة التعدّدية الحزبية والتحول الديمقراطي (دراسة تطبيقية في الجزائر)، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010.

48- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السّياسية. الطبعة الثالثة، الأردن: دار الفارس للنشر والتوزيع، 1994.

49- عصام سليمان، مدخل إلى علم السّياسة، ط2. بيروت: دار النضال للنشر والتوزيع، 1989.
50- عمار معمر، إشكالية صنع السياسة العامة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008.
51- عمل جماعي، موسوعة العلوم السّياسية، الكويت: مطبعة الوطن، 1994.
52- غانم، السيد عبد المطلب، دراسة في التنمية السّياسية، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1981.
53- غربي، علي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003.
54- ف. كيللي، م. كوفالزون، المادية التاريخية، تعريب احمد داود، دمشق، دار الجماهير، 1978.
55- فايز الزغبي ومحمد عبيدات، أساسيات الإدارة الحديثة، عمان: المستقبل للنشر، 1997.
56- الفيروز أبادي، القاموس المحيط (بيروت: المؤسّسة العربية، ط2.
57- محسن خليل، النظم السّياسية والدستور اللبناني، بيروت: دار النهضة العربية، 1973.
58- محمد طه بدوي، ليلى أمين مرسي، مدخل إلى العلوم السّياسية، الاسكندرية: دار المعارف، 2001.
59- محمد محمود حيدر، تكوين الجماعات والأحزاب السياسية (من منظور الفقه الإسلامي)، الإسكندرية: دار الفقه الجامعي، 2013.
60- مدحت أبو النصر، الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسية، مصر: إيتراك، 2004.
61- المدني توفيق، المجتمع المدني والدولة السّياسية. دمشق: منشورات اتحاد كتاب العرب، 1997.
62- مصطفى حجازي، الاتصال الفعال في العلاقات الإنسانية والإدارة، بيروت: دار الطليعة، 1972.
63- مهنا، محمد نصر، في النظام الدستوري والسّياسي: دراسة تطبيقية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2005.
64- نبيل عارف الجردي، مقدمة في علم الاتصال، دمشق: مكتبة الإمارات، 1985.
65- نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب في العالم المعاصر، مصر: دار الفكر العربي، 1982.
66- نظام بركات، وآخرون، مبادئ علم السّياسة، ط 7. الرياض: مكتبة العبيكان، 2008.
67- نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، القاهرة: دار الثقافة، 1983.
68- نور الدين حاروش، الأحزاب السياسية، الجزائر: دار الأمة، 2009.
69- الهرماسي محمد عبد الباقي، المجتمع والدولة.بيروت: مركز دراسة الوحدة العربية، 1992.
70- هيجوت، ريتشارد، نظرية التنمية السّياسية، ترجمة حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد، الطبعة الأولى، عمان، المركز العلمي للدراسات السّياسية، 2001.
71- وناس يحي، المجتمع المدني حماية البيئة. دار الغرب للنشر والتوزيع، 2003.

72- ياسين ربوح، الأحزاب السّياسية في الجزائر (التطور والتنظيم)، الجزائر: دار بلقيس، 2010.

73- يوسف أحمد كشاش، الحريات العامة في الأنظمة السّياسية المعاصرة، مصر: منشأة المعارف، 1981.

المراجع الأجنبية :

74- United Nations Development Program, Human Development Report 1990,New Yourk,Oxford University Press, 1990, page

75- Maurice Duverger, Les Partis Politiques, Paris: Armand Colin, 198.- Max Weber, The Theory of Social and Economic Organisation, Oxford University Press, 1947.

76- JeamGiquel , et André Mauriou, droit constitutionnel et institutions politiques, paris, 1985.

77- Mourice Duverger, institutions politiques et droit constitutionnel les grandes systems politiques, P.U.F. Paris, 1920.

78- .Thum, G E Jamsair, parties an the Gouvernement all system, N, Y ; prendic hall Im, 1969.

مواقع الشبكة

79- World Bank, World Development Report 1991, The Challenge of Development, New York, Oxford University Press, page 31.

80- عارف, نصر محمد, مفهوم التنمية.. إعادة الاعتبار للإنسان, 14/2/2004, على الشبكة الالكترونية: http: //www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/02/article01.shtml

81- غالي, بطرس بطرس, التفاعل بين الديمقراطية والتنمية, منظمة اليونسكو, 2003, على الموقع الالكتروني: http: //unesdoc.unesco.org/images/0013/001323/132343a.pdf

82- من عناوين تقارير التنمية البشرية السنوية على موقع برنامج الأمم المتحدة الإنّمائي الالكتروني: hdr.undp.org/xmlsearch/reportSearch?y=*&c=g&t=*&k=&orderby=year

83- الموقع الالكتروني:

siteresources.worldbank.org/INTMENA/Publications/20261842/GovernOverviewArab.pdf

قائمة المحتويات:

مقدمـــة 3

المحور التمهيدي: ماهية السّياسة وعلم السّياسة وعلاقته بالعلوم الأخرى 5

أولاً: تعريف علم السّياسة 5

ثالثًا: مناهج البحث في علم السّياسة 5

رابعًا: أهم خطوات البحث العلمي 7

خامسًا: أدوات البحث العلمي 8

سادسًا: تطور الفكر السّياسي 8

الفكر السّياسي في الإسلام 15

المحور الأول: الوظائف المجتمعية والسّياسية 35

المبحث الأول: التنشئة السّياسية والثقافة السّياسية 35

المطلب الأول: التنشئة السّياسية 35

المطلب الثاني: الثقافة السّياسية 43

المبحث الثاني: مكوّنات ومقوّمات الثقافة السّياسية 48

المطلب الأول: مكوناتها 49

المطلب الثاني: مقوماتها 49

المبحث الثالث: قياسها وأنواعها 50

المطلب الأول: قياسها 50

المطلب الثاني: أنواعها 50

المبحث الرابع: التنمية السّياسية– النظريات والمفهوم 52

المحور الثاني: الوسط السّياسي والتفاعلات السّياسية 82

المبحث الأول: النظم الانتخابية والتمثيل 82

المبحث الثاني: الأحزاب السّياسية 93

المطلب الأول: مفهوم الأحزاب السّياسية 93

المطلب الثاني: أنواع الأحزاب السّياسة 107

المحور الثالث: الجماعات الضاغطة 114

المبحث الأول: ماهية الجماعات الضاغطة 114

المطلب الأول: تعريفها 114

المطلب الثاني: الفرق بين الدماعات الضاغطة والأحزاب السياسية 114
المطلب الثالث: خصائصها 114
المطلب الرابع: أنواعها 117
المبحث الثاني: وسائل الجماعات الضاغطة ووظيفتها وأهم إيجابياتها سلبياتها 117
المطلب الأول: وسائلها 117
المطلب الثاني: وظيفتها 118
المطلب الثالث: حدودها 119
المطلب الرابع: إيجابياتها وسلبياتها 120
المحور الرابع: المجتمع المدني 122
المبحث الأول: تعريفه وخصائصه 122
المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني 122
المطلب الأول: خصائص المجتمع المدني 122
المبحث الثاني: وسائله ووظائفه 125
المطلب الأول: وسائل وأدوات المجتمع المدني: 125
المطلب الثاني: وظائف المجتمع المدني 126
المبحث الثالث: الفرق بين المجتمع المدني والدولة 127
أولاً: من حيث الأهداف 127
ثانيًا: من حيث طبيعة لنظام السائد 127
ثالثًا: من حيث طبيعة الرابطة والانتماء 127
رابعًا: من حيث الوظائف والمسؤوليات 127
خامسا: من حيث الخضوع للقانون 127
المبحث الرابع: علاقة المجتمع المدني بالدولة 128
أولاً: التنسيق 128
ثانيًا: التنافس والصدام 128
ثالثًا: اختراق الدولة للمجتمع المدني والعكس 128
خاتمـــــة: 129
المحـور الرابع: الإعـــــلام والاتصال 130
المحبث الأول: الإعلام 130
المطلب الأول: تعريف الإعلام 130

المطلب الثاني: المبادئ والأسس التي يقوم عليها الإعلام 130
المطلب الثالث: خصائص الإعلام 131
المطلب الرابع: أهمية الإعلام 131
المطلب الخامس: أهداف الإعلام 132
المطلب السادس: وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري 132
المبحث الثاني: الاتصال 134
المطلب الأول: مفهوم الاتصال 134
المطلب الثاني: عناصر وميكانيكية عملية الاتصال 135
المطلب الثالث: وسائل وطرق الاتصال. 138
المطلب الرابع: أهمية وأهداف الاتصال. 140
المطلب الخامس: العوامل المؤثرة في الاتصال 142
المبحث الثالث: الاتصالات التنظيمية 143
المطلب الأول: مفهوم الاتصالات التنظيمية. 143
المطلب الثاني: نماذج عملية الاتصال 145
المطلب الثالث: هيكل شبكات الاتصال 147
المطلب الرابع: دور الاتصالات التنظيمية. 151
المطلب الخامس: الاتصال الفعال. 152
المحور الخامس: في الإدارة والعلاقات الدولية 155
المبحث الأول: السّياسات العامة وصنع القرار 155
المبحث الثاني: العلاقات الدولية 164
المطلب الأول: العلاقات السّياسية الدولية: 164
المطلب الثاني: السّياسة الخارجية للدولة 164
المطلب الثالث: أهداف السّياسات الخارجية للدول 164
المطلب الرابع: أدوات السّياسة الخارجية 165
قائمة المراجع: 168